# **جامعة النهرين**

**كلية العلوم السياسية**

**مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العربية والدولية**

**رئيس التحرير**

**أ.م.د. وصال نجيب العزاوي**

### هيئة التحرير

##### نائب رئيس التحرير

**أ.م.د. سرمد زكي الجادر**

**مدير التحرير**

**أ.م.د. صلاح حسن محمد**

**سكرتير التحرير**

**م.د. قحطان كاظم الخفاجي**

**الآنسـةابتسام جاسم محمد**

### مستشارو التحرير

**أ.د. مازن إسماعيل الرمضاني**

**أ.د. حميد جاسم الجميلي**

**أ.د. فكرت نامق العاني**

**أ.د. رياض عزيز هادي**

**توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير**

**على العنوان الآتي**

**مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين**

**بغداد – الجادرية ، هـ: (7763218)**

## **E. mail Al-Nahreen @uruklink.net**

قواعد النشر

* **لغة المجلة هي اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.**
* **ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا الوطن العربي والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، إضافة إلى تلك التي لها علاقة باهتمامات علم السياسة، وعلى وفق الآتي:**

1. **أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن 25 صفحة مطبوعة بنسختين مرفقة مع قرص مرن (دسك).**
2. **أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكاتب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات. أما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.**
3. **أن تتصف الأبحاث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.**
4. **أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية.**

* **تقوم المجلة بإخطار المؤلفين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.**
* **يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.**
* **لا تلتزم المجلة بإعداد الأبحاث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.**
* **ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.**

محتويات العدد

* البيئة الدولية الجديدة وضرورات إصلاح الأمم المتحدة

أ.د. فكرت نامق العاني......................................................... 1 - 18

* مقومات صنع السياسة العامة في النظام البريطاني

أ.م.د. رعد صالح الآلوسي..................................................... 9-28

* المتغير الثقافي والنظرية السياسية في العالم الثالث

(بالتركيز على تجربة غرب أفريقيا)

أ.م.د. صالح عباس الطائي....................................................... 29- 41

* الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية: الواقع والمستقبل

أ.م.د. سرمد زكي الجادر

أ.م.د. وائل محمد إسماعيل........................................................ 42- 54

* العلاقات الأمريكية – اليابانية من التوافق إلى الحرب الباردة

د. ثامر كامل محمد................................................................. 55- 73

* القانون الدولي الإنساني في وقت الحرب

د. توفيق فارس العودات........................................................... 74- 97

* أهمية الأمن وحماية البيئة في الوطن العربي

أ.د. المهندس حيدر كمونة................................................. 98-114

الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية

الواقع والمستقبل

###### **أ.م.د. سرمد زكي الجادر أ.م.د. وائل محمد إسماعيل**

# **تمهيد**

**ينصب البحث حول فهم حقيقة الإدراك الأمني الأمرسيكي للعلاقات مع روسيا الاتحادية، خاصة بعد التغيير الذي حصل في النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين وتزايد الدور الأمريكي فيه، وما ترتب على ذلك من حالة السعي الأمريكي نحو فرض الهيمنة على العالم. ولم تكن العلاقات الأمريكية مع روسيا الاتحادية بعيدة عن تلك النظرة العالمية، خصوصاً في الجوانب الأمنية.**

**وللإحاطة بالموضوع سنبين أولاً في المبحث الأول طبيعة المحددات التي أطرت النظرة الأمنية الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية للاتحاد السوفيتي السابق قبل الولايات المتحدة في زوايا ثلاث هي الموقع ومن خلال جوانب ثلاث أيضاً هي (أوربا الشرقية وجنوب شرق آسيا والخليج العربي) ومخاطر الشيوعية كآيديولوجية مضادة للآيديولوجية الغربية، وهاجس الخوف من المستقبل والمتمثل بالتراجع عن القمة في الهرم السياسي الدولي.**

**أما المبحث الثاني، فكرس عن واقع هذه العلاقات وفي محاولات مهمة منها كالتسلح النووي ومجال السياسة الخارجية إقليمياً وعالمياً.**

**فيما تناول المبحث الثالث الرؤية المستقبلية للعلاقات، وتم تحديدها في مشاهد ثلاثة مستقبلية، هما مشهد الاحتواء ومشهد الإنكفاء ومشهد الاستقطالب المتعدد.**

## فرضية البحث

**وتقوم على أهمية روسيا الاتحادية ستظل أهمية أمنية بالنسبة للولايات المتحدة سواء في الحاضر أم في المستقبل.**

**المبحث الأول**

### العلاقات الأمنية الأمريكية الروسية: محددات الإدراك الأمريكي

**إبتداءً عاش العالم خلال الفترة الممتدة من عام 1947 وحتى عام 1991 تجربة لا يمكن أن تتكرر في حدتها وقوتها كتجربة من تجارب الصراع في العالم المعاصر، وهي تجربة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك فإن عام 1947، لم يعبر في الواقع عن تحول مفاجئ في مسار العلاقة الأمريكية – السوفيتية وإنما عن محصلة تطور تدريجي لصراع كامن بين أضداد اقترنت به مرحلة انتقالية منذ عام 1941 وحتى عام 1947.أي بعبارة أخرى إن الحر ب الباردة لها جذورها السابقة لهذا الزمن من التاريخ.**

**فقد اتخذت الولايات المتحدة من روسيا البلشفية بعد ثورة اكتوبر 1917 مواقف عدائية تمثلت أهمها بعدم اعتراف الولايات المتحدة دبلوماسياً بالاتحاد السوفيتي حتى عام 1937(1). ولكن مع ذلك حصلت حالة من التقارب جاءت بسبب مقتضيات الحرب العالمية الثانية، فقد كان القاسم المشترك بينهما في تلك الفترة هو العدو المتمثل بالخطر النازي في الاتحاد الألماني الذي مثله الزعيم الألماني أدولف هتلر وحزبه النازي.**

**وبالرغم من ذلك كان خروج الحليفين المنتصرين من الحرب، يعني الكثير في العلاقات الدولية، خاصة وإن الولايات المتحدة كان نصيبها من الدمار والخسائر أقل بكثير مما أصاب الاتحاد السوفيتي لذلك قامت حالة غير متزنة بين الطرفين خاصة مع امتلاك الولايات المتحدة للسلاح النووي الذي تم استخدامه في إنهاء لحرب العالمية الثاتية عام 1945. وعلى أساس ذلك تمكنت الولايات المتحدة من إدراك حقيقة أصبحت فيما بعد الإطار الأساسي للاستراتيجية الأمريكية طوال حقبة الحرب الباردة، وهي إن الاتحاد السوفيتي بآيديولوجيته الشيوعية العالمية، وبإمتلاكه القدرات الضخمة وبعدائه للعالم الرأسمالي، يعد الخطر الأول على أمن النظام الرأسمالي ودوله خاصة الولايات المتحدة. لذلك لا بد من العمل على إبعاد هذا الخطر، فظهرت إلى الوجود الاستراتيجية التي بلورها جورج كينان والتي أخذت طريقها في الفكر الاستراتيجي حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي استراتيجية الاحتواء، احتواء مخاطر وتطلع الشيوعية السوفيتية، والعمل على ردع السوفيت من توجه أي تهديد للعالم الغربي.**

**وتبعا لذلك تأطر الإدراك الاستراتيجي الأمريكي للاتحاد السوفيتي أمنياً بعد الحرب العالمية الثانية، في ثلاثة محددات أساسية هي:**

**الموقع الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي للاتحاد السوفيتي، ومخاطر الآيديولوجية الشيوعية، والخوف من المستقبل.**

## 1- الموقع الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي للاتحاد السوفيتي

**مثت روسيا – الاتحاد السوفيتي سابقاً – خطراً على أمن الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا من خلال الموقع، فقد كان الاتحاد السوفيتي يمتد على أكبر مساحة ما بين آسيا وأوربا – أوراسيا – وكانت حدود تماس المصلح الروسية – السوفيتية مع حدود ومصالح الولايات المتحدة تتمثل في ثلاث مناطق رئيسية ومهمة وهي منطقة شرق أوربا ومن ثم أوربا ومنطقة الخليج العربي وما يسمى بمنطقة (الشرق الأوسط) ومنطقة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا.**

**أولاً: منطقة أوربا (شرقاً وغرباً)**

**يمكن القول إن أوربا تعد أخطر منطقة ضمن الاستراتيجية الأمريكية وجزء كبير من جهد اسراتيجية الاحتواء تركز حولها ولاستكمال البعد العسكري لهذه الاستراتيجية في هذه المنطقة أقيم تحالف شمال الأطلسي – حلف الناتو – في الرابع من نيسان 1949، وكان رد فعل الاتحاد السوفيتي على ذلك هو إنشاء حلف وارشو في عام 1953.**

**وهكذا قد تم توزيع أوربا إلى منطقتي نفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فعّد أي تدخل في شؤون احدهما من قبل الدولة العظمى الأخرى تدخلاً يرقي إلى مستوى تهديد مصالح الأمن القومي للدولة العظمى الأخرى يستدعي مقاومته بالقوة المسلحة، خاصة إذا عرفنا بأن مستوى الردع انتقل إلى حالة توازن الرعب بعد امتلاك السوفيت السلاح النووي عام 1949.**

**ومع إن الحرب الباردة لم تتطور إلى حرب أمريكية – سوفيتية مباشرة إلا إن بعض الأحيان شهدت صدامات عسكرية غير مباشرة، وبقدر تعلق الأمر بهذه المنطقة، فقد واجهت القوات الأمريكية السوفيتية بعضهما البعض مرتين في برلين، إذ إن التطبيق العملي لتلك الاستراتيجية كان الاحتواء الذي شمل تركيز أمريكا ستراتيجياً بالدفاع عن الجناح الغربي أوراسيا كما الجناح الشرقي من خلال نشر قوات مدعومة بالتزامات تحالفية(2).**

**ولدعم استراتيجية الاحتواء عبر التصلب، فلقد تم رفدها بمشروع مارشال في 5 حزيران 1947 واستلمت أوربا حوالي 13.150 مليار دولار وبتكوين جمهوريتين ألمانيتين تتبع كل منهما عملياً إحدى الدولتين العظيمتين تم تقسيم أوربا سياسياً اقتصادياً وعسكرياً. وهنا يمكن الإشارة إلى إن أوربا كانت في العقدين الأوليين بعد الحرب العالمية الثانية المنطقة الأساسية للصراع بين الشرق والغرب.**

## ثانياً: منطقة الخليج العربي وما سمي منطقة الشرق الأوسط

**في حزيران عام 1973 وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك منطقة الخليج العربي بأنها (منطقة للولايات المتحدة فيها مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية هامة جداً جداً)(3). كما إن الاستراتيجية الأمريكية في (الشرق الأوسط) كانت محكومة بعقدة فراغ القوى والفراغ هنا ليس فراغ عقائدي أو سياسي أو الفراغ الناتج عن ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي أو من ضياع الشعور بالهوية القومية، وإنما هو الفراغ العسكري البحت وهو خاصية مستمرة ومميزة من خصائص الوضع القائم في (الشرق الأوسط) وإنه لا سبيل إلى ملئه وتعويضه إلا بالقوة العسكرية الأمريكية فهو محور ارتكاز رئيسي في صراع عالمي ممتد مع السوفيت على القوة والنفوذ(4). ومن هنا برزت المخاوف على هذه المنطقة من الأطماع والامتداد السوفيتي لها خاصة وإن المنطقة (الشرق الأوسط) في جبهتها الشرقية هي محاذية لجنوب الاتحاد السوفيتي التي يسميها برجنسكي البطن الرخو للاتحاد السوفيتي إضافة إلى تطلع السوفيت نحو الاقتراب من مياه الخليج العربي الدافئة أو حتى مياه البحر الأبيض المتوسط، كتجسيد لحلم روسي قيصري قبل أكثر من قرن من هذا التاريخ.**

**خاصة وإن السياسة الخارجية الأمريكية قد اهتمت بعد الحرب العالمية الثانية بالقضايا المتمثلة بالمصالح الأمنية. ويرى البعض بأن عقد السبعينات قد شهد تحول مركز التهديد الأكثر احتمالاً لتلك المصالح الأمنية من أوربا إلى الخليج العربي، وإذا كان ذلك هو حال المصالح الأمنية فإن المصالح الحيوية موضع التهديد في الخليج العربي لا تختلف عن المصالح الحيوية التي كانت سابقاً موضع التهديد في أوربا، وإن فقدان حرية وصول الغرب غلى الخليج العربي سوف يؤدي إلى ضربة مهلكة للبنية التي قامت عليها المصالح الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع إمكانية بروز نوايا سوفيتية على تحدي حرية الوصول الغربية مثلما برزت نيات موسكو في تحدي مصالح الغرب في أوربا(5).**

**وومما يؤكد هذه الحقيقة الأمريكية إن الاتحاد السوفيتي هو الآخر كان له مخططاته وأهدافه الاستراتيجية العالمية الشاملة التي لا تخفى على أحد ويتفرع عنها مخططات جيواستراتيجية تستند إلى سياسات تكتيكية تفرض نفسها على الواقع العالمي، فلقد تغيرت المفاهيم السياسية السوفيتية من إحساس بأهمية النفوذ في هذه المنطقة لمساسها الكامل وارتباطها بالأمن السوفيتي وكذلك قيام الأحلاف المضادة له(6). لذلك كانت هذه المنطقة من نصيب عقد السبعينات ومنتصف الثمانينات حيث تعاظم المد الاستراتيجي للقوتين في هذه المنطقة.**

**ثالثاً: منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا**

**ويمكن القول إن المنطقة تلك سواء شرق آسيا أو جنوب شرق آسيا قد تصاعدت أهميتها في نهاية الحرب العالمية الثانية مع تصاعد حالة الأهمية الاستراتيجية لها بالنسبة لأمن أوربا. وكانت كوريا هي البارزة أولاً وما نجم عنها من حرب كورية عام 1950، فقد امتدت الحرب الباردة إلى آسيا بسبب إدراك الولايات المتحدة إن انتشار الثورات الوطنية وحروب التحرير في آسيا ينطوي على دعم للنفوذ السوفيتي في العالم، وهذا الإدراك كان محصلة لأحداث آسيوية مهمة مثل نجاح الثورة الصينية وانسحاب فرنسا عام 1954 من الهند الصينية أثر هزيمتها العسكرية مع حركة التمرد الفيتنامية والحرب الكورية كذلك.**

**وبقدر تعلق الأمر بالثورة الصينية، فإن نجاح هذه الثورة عام 1949، والذي أدركته الولايات المتحدة على نحو يستوي والخسارة الوطنية، تفاعل مع عقد معاهدة التحالف الصينية السوفيتية عام 1950، وبالتالي أصبحت الصين ولعقدين من الزمن أحد أشد الأعداء للولايات المتحدة.**

## 2- الشيوعية ومخاطرها على الغرب

**أبدت الولايات المتحدة تخوفها من الاتحاد السوفيتي منذ إعلان الثورة البلشفية في اكتوبر 1917، حيث اتخذت موقفا معادياً منها، وأكثر ما دفع إلى مثل هذا الموقف العدائي هو الرفض الرأسمالي للشيوعية التي تم تبنيها في الاتحاد السوفيتي، وظل محور العداء آيديولوجياً لكن في حدوده الدنيا، رغم إن الغرب حاول في البداية أن يفرض معارضته للاتحاد السوفيتي والسعي إلى القضاء عليه عن طريق الحرب الأهلية الداخلية، بيد إن بروز النازية في الثلاثينات خاصة وإن الأخيرة كانت عللاى عداء من كل من الغرب والاتحاد السوفيتي أبدلت العلاقة إلى نوع من التحالف المؤقت مع بداية الحرب العالمية الثانية.**

**ومع انتهاء الحرب العالمية بدأت بوادر الصراع فكانت الحرب الباردة صراعاً آيديولوجياً حاداً بين نظامين اجتماعيين قوامهما آيديولوجيتان متناقضتان في مضمونها وغاياتها بعيدة المدى هما الشيوعية السوفيتية والرأسمالية الأمريكية وتبلور بشكل واضح في المرحلة الانتقالية التي لحقت انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد هذا العداء بسبب نظرة الغرب إلى الشيوعية كآيديولوجية تسعى إلى بث نموذج عدواني استبدادي شمولي معادي لنهج الديمقراطية الليبرالية الغربية، ويوضح هنتنغتن إن الماركسية اللينينية كنظرية للتطور السياسي قدمت خطوطاً إرشادية للحراك السياسي وقامة المؤسسات السياسية وإرساء أسس النظام السياسي، وبالتالي كان الغرب يخشى من أن يتمكن السوفيت من نشر نموذجه في العالم وخاصة دول العالم الثالث التي كانت تسعى إلى التحرر من السيطرة الاستعمارية، إذ إنه كان كما يقول هنتنغتن نموذجاً استبداديـــــاً يحتذى به ليس كظاهرة حديثة، وإنما ظاهرة ممتدة في التاريخ(7).**

**إن هذا الأمر قد دفع إلى انفجار التناقض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومما ضاعف من هذا التناقض والانفجار هو سعي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي نحو توظيف قدرتهما الذاتية لتطويق بعضهما سواء في أوربا أو في العالم الثالث. مضافاً إليه سعيهما إلى تأمين الانفراد بالعالم، خاصة بعد دراك واشنطن إن الخطاب السياسي السوفيتي ينطوي على دفع الشعوب الآسيوية والأفريقية وغيرها إلى اعتناق آيديولوجيته، وبما يؤدي إلى انتشارها تمهيداً لسيطرتها عليها، ولهذا التناقض كانت إمكانية تبني سياسة الحلول الوسط كأحد البدائل محدودة. بمعنى صعوبة تحقيق حالة وسط، فسعت كل كتلة إلى استقطاب الوحدات غير المستقطبة وبالتالي أضحى العالم في نظرهم منقسم ما بين الشيوعية والرأسمالية، رغم بروز حركة عدم الانحياز وأصبح نتيجة ذلك من السهولة بمكان التمييز ما بين الأعداء والأصدقاء، تبعاً لنوعية مواقفهم الفكرية وسياستهم العملية حيال طرفي الصراع الآيديولوجي.**

## 3- الخوف من المستقبل

**كان تطلع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية هو التبشير الأمريكي بنظام دولي جديد وتحقيق الرفاه للمجتمع الأمريكي والرأسمالي والسعي إلى تحقيق السلام في ظل (عصر السلام الأمريكي)، كما استطاعت بريطانيا في القرن التاسع عشر إقامة ما يسمى بـ(عصر السلام البريطاني). وهذا ما بشر به فرانكلين روزفلت وما وعد به الأمريكيين(8).**

**ولقد زاد من هذا التطلع هو امتلاك السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة فتطلعت إلى حلم السيطرة والهيمنة على العالم، فتحقق لها حالة التفوق العالمي وأخذت تطرح نفسها على اساس تولي القيادة العالمية وتولي زمام المسؤولية العالمية، فبرزت فكرة مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، وأيضاً بناء منظومة حلف الناتو لضم دول الحلفاء له ، إضافة إلى قيام المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) بقيادة الدول المنتصرة في الحرب.**

**ولكن ذلك اصطدم فيما بعد بطرح سوفيتي للعالمية والهيمنة فقاد ذلك إلى حالة من التنافس الخطير تمثل في مجالين أساسيين هما العلم والتسلح. وحدث التفاعل بين المجالين في ذلك خصوصاً بعد أن حاول الاتحاد السوفيتي بناء سمعة عسكرية متقدمة من خلال قوته العسكرية والتي تعززت بعد صنعه القنبلة النووية بحلول عام 1949 وبسرعة فاقت توقعات العالم الرأسمالي. وبدأ ظهور الاقتصاد السوفيتي في الخمسينات، كثاني أكبر اقتصاد في العالم، نموذجاً يمكن أن يحتذى به من قبل جميع الدول. ثم أدى إطلاق القمرين الصناعيين من طراز سبوتنك في خريف 1957 إلى ظهور الاتحاد السوفيتي بمظهر التيار المستقبلي الذي لا يمكن مقاومته. وقد دفع هذا الإنجاز إلى أن بعث سفير غربي برقية إلى حكومته يقول فيها (يوم إعلان سبوتنك انتقل ميزان القوة السياسية والدبلوماسية من واشنطن إلى موسكو). مثلما قال مورجنثاو بأن (ظهور الولايات المتحدة بمظهر الدولة المتخلفة تكنولوجياً قد قلل كثيراً من هيبتها بين الدول غير الملتزمة بخط سياسي معين بينما عزز هيبة الاتحاد السوفيتي بفضل انجازات التي حققها في حقوق التكنولوجيا الباهرة(9).**

**ومثل هذا التقدم قد انعكس في مسألة التسلح فخاضت كلا الدولتين سباق تسلح غير مسبوق قاد إلى إنفاق العديد من التريليونات من الدولارات على هذا الجانب، وبسبب الخشية العالية التي كانت تنتاب الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتي فقد مكانت تسعى عبر استراتيجية الاحتواء إلى تحقيق هذا الاحتواء وإبعاد الخطر السوفيتي عنها وعن مصالح العالم الرأسمالي.**

**إن مدى هذا القلق والخوف والتنافس الحاد بين قوتين عظيمتين قد بلغ وج قمته في الخمسينات والستينات وكان يشهد حالة إنفراج في عقد السبعينات عقب توقيع اتفاقية ستارت، لولا تصاعد التنافس عقب دهخول الاتحاد السوفيتي في افغانستان وزوال نظام الشاه في إيران، ولكن مع ذلك لم يصل هذا التنافس إلى ما عهدته العلاقات الأمريكية – السوفيتية في الخمسينات خلال الحرب الكورية وفي الستينات خلال أزمة الصواريخ الكوبية.**

#### المبحث الثاني

**المجالات المؤثرة في العلاقات الأمنية الروسية الأمريكية**

**يعد عام 1991 وأواخره خصوصاً تاريخ الانهيار الرسمي للاتحاد السوفيتي وقد اعتبر هذا أكبر وأخطر متغير دولي شهده العالم في القرن العشرين، قد يوازي أو يتفوق على متغير الحرب العالمية الثانية، إذ قاد هذا المتغير إلى حداث تغيير وإرباك خطير في هيكلية النظام السياسي الدولي بإنتقاله من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، هذا على صعيد النظام الدولي، ولكن على صعيد العلاقات الأمريكية – الروسية فإنها قد انقلبت من حالة التكافؤ والتنافس في الخمسينات والستينات والسبعينات ومن حالة التنافس المحدود والتعايش السلمي المؤثر في الثمانينات إلى حالة اللاتكافؤ ولصالح الولايات المتحدة، وورثت روسيا هذه التركة من الهزيمة للاتحاد السوفيتي السابق وبناءً على ذلك شهد الجانب الأمني من العلاقة في هذه المرحلة أهمية فائقة وكبيرة وفي مجالات متعددة منها مجال التفاهم على أرث الحرب الباردة وما يجب أن يكون عليه الوضع في أوربا وروسيا، ومن ثم الوضع الاستراتيجي على الصعيد العالمي.**

## 1- المجال النووي

**إن الحرب الباردة، في ظل سباق التسلح بددت موارد طائلة من موارد البشرية تكاد تصل في حسابها المالي إلى ثلاثين تريليون دولار. وأكثر من ثلث هذا المبلغ تم من قبل الولايات المتحدة نفسها(10). ولكن منذ منتصف الثمانينات بدأ التفكير الجدي في الترسانة العسكرية النووية. وتجسد ذلك في اجتماعات قمة جنيف في تشرين أول 1985 والآخر في ريكيافيك في تشرين أول 1986، وقد التقى كل من رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف في واشنطن في كانــــون أول 1987 في السعي إلى التوصل للاتفاقية للأسلحة النووية المتوسطة المدى (INF)(11). وقاد ذلك لى بناء عهد جديد من التفغاهم الاستراتيجي على هذا الصعيد.**

**فلقد كان هناك خوف أمريكي متزايد من الترسانة النووية السوفيتية تصاعد بشكل كبير مع إنحلال الاتحاد السوفيتي وتبعثر جمهورياته المتعددة إلى جمهوريات صغيرة وتكون روسيا الاتحادية إلى جانب دول آسيا الوسطى.**

**لذلك وجد خبراء الأمن القومي الأمريكي، الكثير من التهديدات الكامنة ومن أهم هذه التهديدات هو وجود عشرات الآلاف من الرؤوس النووية في الدةول التي خلفت الاتحاد السوفيتي(12). لذلك توافرت الخشية من تبعثر هذه الترسانة وأيضاَ الخشية من أن يؤدي وجود جيش هائل من العلماء السوفيت العاطلين عن العمل إلى هجرتهم أو بيعهم لدول أخرى تعادي الولايات المتحدة.**

**ونتيجة لذلك سعى كل من جورج بوش وبوريس يلتسن إلى مواجهة هذه المهمة وخلال زيارة يلتسن الأولى إلى واشنطن في حزيران 1992 أعلن إن روسيا والولايات المتحدة لم يعودا عدوين محتملين وإن اسلحتهما النووية لن توجه ضد أحدهما الآخر وعلن رئيسا البلدين عن عزمهما للعمل معا لتخفيض عدد الرؤوس النووية والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على نشر الأسلحة التقليدية وتسوية النـزعات الإقليمية ومواجهة الإرهاب وتهريب المخدرات(13).**

**وكانت الولايات المتحدة قد وقعت في مايس عام 1992 اتفاقية ستارت مع روسيا وبيلاروسيا وكازخستان وأوكرانيا، وجعلها جميعاً معنية بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية النووية خلال سبع سنوات. وفي كانون الثاني 1993 التقى كل من كلينتون ويلتسن وصادقا على اتفاقية ستارت- 2 . وتقضي هذه الاتفاقية بإجراء تخفيض كبير في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بأكبر من ثلثي النسبة التي اقتضتها اتفاقيــة ستارت – 1، والاستعداد لإزالة الأسلحة الاستراتيجية الأكثر خطراً ألا وهي الصواريخ البالستية العابرة للقارات وتلك التي تحمل رؤوساً نووية متعددة(14).**

**ولكن رغم هذا التعاون لم يصادق مجلس الدوما الروسي على هذه الاتفاقية، ولذلك سعت روسيا إلى وضع مثل هذه المصادقة كورقة ضغط على الولايات المتحدة تستخدمها ضدها في أماكن مهمة لها مثل العراق أو يوغسلافيا.**

## 2- المجال الإقليمي

**شهدت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وروسيا تصاعداً في التناقض والاهتمام فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بينهما في كل من أوربا وآسيا. وذلك بسبب أمور متعددة ظهرت وبرزت في أوربا أكثر من آسيا.**

**وتجلت القضية الأولى في اوربا بتوسيع الحلف الأطلسي شرقاً باتجاه دول أوربا الشرقية ضمن خطة أو مشروع لإعادة إصلاح المنظمة وتوسيعها(15). ومما لا شك فيه إن هذا يعد أفضل أداة لتحقيق موطئ قدم للولايات المتحدة في أوربا، وفي عام 1994 طلب الناتو الاعتراف بدول أوربا الشرقية أمثال بولندا وبلغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا كأعضاء دائميين في حلف الناتو رغم ظهور معارضة روسية حادة إزاء توسيع الناتو شرقاً، استطاع الغرب والولايات المتحدة احتواء المعارضة الروسية في مشروع الناتو (الشراكة من أجل السلام) الذي امتد إلى روسيا أيضاًَ وهي جزء من خطة تهدف إلى مد الحلف حتى المحيط الهادي.**

**وقد تم توقيع الوثيقة التأسيسية أو الشراكة بين حلف الناتو وروسيا في مايس 1996 واعتبرت هذه الوثيقة إنهاء للخصومة ما بين الاثنين روسيا والناتو، ورغم هذه الوثيقة وما يمكن أن تجنيه روسيا من مكاسب لصالحها من دعم مالي بقروض أوربية لروسيا وقبولها في مجموعة السبعة الكبار فيما بعد (عام 1998م). إلا إن روسيا لم تزل تعارض توسع الناتو شرقاً ذلك لأن هذا التوسع سوف يحرم روسيا من المنطقة العازلة التي تكونت بعد انهيار حلف وارشو، فضلاً عن الخلل في ميزان القوى الاستراتيجي(16).**

**غير إن الموقف الروسي الواضح من توسيع الحلف عبر عنه الكسندر ليبد عندما صرح بأن التوسيع قد اصبح واقعاً لا رجعة فيه ودعى إلى اتفاقروسيا والولايات المتحدة على الإطار القانوني الذي سيحدد علاقاتهما بهدف إقامة نظام أمني يحفظ مصالح كل منهما ومعارضة إنضمام دول البلطيق وضرورة إحلال منظمة أمن أوربية محل الناتو(17).**

**وقد تم قبول كل من الجمهوريات الثلاث رسمياً في آذار 1998 وهي جمهورية التشيك وبلغاريا وبولندا. وفي الوقت الذي هضم الروس هذا الانضمام الخطير على منهم فإن مدى التوسع القاري للناتو لم يقف عند هذا الحد بل شمل التنسيق بين الناتو وجمهوريات آسيا الوسطى من خلال تدريبات عسكرية مشتركة ومناورات عسكرية ومعاهدات دفاعية وكذلك الأمر مع جمهوريات البلطيق وأوكرانيا(18).**

**ويمكن القول بقدر تعلق الأمر بأوربا، فإن مستوى العلاقة لم يقف عند هذه القضية بل امتد أيضاً إلى قضايا أخرى مثل قضية البوسنة وكوسوفا وغيرها. ولكن القضية المركزية للولايات المتحدة كانت تكمن في شرق أوربا فيما يتعلق بسعي الحلف الجدي لضمها إليه.**

**أما في آسيا فإن جوهر العلاقات الأمنية تصاعد في هذه المنطقة حول قضية أخرى هي الصين، وذلك لوجود قضية تحظى بإجماع واسع، وهي توطيد العلاقات بين روسيا والصين كوسيلة للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية العالمية التي تقوم كقطب واحد بعد حقبة الحرب الباردة، وتعتقد روسيا إن تحسين العلاقات مع الصين سيعيد روسيا إلى الساحة في آسيا. لذلك نجد استمرار مؤسسات السياسة الخارجية والدفاعية الروسية في الضغط لغرض توثيق الروابط مع الصين كجزء من معارضتها لما سمي في روسيا والصين بالهيمنة والقطبية الأحادية للولايات المتحدة(19).**

**وترى روسيا كما ترى الولايات المتحدة ذلك، إن محور التفاهم في آسيا سيبدأ من الصين، وبالتالي من يتمكن من تحقيق التفاهم الاستراتيجي مع الصين سيتمكن من تحقيق التواجد في آسيا وهذا ما تدركه بكين جيداً وتسعى إلى استغلال ومحاولة تحقيق التفاهم ما بين القوتين بشكل متوازن، فهي تعارض الولايات المتحدة معارضة حقيقية أحياناً في المسائل الإقليمية وتترك لها حرية التصرف في المسائل الأخرى من العالم، كجزء من تصور وإدراك روسي للعبة الدولية وإدارتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة وإنكفاء الدور الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي السابق، ومن جانب آخر تعارض الولايات المتحدة روسيا في مسائل ذات أهمية لنفوذها الإقليمي وتتغاضى عنها في مسائل تتعلق باحتواء اليابان والهند على سبيل المثال.**

# **3- المجال العالمي**

**تصاعدت العلاقات الأمنية الأمريكية – الروسية تجاه قضايا عديدة في العالم، ويمكن القول إن التأثير الروسي فيما كان ضعيفاً إلى حد ما ومنها قضايا (الشرق الأوسط) وخاصة مشاريع التسوية العربية الصهيونية وأيضاَ قضية العراق، وقد تجلى فيها ضعف الموقف الروسي أمام انفراد الموقف الأمريكي الذي كان يعد المحور والقطب الأساسي في كلا القطبين.**

**كما تجسد هذا الحال في أزمة البلقان وضعف التصرف الروسي إزاء الوضع المتدهور والذي سعت واشنطن إلى معالجته وفقاً لمصالحها الأمنية في أوربا وبما شكل عنصر ضغط على حلفائها الأوربيين وعلى روسيا أيضاً.**

**وكذلك تجسد التنافس بين الدولتين على قضايا ومشكلات جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فهي أيضاً مثلت ساحة قوية للمنافسة ما بين هاتين القوتين بشكل كانت تسعى الولايات المتحدة إلى خنق روسيا من خلال هذه الجمهوريات خاصة إنها، أو البعض منها تقاسمت أرث الترسانة النووية السوفيتية، ويمكن القول إن روسيا في هذه المنطقة تكاد تقوى على قبضة الولايات المتحدة لعمق مصالحها وأيضاًَ لطبيعة النظم السياسية الموالية لروسيا الاتحادية خاصة مع وجودها داخل منظمة الكومنولث (رابطة الدول المستقلة). وهكذا فإن العلاقات الأمنية الروسية كانت تتمحور وكما يصفها نيكسون في مجموعة فرص برزت للولايات المتحدة كانت تسعى إضفة إلى قوى أخرى إلى استغلالها والسيطرة عليها، وذلك لغرض تأمين مصالحها. والولايات المتحدة كانت تسعى أيضاً إلى ضمان نفوذها وهيمنتها عالمياً ذلك إن كل المناطق في العالم وخاصة القريبة من روسيا مثلت ثغرات كانت الولايات المتحدة وبإستمرار تسعى إلى استغلالها كقيد يحكم عنق الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى الرغم من التحولات الجديدة فإن السعي لم يتغير الآن ولكن أخذ مداه الأوسع عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ليشكل قيد حول المنطقة، حتى تكون هي وجوارها ضمن دائرة الضوء الخاص بالولايات المتحدة. وهذا ما تبلور في شعار أوراسيا القائم على تضمين المصالح الأمريكية عبر الشراكة أولاً ثم منظومة أمنية ثانياً.**

**المبحث الثالث**

## العلاقات الأمنية الأمريكية الروسية: المستقبل

**نهج العديد من الباحثين في الدراسات المستقبلية وخاصة في العلوم السياسية إلى السعي نحو التحدث عن مستقبل العلاقة ما بين نظام سياسي ونظام سياسي آخر أو مستقبل منطقة أو ظاهرة سياسية، وبقدر تعلق الأمر في العلاقات الدولية، ألف الباحثون إلى التحدث عن مشاهد مستقبلية تتميز ما بين الإطلاق في التفاؤل وبين الإطلاق في التشاؤم وبين نظرة وسيطة متوازنة للأمور تكون امتداداً لما هي عليه تلك العلاقة المراد وضع المشهد المستقبلسي المحدد لها.**

**وعن طريق الحجج التي يتم وضعها لكل مشهد مستقبلي، تتداعى المشاهد الإطلاقية وتترجح تلقائياً المشاهد أو المشهد المتوازن في صورة تكاد تعبر عن رسالة مضمونها بأن ما هو حاصل من تغيير في الحاضر سوف يتم العمل على ترسيخه في المستقبل، أي إن الحاضر سوف ينعكس في المستقبل ولا يحدث تغييراً جذرياً في طبيعة المشهد.**

**ومثل هذا القول ينطبق على موضوع مستقبل العلاقات الروسية – الأمريكية والتي تم تناولها في مشاهد ثلاثة مستقبلية وهي مشهد الاحتواء ومشهد الإنكفاء ومشهد الاستقطاب المتعدد، ويمكن القول سلفاً إن ميزة مثل هذه المستقبليات إن إحدى المشاهد المطلقة أكثر ترشيحاً من المشهد المطلق الآخر. ومن المشهد المتوازن أو الوسط. ونقصد هنا إن فرصة مشهد الاحتواء في هذه العلاقات ربما هي أكبر من الفرص الأخرى في مشهدي الإنكفاء والاستقطاب المتعدد. وهذا ما سوف يتم توضيحه في المشاهد المستقبلية الآتية لهذه العلاقات.**

## 1. مشهد الاحتواء

**عندما نتكلم عن مشهد الاحتواء في مستقبل العلاقات الروسية – الأمريكية فإن مسببات المشهد لا بد أن تكون مبنية على أساس نتائج التبلور في النظام السياسي الدولي الذي في أكثر صوره التفاؤلية يستبعد روسيا من هيكلية هذا النظام الدولي. وبالتالي حالة الاحتواء في العلاقات من قبل الولايات المتحدة لروسيا وهو ما قائم الآن وما يمكن أن يقوم في المستقبل بسبب حالة التآكل الداخلي لروسيا، والتي يتم تغذيتها بنقاط دعم ومساندة من الولايات المتحدة للإسراع في هذا التآكل بشكل كبير. وهذا يؤشر إن حالة الاحتوا لروسيا الاتحادية حالة حاصلة سواء على الصعيد السياسي والمتمثل في ضعف روسيا في الدفاععن مصالحها ومناطق النفوذ السابقة لها، بل وضعف روسيا في الدفاع عن بعض المستلزمات الأساسية لأمنها القومي، أم على الصعيد الاقتصادي، من خلال حالة الانهيار الاقتصادي المتحققة داخليا واعتماد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على القروض والمساعدات التي تعطى لها من قبل الدول والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي يسعى من خلال الولايات المتحدة إلى ربط روسيا بالمديونية أم على الصعيد العسكري والمتمثل في ضعف الترسانة الروسية إلى الحد الذي دفع وزير الدفاع الروسي عام 1998 أيغور روديونوف بالقول (إنه لا يوجد كتيبة واحدة في الجيش الروسيس مستعدة للقتال)(20).**

**إذن فحالة الاحتواء – الاحتواء للأخطار الروسية – أو الاحتواء للأرث الروسي – السوفيتي من العودة ثانية – مثل هذا الاحتواء متحقق ويلخص برنجسكي حالة مهمة تجسد الهدف الأمريكي من روسيا، وحالة الإنكسار الروسي أمام أمريكا بقوله (ضرورة تخلي روسيا عن ماضيها السوفيتي) (21).**

**ومثل هذه الحالة حاصلة الآن وهناك الكثير من المؤشرات تؤكد احتمال بقائهلاا سواء في عهد القطبية الأحادية أو حتى بروز أشباه أقطاب أمام الولايات المتحدة، والسبب في ذلك، هو مسؤوليات الاحتواء وتكاليفه التي تتكفلها الآن الولايات المتحدة، سوف تتوزع دولياً على أشباه الأقطاب لتقاسمها.**

**ولا أدل ما يحدث من احتواء لروسيا في تسارع عملية تجريد روسيا من جميع مناطق نفوذها التقليدية في أوربا وبالذات دول الجوار في أوربا الشرقية، وعملية ضمها إلى الاتحاد الأوربي وبصورة أسرع نحو حلف شمــال الأطلســــي، كي لا تتمكن في أية مرحلة صحوة من إعادة بناء النفوذ وبالسهولة أو الإمكانية التي تتطلبها(22).**

## 2. مشهد الإنكفاء

**ويتمثل هذا المشهد لسياق العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في تحقيق الإنكفاء، ويقصد بحالة الإنكفاء هنا هو الإنكسار في هذه العلاقة إلى نحو أشبه ما يكون بالحرب الباردة، وفي الواقع إن مثل هذا المشهد ممكن إذ ترافق حدثان في روسيا، أولهما هو حصول متغير خارجي – أمريكي يهدد بقوة مصالح الأمن القومي الروسي الجوهرية وثانياً إذا كانت في السلطة حكومة أما قومية أو شيوعية. وبالتالي فإن ذلك قد يقود إلى إحدث إنكسار كبير في هذه العلاقة، ليس بمعنى الحرب بقدر ما تكون حالة من التوتر والخلافات. هذا وإن روسيا تدرك إمكانية حدوث مثل هذا الإنكفاء، ولكن إلى جانب هذا اغلإدراك هناك إدراك آخر يتمثل في حدوث مثل الإنكفاء، فإن نتائجه ستكون وخيمة على روسيا لأنه يجلب خسائر لروسيا غير مباشرة من أهمها خنق الاقتصـــاد الروســــي من خلال مــــنع القروض والمساعدات وتضييق الخناق عبر منظومة الحلالف الأطلسي – الناتو – باتجاه تهديد حدوده.**

**كما إن الولايات المتحدة – هي الأخرى تدرك خطورة مثل هذا المشهد على العلاقة ما بين الدولتين لأنه سوف يقودها إلى المجازفة في مشاريع من بين أهمها هو توسيع الناتو، وإن مثل هذا المشهد سوف يكلفها خسائر كبيرة من بين أهمها تحمل مسؤوليات مضاعفة بدء مرحلة جديدة من عملية احتواء لروسيا الجامحة وهي بالتأكيد ستكون عملية صعبة جداً.**

**لذلك فإنها تعمل دوماً على تفهم حقيقة الخطوط الحمراء بالنسبة لروسيا وهي على العموم ضمن المنظور الأمريكي لها – تقع داخل روسيا وفي الحد الأقصى أوربا الشرقية، وهي – أي الولايات المتحدة – لا تستطيع تفهم إمكانية السماح لمصالح روسيا في المنافسة في المناطق الأخرى إلا بالقدر الذي تسمح به لها.**

**وعليه فإن مشهد الإنكفاء هذا سوف يورط كلا الدولتين وإن إمكانية حدوثه صعبة إلى حد ما لضرورة تزامن متغيرين على الأقل، وهذا صعب جداً في وقت تتحسب الولايات المتحدة للمتغيرات قبل حدوثها. تبقى هنا أرجحية للمشهد السابق الذكر (مشهد الاحتواء) على هذا المشهد، ذلك لأن ظروف البيئة الدولية الآن وفي الزمن القادم المتوسط تعطي فرصاً أكثر لعمل المشهد الأول.**

## 3. مشهد الاستقطاب المتعدد

**وهنا يمكن مطابقة مثل هذا المشهد لما يمكن أن يحدث بعد عقد من السنوات، ذلك لأن حصول مثل هذا المشهد يتطلب وجود متغيرات عديدة كبيرة وجذرية في التحول بهيكلية النظام السياسي الدولي. فضلاً عن حقيقة أخرى معرقلة مفادها إن مرحلة بناء روسيا قوية كدولة كبرى يتطلب فترة إعادة بناء تستغرق عشر سنوات بوتيرة عالية جداً دون توقف أو تراجع، وهذا ما لا يمكن تهيئته لروسيا من قبل الغرب المغذي لروسيا – أو لنقل الاقتصاد الروسي المنهك. فعلى سبيل المثال لم يغير تولي بوتين الرئاسة في روسيا من السياسة الروسية في الحسابات المرسومة والمحددة لها من الغرب والولايات المتحدة، ناهيك عن مسألة أخرى إن بوتين هو اخر ينتمي إلى التيار الراديكالي الإصلاحسي الموالي للغرب عموماً. وإنطلاقاً من ذلك فإن هناك ثمة قناعة علمية وموضوعية على الصعيد الدولي، إن العلاقات الأمريكية – الروسية سوف تحافظ على مسارها نظراً لاستمرار ذات الأوضاع والظروف التي تعيشها وتواجهها روسيا الاتحادية، وإن شهدتبعض الهزات المثيرة للغرب والولايات المتحدة بحركتها تجاه الهند واليابان والصين، فإن بوتين نفسه يرى بأن روسيا لا زالت بأمس الحاجة للدعم والإسناد الاقتصادي الغربي، وإن أي تغيير حتى لو كان هامشياً إزاء الغرب أو القضايا الدولية الرئيسية، سوف يواجه بحزم أمريكي وغربي في آن معاً مما يضطره مسايرة السياسة الأمريكية(23). غير إن احتمالية هذا المشهد واردة ولكن لزمن قادم يفوق المدى المتوسط، الأمر الذي يمكن أن ينقلها من الاحتواء إلى حالة قد تستطيع فيها المناورة وفق دبلوماسية نشطة ضمن سياسة استقطاب متعدد فتحقق بذلك ما يهيأ لها حالة البناء والعودة القوية والسريعة. أي إن مثل هذه المناورة بلدبلوماسية نشطة يمكن أن تضع قضاياها ومصالها في مستوى أهم في العلاقة مع الولايات المتحدة، وعندئذ فإن مثل هذا المشهد سوف يكون داعم لعملية البناء الروسي ويقلل من عناصر التآكل فيها مما يحقق وجودها بقوة على الساحة الدولية.**

**ولهذا تبقى الاحتمالية قائمة بأرجحية مشهد الاحتواء قائمة والتساؤل هنا – كيف يمكن لروسيا الانفلات من بعض تفاصيل هذا الاحتواء ؟ .**

**في الواقع بإمكان روسيا تحقيق هذا الانفلات وخاصة في المسائل التي تقترب من الخطوط الحمراء أو عن طريق زيادة القضايا الداخلة في هذه الخطوط وتأكيد جدية الحزم الروسي في ذلك مع إعطاء بعض التصلب في مواقفها الخارجية خاصة تجاه قضايا عدة منها العراق وجمهوريات آسيا الوسطى. ويمكن العمل لإرجاع مصدر مصثل هذا التصلب إلى حقيقة الحياة الديمقراطية البرلمانية في البلاد وخاصة بإعطاء بعض الدور لمجلس الدوما، وبما يوحي بأن مصدر التصلب هو داخلي من جماعات معينة خاصة القوميين المتطرفين والشيوعيين وأيضاً المؤسسة العسكرية الروسية، وبذلك تستطيع روسيا ولوج عهد جديد وبقوة، وبما يهيأ لها التقليل من حدة الاحتواء عبر عمليات احتواء مضادة وسريعة.**

##### الخاتمـــــــة

**نخلص مما سبق إلى القول إن نسق العلاقات ما بين روسيا – الاتحاد السوفيتي – والولايات المتحدة قد بلغ أوج صعوده في زمن الحرب الباردة، واتسمت بالإدراك الواعي لكل منهما لمقومات الخطر من القوة الأخرى، وتجلى هذا على الصعيد العسكري في سياسة الردع النووي وما اتسمت به العلاقات من سباق محموم للتسلح وسباق تنولوجي وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ لكليهما وتراجع هذا النسق في حدته مع تراجع الدولة السوفيتية ذاتها عن قوتها، حتى الانهيار والتفكك أواخر عام 1991، وما ترتب على ذلك من انفلات في السياسة الدولية من قبل الولايات المتحدة وسيادة القطب الواحد وزوال القطية الثنائية التي مثلها الاتحاد السوفيتي سابقاً.**

**وشهد ذلك ايضاًَ استمرار الاحتواء لروسيا ولكن على مستوى شمولي سياسي – اقتصادي – عسكري، مما قاد إلى ضعف روسيا كدولة عظمى. إذ سعت الولايات المتحدة إلى العمل على تدعيم عوامل أو نقاط التآكل داخل الجسد الروسي وأيضاً تضييق الخناق على روسيا وخصوصاً في المجال الاقتصادي.**

**إن هذا الوضع يفرض صعوبة تصور مشهد مستقبلي لهذه العلاقات مع الكم الهائل للمتغيرات الدولية. ولكن على العموم إن السياق الأمريكي المبرمج لاحتواء روسيا هو الأكثر ترجيحاً لمستقبل هذه العلاقة، في المدى القريب والمتوسط لمبررات عديدة منها صعوبة عودة حرب باردة ما بين الطرفين وأيضاً صعوبة حدوث استقطاب متعدد في المستقبل المتوسط وإن كان هذا الأمر ليس مستبعداً.**

**أخيراً، إن واقع العلاقة ما بين القوتين سوف تحكم طبيعة المشهد المستقبلي لها ولكن مع بعض التعديلات على وفق ظروف البيئة الدولية.**

##### الهوامش

1. **بي أم كامان، العلاقات الأمنية الروسية في التسعينات، عن مجلة التحليل الاستراتيجي الباكستانية، 1994، ص2.**
2. **زبيغينو برجنسكي، الشراكة غير الناضجة، ترجمة حسام سري، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص57.**
3. **حسين أغا وآخرون، الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص27.**
4. **د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير، الكويت، شركة الكاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1982، ص15.**
5. **روبرت تاكر، أغراض القوة الأمريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، بيروت، مؤسسة البحاث العربية، المجلد الثاني 1981، ص13.**
6. **د. عايد طه نايف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1918، ص16 –17.**
7. **جيمس ري، الحروب في العالم، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995، ص30.**
8. **محمد حسنين هيكل، العرب على أعتبار القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 160، 1994، ص35.**
9. **جيمس ري، الحروب في العالم، مصدر سبق ذكره، ص25-26.**
10. **محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفيتي، بيروت، دار الشروق، 1990، ص7.**
11. **بي أم كامان، العلاقات الأمنية الروسية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص3.**
12. **بول كيندي، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994، ص177.**
13. **بي أم كامان، العلاقات المنية الروسية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص4.**
14. **المصدر نفسه، ص5.**
15. **زبيغينو برجنسكي، إشراك روسيا في الناتو، ترجمة محمد خضر الدوري، صحيفة الجمهورية في 27/6/1998.**
16. **نبيه الأصفهاني، الأمن والدفاع الأوربي بعد قمة مدريد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، 1997، ص136-137.**
17. **المصدر نفسه، ص137.**
18. **عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة صدام، 2000، ص92-108.**
19. **ستيفن بلاك، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية – إعداد إيدل تيلفورد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، ص38-39.**
20. **المصدر نفسه، ص35.**
21. **زبيغينو برجنسكي، أوراسيا – الجيوستراتيجية المطلوبة، ترجمة محمد خضر الدوري، صحيفة الجمهومرية في 9/5/1998.**
22. **د. ضاري رشيد الياسين، العلاقات الأمريكية – الروسية في ضوء فوز بوتين بالرئاسة الروسية، سلسلة أوراق أمريكية العدد (40) حزيران 2000، ص3.**
23. **المصدر نفسه، ص4.**

البيئة الدولية الجديدة وضرورات

إصلاح الأمم المتحدة

أ.د. فكرت نامق العاني[[1]](#footnote-2)\*

# **المقدمة**

لقد تم إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945 في جو خيّم عليه ويلات الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف من إنشائها منع نشوب حرب عالمية ثالثة من خلال تنظيم العالم في ظل صيغة جديدة لنظام الأمن الجماعي وذلك لتحقيق السلم والأمن الدوليين. والآن وبعد مرور أكثر من خمسة عقود على دخول ميثاق منظمة الأمم المتحدة حيز التنفيذ، الذي تزامن مع دخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره بعد التحولات الهائلة التي طرأت عليه، أثار العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت الأمم المتحدة بوضعها الحالي وهيكلتها وآلياتها التي نمت وترعرت في أحضان الحرب الباردة قادرة على القيام بالمهام والأعباء والوظائف التي تفرضها مقتضيات الانتقال إلى نظام دولي مختلف عما سبقه حتى وإن لم يكن جديداً تماماً.

إن الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تجد نفسها مرغمة على أن تقوّم ومن جديد مسيرتها خلال السنين الماضية وفقاً للمستجدات الحاصلة في النظام الدولي وأن تكون على أهبة الاستعداد لتلبية جميع الحاجات الملحة والوقوف بوجه التحديات والمتغيرات الدولية الجديدة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنه طالما نعيش في ظل ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة وذلك حسبما تمليه المواقف والأحداث المتطورة والمستجدة مما جعل إصلاح المنظمة الدولية وبالشكل الذي يتلاءم مع عملية التطور الحاصلة في النظام الدولي، ملحة في ظل عالم يتغير بشكل غير مسبوق. ومن خلال هذه الفرضية تبرز مجموعة من الأسئلة سنحاول الإجابة عنها ، منها ما هو مفهوم الإصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة؟ وما هي مبرراته؟ وما هو أثر البيئة الدولية في ضرورة إصلاح الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن؟ وعليه سنتناول الموضوع على وفق الاتي:

1- مفهوم الإصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة ومبرراته:

1 – 1 : في مفهوم الإصلاح:

إن مفهوم الإصلاح في إطار منظمة الأمم المتحدة هو عملية تحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصــورات وأفكار وهياكل ومؤسسات وإجراءات، وقد يتضمن إقامة مؤسسات جديدة(1). بعبارة أخرى، إن مفهوم الإصلاح يقصد به إن المنظمة بحاجة لإعادة تشكيل ملموس، وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل أفضل، فالهدف الأساس لهذا الإصلاح هو بلوغ أقصى فعالية مؤسسية للأمم المتحدة(2).

فالإصلاح إذن، يسعى إلى جعل المنظمة أقل تعقيداً , اكثر تركيزاً وتكاملاً، بحيث تكون قادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها وذلك بإسلوب يتسم بالتعزيز المتبادل وبأنجح طريقة ممكنة(3).

بمعنى آخر، إن الإصلاح السياسي المؤسسي يجب أن تكون عملية مستمرة، فهي لا تعد حادثة وقتية وإنما هي عملية مستمرة، لذلك فإن أهمية عملية الإصلاح لا تتعلق فقط بالنسبة للأساليب المحددة التي أدت والتي ستؤدي بالنتيجة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر مرونة وقوة، ولكن ايضاً التوجه الرئيس في إنجاز نقل التطورات الحاصلة إلى المنظمة(4). فالإصلاح لا يعد غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتطوير أداء المنظمة وما تقدمه من خدمات للدول الأعضــــــــاء، وهو المسؤولية المشتركة لكل من الدول الأعضاء وسكرتارية الأمم المتحدة(5).

وعليه فإن ما يسمى بإصلاح الأمم المتحدة، يعد موضوعاً سياسياً بالدرجة الأولى فهو مرتبط بالتوجه الذي تسعى إليه بعض الدول الكبرى لفرضه على المنظمة الدولية، وذلك يعكس الصراع ما بين الذين يريدون أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً في عملية التنمية والذين لا يريدو ن ذلك (6).

فالغرض من إصلاح الأمم المتحدة إذن، ينبغي أن يتمثل في تمكينها من أن تستجيب بصورة فعالة لإطار البيئة الدولية الذي يتغير بشكل ملحوظ، والذي ينتظر أن تعمل فيه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، بطريقة شاملة ومتوازنة لكفالة إعادة تنشيط المنظمة وجعلها قادرة على البقاء وعلى مواجهة التحديات الكبيرة(7).

## **1-2 مبررات الإصلاح وضروراته**

لكي نفهم الدوافع الرئيسية وراء قضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، لا بد من الرجوع إلى المبررات والضرورات التي دفعت فقهاء القانون الدولي للإهتمام بموضوع إصلاح منظمة الأمم المتحدة، ويمكن تصنيف هذه الأسباب والدوافع إلى مجموعتين:

* المجموعة الأولى: تتعلق بمرور مدة طويلة على إبرام ميثاق الأمم المتحدة، حيث ظهرت في أثنائها ومن خلال الممارسة مواطن القوة والضعف فيه، أو بعبارة أدق كشف ما فيه من أخطاء أو أوجه قصور.
* المجموعة الثانية: تتعلق بدخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره وانعكاساته على الأمم المتحدة، بما تمليه هذه المرحلة من مهمات ومسؤوليات جديدة يتعين على المنظمة الاضطلاع بها(8).

1-2-1: المدة الزمنية الممتدة وما كشفت عنه من قصور

لقد تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة منذ اكثر من خمسة عقود، وقد شهد المجتمع الدولي خلال هذه المدة الطويلة تحولات كثيرة وتطورات كبيرة، فعالم بداية القرن الحادي والعشرين يختلف عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ولدت منظمة الأمم المتحدة في ظل تفاعلات الحرب العالمية الثانية وفي التركيبة الدولية القائمة بتوازناتها حينئذٍ. واليوم، وعلى الرغم من التغيرات والتطورات الهائلة التي طرأت على طبيعة العلاقات الدولية تمارس الأمم المتحدة عملها في إطارها، إلا إنه لم يتم إدخال أية تعديلات جوهرية وهامة على نصوص ميثاق المنظمة(9).

والسؤال الآن، هل تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق الهدف الأسمى الذي أنشأت من أجله بما يتناسب والتغيرات التي حدثت في العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، أم إن هنالك أسباب أخرى؟.

في الحقيقة من الأمور المسلم بها في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية، إن أي نص مهما كانت حكمة وخبرة وحنكة الذين قاموا بصياغته يحتاج إلى مراجعة دورية لإزالة أي تعارض او عدم تناسق بين أحكامه ومقتضيــات الواقع ومحاولة سد أية فجوة أو ثغرة ممكن أن تظهر خلال الممارسة(10).

ولقد تنبه واضعو الميثاق إلى هذه المسألة كما ورد في نص المادة (109) من الميثاق، ولقد أدى انقضاء مدة زمنية طويلة (أكثر من خمسة عقود على ميثاق المنظمة) من دون إجراء أية مراجعة دورية لنصوصه إلى ظهور حاجة ماسة إلى إجراء هذه المراجعة وذلك للأسباب الآتية(11):

1. الغموض وعدم الوضوع في العديد من نصوص الميثاق التي ظهرت من خلال الممارسة، حيث إنها خضعت لتفسيرات الأمم المتحدة، الأمر الذي انعكس على القرارات التي صدرت والتي حملت معها بذور التلكؤ في تنفيذها بحيث أصبح بعضها من دون أثر أو مفعول. ويكفي أن نشير إلى قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعيـة العامة المتعلقة بفلسطين وجنوب أفريقيا لنتبين حقيقة قوة هذه القرارات وأثرها(12). فضلاً عن ذلك، لم تعد الصورة واضحة مطلقاً فيما يتعلق بالمهام التي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وربما يعود ذلك جزئياً إلى التحول الذي حدث في إدراك مصادر التهديد. فلقد أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة تجيز أو تقرر التدخل العسكري أو تفرض عقوبات استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق حول قضايا تتعلق (بالإرهاب) مثلاً أو انتهاكات حقوق الإنسان والأقليات، أو الدفاع عن الشرعية الدستورية أو حتى لأغراض إنسانية (13).
2. الحاجة إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، فقد أظهرت الممارسة انتفاء الحاجة إلى بعض الأجهزة الرئيسة التي نص الميثاق على إنشائها بسبب تجاوز الأحداث والتطورات الدولية لها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، إن مجلس الوصايا ومعه نظام الوصاية الدولي يكاد يكون فقد كل مبررات وجوده اليوم حيث نشاهد إن كل اقاليم العالم ومناطقه تقريباً، قد حصلت تباعاً على استقلالها من السيطرة الاستعمارية(14). فضلاً عن تزايد دول العالم الثالث في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انتمائها إلى منظمة الأمم المتحدة، وبروز الحاجة إلى أن تؤدي دوراً أساسياً في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري للأمانة العامة من ناحية أخرى، فضلاً عن تعدد الاختصاصات وتضاربها بين بعض فروع الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة مما يستدعي رؤية جديدة أو توزيعاً جديداً للاختصاصات(15).
3. عدم ملاءمة تشكيل مجلس الأمن بصورته الحالية لخريطة موازين القوة الجديدة في العالم المعاصر، فمجلس الأمن بتشكيلته الحالية لا يمثل إرادة المجتمع الدولي أو يعّبر عن خريطة القوى العالمية والإقليمية في النظام السياسي الدولي الراهن. فلقد كان عدد مقاعد مجلس الأمن سبعة مقاعد عند نشأة الأمم المتحدة في الوقت الذي كان فيه عدد الأعضاء (51) دولة في بداية تكوينها، ومن ثمن زاد عدد المقاعد في مجلس الأمن فاصبح خمسـة عشـــــر مقعداً في وقت وصلت فيه العضوية في الأمم المتحدة إلى (189) دولة في أيلول عام 2000. بمعنى إن النسبة بين عدد الدول الأعضاء في المجلس إلى عدد أعضاء الأمم المتحدة قد اختلت اختلالاً شديداً. من جانب آخر، فلقد ظلت العضوية الدائمة في مجلس الأمن مغلقة ومقتصرة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية(16). كل ذلك أفقد المجلس قدراً كبيراً من المصداقية في تمثيله لخريطة موازين القوى في المجتمع الدولي، خصوصاً بعد أن أخذت عدداً من الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية تمارس دوراً في الساحة الدولية وذلك بعد تنامي القوة الاقتصادية لديها كاليابان وألمانيا من ناحية، وحصول عدد من دول العالم الثالث على استقلالها من ناحية ثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه من ناحية ثالثة. وذلك يعني إنه في ظل نظام دولي كوني من المفروض أن يعكس تشكيل مجلس الأمن منطق التمثيل العادل وفقاً للاعتبارات الوظيفية او الديمقراطية أو الإقليمية وليس منطلق الاعتبارات الخاصة بالقوة أو الفرز على أساس المنتصرين في الحروب(17).
4. الحاجة إلى نظام جديد لتمويل أنشطة الأمم المتحدة(18).
5. الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

فلقد أظهرت الممارسة إن الأمم المتحدة لم تتمكن من استغلال كافة الإمكانات التي تتيحها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وفي ظل الحرب الباردة استحال توزيع الاختصاصات والأدوار على نحو يسهم في تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها الأمم المتحدة. ولذلك ظلت احتمالات تداخل الاختصاصات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن الدوليين قائمة ولقد اشترط مجلس الأمن حصول المنظمات الإقليمية على تفويض صريح ومسبق من مجلس الأمن للقيام بأي عمل من أعمال القمع أو المنع. فضلاً عن ذلك، فإن العلاقة ما بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة التي من المفترض أن ترتبط عضوياً وأن تشكل معها منظومة وعائلة واحدة لم تكن علاقة سليمة أو طبيعية في جميع الأحوال، فلقد شابها بعض التوتر حيناً وعدم التنسيق في احيان كثيرة(19).

## **1-2-2- البيئة الدولية الجديدة وانعكاساتها على الأمم المتحدة**

شهد النظام الدولي منذ بداية التسعينات مجموعة من التحولات والمتغيرات الكبرى، التي قد يكون من شأنها خلق نظام دولي (جديد) وذلك لما تحدثه من تأثيرات إيجابية أو سلبية في مختلف مكونات النظام الدولي.

فضلاً عن ذلك فإن الجميع متفقون على إن العالم يشهد عهداً جديداً في العلاقات الدولية يجب أن تصاغ أسسه وتنظم تفاعلاته وتسن قواعده وقيمه، وتحدد مرجعيته ومؤسساته في نظام دولي ((جديد)).

أما بالنسبة لمفهوم النظام الدولي الجديد، فقد ذهب البعض إلى القول بأننا لسنا إزاء نظام دولي جديد بالمعنى الحقيقي، وإنما يشهد النظام العالمي الحالي مجرد ترتيبات انتقالية لما بعد الحرب الباردة في إطار استمرار الأنماط التأريخية، أو ما يمكن عدّه استطرادا للنظم العالمية السابقة التي قامت على أحادية القطبية وأنفراد قوة معينة بالسلطة، ويتجه فريق آخر إلى إنه بينما يتضمن النظام الدولي الجديد تحولات لا يمكن أن تغفلها عين المراقب إلا إنه ما زال مشبعاً بكثير من ملامح وخصائص النظام الدولي السابق له(20).

ومن ناحية أخرى، يتسم مفهوم النظام الدولي الجديد بالتعقيد نظراً إلى اختلاف مفهومه من دولة إلى أخرى.

فمثلاً المفهوم الأمريكي للنظام الدولي الجديد يختلف عن الدول الأخرى لاختلاف الأسس المعلنة لهذا النظام (مثل سيادة المبادئ الديمقراطية، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والعمل الجماعي في إطار ما يعرف بالشرعية الدولية، ونزع السلاح والرقابة على التسلح) ذلك لأن إقامة نظام عالمي جديد قد ارتبط دوماً بالقوى التي تريد الهيمنة على العالم، والقوة المهيمنة هذه المرة هي الولايات المتحدة الأمريكية(21) أثر زوال نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي كان الاتحاد السوفيتي أحد الركائز الأساسية التي شغلت النظام السياسي الدولي عقب الحرب العالمية الثانية.. وكان بديهياً أن تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة كونية عظمها في قدراتها التي لا تنافس على العالم، أي إننا أمام نظام أحادي القطبية محل النظام الثنائي حيث تحددت معالمه الأساسية إلى حد كبير وإلى حين.

وبناءً على ذلك، فقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر الأول في اتجاه التغيير ووسائل التجديد في النظام السياسي الدولي وفقاً لقيمها ومصالحا السياسية والاقتصادية والعسكرية والآيديولوجية.

ذلك يعني إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية قد جعلها تبدو وكأنها مطلقة اليدين في التدخل في شؤون دول الجنوب والتحكم بمصيرها، وكانت منظمة الأمم المتحدة هي الأداة المنفذة لتطلعاتها في السيطرة على مجرى الأحداث فـــي مناطق متعددة من العالم تحت ستار النظام العالمي الجديد (22).

وعليه، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من تطويع منظمة الأمم المتحدة للعمل على تحقيق أهدافها بعد تغليفها برداء الشرعية الدولية، فالإدارة الأمريكية التي أوجدت النظام الدولي (الجديد) جعلت من مبدأ الأمن الجماعي مجرد عملية خداع تمارس الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله هيمنتها على العالــــــم(23).

ومهما يكن من أمر، فإن المرحلة الانتقالية التي يعيشها عالم ما بعد الحرب الباردة واتجاهاتها لا تسمح بقبول فرضيات الهيكلية السياسية الأحادية أو الثنائية القطبية، لا سيما إن هذه الاتجاهات تشير إلى أن محصلة التفاعلات الدولية على وفق إرادة دولة واحدة أو دولتين اضحى أمراً يتجه إلى الاقتران بالماضي، فضلاً عن إن العالم أخذ ومنذ مدة يتكون سياسياً على نحو جديد وإن احتمالات تصاعد حركة هذا الاتجاه هي أعلى من احتمالات تباطؤها أو تراجعها.

لذلك فمن المفروض أن ترافق إنشاء النظام الدولي (الجديد) مع إصلاحات المؤسسات الحالية بما يتلاءم مع حالة السياسة الدولية الجديدة، فهل تتلاءم هذه السياسة مع روح ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر منذ زمن بعيد في ظل ظروف خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقبل استقلال الكثير من الدول التي تتواجد الآن في الأمم المتحدة؟.

إن واقع منظمة الأمم المتحدة الحالي بحاجة إلى إعادة النظر ليس بسبب المتغيرات التي طرات على المجتمع الدولي فحسب، بل في ميثاقها لكي يتلاءم مع الظروف المستجدة في العالم وذلك لكي تتجاوز العلل التي عانت منها المنظمة منذ ولادتها ولا بد أن تشمل إعادة النظر في تكوين مجلس الأمن وطريقة عمله(24).

وإزاء هذه الأوضاع، فلقد كثرت الاجتهادات والأفكار لمحاولة تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة لتلافي الأخطاء التي ظهرت في التطبيق، إلا إن هذه المحاولات كانت تصطدم دائماً بحقيقة إنه مع التسليم بضرورة التعديل، إلا إنه ومن الصعوبة الاتفاق على مضمون التعديل، لأن من شأن أي تعديل المساس بحقوق مكتسبة وأوضاع مستقرة لذلك يجعل المتضرر من التعديل يملك مختلف الوسائل الدستورية أو السياسية لعرقلة أية محاولة للتعديل.

ورغم صعوبة هذه المهمة، فإن المفكرين والسياسيين الحريصين على بقاء المنظمة لكي يتلاءم مع الأوضاع الجديدة لم يتوانوا عن الاستمرار في المحاولة لإصلاح المنظمة من اجل تدعيم نجاحاتها(25).

وعليه يمكن القول، إن هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة، إلا إنه لا بد من التحليل الدقيق للتغييرات المقترحة والتدقيق التفصيلي لآثارها الإجرائية والسياسية والإدارية والمالية.

# **2- في إمكانية إصلاح مجلس الأمن**

نظراً للدور الخاص الذي يقوم به مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة كونه الجهاز الرئيس الذي يملك سلطة إصدار القرار الملزم ويقرر ما إذا كان عليه أن يتدخل في نـزاع أم لا، وإذا ما كان هناك خرقاً للميثاق أو خروج عليه فضلاً عن إنه يحدد طبيعة المخالفة ويقرر اسلوب المعالجة ونوع العقاب، لذا فإن إصلاحه يعد من أكثر القضايا أهمية وحساسية.

وتأسيساً على ذلك، فقد تعددت الآراء والأفكار بشأن إمكانية إصلاح مجلس الأمن بعضها كان أكثر جذرية (خيالية) وبعضها الآخر كان أكثر صلاحية وواقعية، وهناك متحمسون ومعارضون ومتحفظون على كل رأي، لذلك فليس من السهل إحداث تغييرات سريعة وفجائية في منظمة الأمم المتحدة وفي جهازها الرئيس بالذات مجلس الأمـــن، قبل أن يكون هناك اقتناع عام بأهمية هذا التغيير وضرورته(26).

لقد أدى حصول بعض التطورات المعاصرة في النظام السياسي الدولي إلى التفكير بضرورة مراجعة بعض فقرات الميثاق، ولقد أنعكست هذه التطورات على مجلس الأمن في جانبين أساسيين، هما العضوية والتصويت في المجلس.

لقد استمر الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) لمدة أكثر من ثمانية وثلاثين عاماً، أي منذ عام 1965، وهو العام الذي أجري فيه التعديل الوحيد على بنية وهيكلية مجلس الأمن.

وعلى الرغم مما طرح من أفكار ومشاريع يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، إلا إن بعضها لقي القبول، وبعضها الآخر لم يلق القبول اللازم، وبقيت هذه الأفكار والمشاريع مجرد نظريات لم تر النور ولم تطبق، بل كانت مجرد أفكار في أذهان اصحابها.

ومن الممكن إرجاع السبب في استمرار مجلس الأمن على وضعه الحالي من دون تغيير برغم كل ما طرح بشأنه من أفكار ومشاريع إلى عدم وجود حدث كبير ومؤثر في النظام الدولي، فلقد استمرت الحرب الباردة منذ أن أنشأت منظمة الأمم المتحدة عام 1945 وحتى عام 1991، وهو العام الذي تفكك فيه الاتحاد السوفيتي أحد قطبي الحرب الباردة الذي كان له الأثر الكبير في تغيير النظام الدولي، وبروز قوى دولية جديدة ومؤثرة فيه وما نتج عن ذلك من تأثير في منظمة الأمم المتحدة بشكل عام وعلى جهازها الرئيس مجلس الأمن بشكل خاص.

فلقد أصبح مجلس الأمن خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء ظاهرة استخدام الفيتو، وكانه حكومة اقلية تمارس وظيفتها بطريقة دكتاتورية وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غيبة أية رقابة قضائية حيث أصبح مجلس الأمن يمارس عمله بطريقة توحي بأنه قد أصبح مجرد أداة في يد الدول المنتصرة في الحرب الباردة، فضلاً عن ذلك فإن استيقاض مجلس الأمن وبشكل تلقائي أدى إلى تهميش دور الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن الملاحظ إن التطورات غير المسبوقة والتي طرأت على النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، قد أثارت العديد من التساؤلات بشأن احتمالات المستقبل وذلك فيما يتعلق بدور مجلس الأمن في إطار منظمة الأمم المتحدة ككل، وقد تركزت هذه التساؤلات حول مدى ملاءمة استمرار تمتع دول محدودة بحق الاعتراض (الفيتو) داخل مجلس الأمن؟.

وإذا ما كان المناسب استبدال نظام التصويت الحالي في مجلس الأمن بنظام آخر أفضل منه وإذا كان لا مفر من الإبقاء على نظام الفيتو الحالي، فإلى أي مدى يمكن أن يكون مناسباً توسيع قاعدة العضوية الدائمة في المجلس بحيث تشمل دولاً أخرى فضلاً عن الدول الخمس دائمة العضوية الحالية؟.

في الواقع من الصعب القبول بأي مقترح من المقترحات المطروحة حالياً بشأن تطوير مجلس الأمن ما لم يحض هذا المقترح بموافقة الدول دائمة العضوية في المجلس مجتمعة.

لذلك فقد تباينت الآراء بشأن استمرار مجلس الأمن على حاله دون تغيير وفقاً للمتغيرات الدولية الراهنة خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي(27).

حيث ساعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) كقوة عظمى وغياب الدول التي تستطيع أن تحل محل الاتحاد السوفيتي (السابق) وهيمنة الولايات المتحدة على عملية تحديد دور المنظمة الدولية وبعض المنظمات الإقليمية في العالم، جعل التفكير في إجراء تغيير جذري في تكوين مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة وآلية عملها بما تضمن دوراً أكبر للعالم الثالث، يبدو في كل الظروف الدولية الراهنة مجرد تمنيات(28).

ويمكـن ملاحظـــــــة مواقف الدول الكبرى من استمرار وضع مجلس الأمن على حاله من خلال ما يأتي:

فهناك من يدعو إلى استمرار مجلس الأمن بتشكيلته الحالية، أي أن يبقى عدد أعضاء مجلس الأمن على حالة (خمسة) أعضاء دائمون و(عشرة) أعضاء غير دائميين، وذلك بسبب عدم الاقتناع بضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائميين وضم دول جديدة إليه أو قد يكون ذلك بسبب معارضة بعض الدول الكبرى على إجراء أي تعديل فــي المجلـــــس، أو قد يكون بسبب عدم استعداد الدول المرشحة للحصول على مقعد دائم للقيام بمسؤوليتها(29).

ويمكن ملاحظة الموقف الأمريكي بهذا الخصوص، حيث إنها لم تسمح للمنظمة الدولية اتخاذ أي موقف يتعارض مع مصالحها أو مواقفها، أو القيام بأية مبادرات واتخاذ أية قرارات يتعارض مع مصالحها(30). فهي تقول إنها مستعدة للنظر في مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل دولاً أخرى كاليابان وألمانيا والبرازيل. وربما دولة أخرى من دول عدم الانحياز، إلا إنها في الوقت نفسه تعتقد إن وجود مجلس أمن أكبر سوف تكون له سلطة معنوية أوسع في العالم، وهذا ما سيجعل منظمة الأمم المتحدة تكـــون أكثـــــر فعالية. وأضاف المسؤولون الأمريكيون إلى قولهم هذا بأن الأمر معقد ويتطلب بعض الوقت قبل اتخاذ قرار التوسيع(31).

بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي تتمتع بحق النقض (الفيتو) قاومت وربما سوف تقاوم أية محاولات في ادخال تعديلات جوهرية على ميثاق الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، وخصوصاً تلك الدول التي قد تكون مهددة بأن تفقد مزايا تحت ضغط منافسيها مثل فرنسا وبريطانيا وبالذات روسيا الاتحادية التي ورثت مقعد الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث يشك بعضهم في أهليتها.

فقد عارضت روسيا الاتحادية توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن حيث ترى إن الوضع الحالي للمنظمة الدولية هو أنسب الأوضاع، وإن إجراء أي تغيير عليه سوف يؤثر في فاعلية المنظمة، كما عارضت بريطانيــا مسألـــــة توسيع عضوية مجلس الأمن خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف دورها في الساحة الدوليـة(32).

أما فرنسا، فقد حاولت درء الخطر الألماني وذلك بمحاولة إذابتها داخل عملية الاندماج الأوربي الأوسع وما دار في مؤتمر طوكيو للدول الصناعية السبع من آراء واتجاهات مختلفة بشأن توسيع عضوية المجلس تؤكد هذه الحقيقة، حيث كانت كل من بريطانيا وفرنسا من أشد المعارضين لفكرة توسيع عضوية مجلس الأمن ودخول ألمانيا واليابان خشية أن يؤدي دخولها إلى تقليص النفوذ البريطاني.

كما ترى الدول الكبرى إن حق ممارسة الدول الأعضاء الدائميين الذي يملكون النظام الرئيس في العالم المعاصر كان شرطاً من شروط إنشاء منظمة الأمم المتحدة وإن إلغاء هذا الحق سيؤدي إلى هدم المنظمة. وإن الهيكل الحالي لمجلس الأمن هو هيكل مقبول. وعلى هذا الأساس ترفض الدول الكبرى كل المقترحات الداعية إلى التعديل ومنها ما يتعلق بتوسيع نطاق العضوية الدائمة في مجلس الأمن أو تحديد استخدام حق النقض أو المساس بصلاحياته أو إشراك الجمعية العامة بصورة فاعلة في النظر بالمسائل المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين.

والملاحظ أيضاً عدم تحمس بعض الدول المرشحة لاحتلال مقعد دائم في مجلس الأمن وقبول هذه العضوية الدائمة منها ألمانيا واليابان. ويمكن إرجاع سبب ذلك، إلى انشغال ألمانيا بمشاكل الوحدة وما خلفته من مصاعب اقتصادية ومالية، وعدم رغبتها في تحمل أعباء مالية وسياسية جديدة. أما بالنسبة لليابان، فهي تواجه عقبات سياسية ودستورية تقضي إجراء تعديلات مهمة وموافقات مسبقة قبل دخولها إلى مجلس الأمن كدولة ذات عضوية دائمة.

ورأت دول أخرى إن إعادة إصلاح مجلس الأمن بحيث يكون أكبر حجماً سوف يعرقل العمل ولن يكون كفوءً ، وبذلك ظلت قضية توسيع عضوية مجلس الأمن محل تباين واجتهادات مختلفة.

وهذا يعني إن توسيع عضوية مجلس الأمن يواجه معارضة كبيرة من قبل الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، حيث ترى هذه الدول إن توسيع مجلس الأمن وزيادة عضويته ستقلل من كفاءته، إلا إن العامل الحقيقي وراء هذه المعارضة ليس الخوف من فقـــــــدان الكفاءة بقدر ما هو الخوف من سيطرة دول الشمال على المجلس في المسائل التي جرت العادة على استخدام الفيتو بشأنها(33).

وواقع الأمر إنه من الناحية القانونية يكاد يكون من الصعب عملاً الأخذ بهذه المقترحات الأخرى، إلا إذا وافقت عليه مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ذلك إن اعتراض واحد فقط من هذه الدول يكفي لإبطال أي مشروع قرار يمكن أن يكون المجلس بصدد الاقتراع عليه في هذا الخصوص.

وعليه، فإن الاعتبارات السياسية وحدها هي التي يمكن وحدها أن تضغط في اتجاه حمل الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس على الموافقة على تعديل الميثاق مما يتيح الفرصة لإدخال مثل هذه التعديلات، والراجح إن الدول الكبرى غير المتمتعة حتى الآن بمقاعد دائمة في مجلس الأمن، ونقصد بها ألمانيا واليابان وإيطاليا، هي التي تستطيع أن تضغط في اتجاه العمل على تطوير المجلس اعتماداً على ما تحقق لها من ثقل دولي سياسياً واقتصادياً. بمعنى آخر، إن الاعتبارات السياسية لا القلانونية هي التي يمكن أن تمثل المدخل الصحيح للاقتراب الحقيقي والفعلي من عملية إصلاح مجلس الأمن . إلا إن هذا الاحتمال يبدو مستبعداً في الوقت الراهن بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الكبرى، ولأن سياق الأحــــداث الدولية لا يشير إلى وجود أي عنصر ضاغط في هذا الاتجاه لكي يتحقق الإصلاح(34).

وعليه يمكن القول، إن أي اقتراح يتعلق بإصلاح مجلس الأمن سواء أكان يتعلق بالعضوية أم بنظام التصويت فيه أو طريقة عمله لا تجد قبولاً لدى الدول الكبرى، إذ يعد ذلك ماساً بمصالحها، كما وترى في الوقت نفسه إنه يشكل تهديداً لكيان المنظمة ككل، فضلاً عن إن الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية لا ترغب في إصلاح مجلس الأمن – كما يبدو – ما دام استمرار مجلس الأمن على حاله من دون أي تغيير يحقق لها رغباتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، فضلاً عن إنها لا تجد سبيلاً كافياً يدعوها على تغيير هيكلية مجلس الأمن وآلية عمله.

وبالرغم من هذه الاعتبارات، فإن التشكيلة الحالية لمجلس الأمن لا تمثل إرادة المجتمع الدولي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، لذلك فلم تعد هناك أي مبرر لأن يستمر تشكيل المجلس على هذا النحو، فالدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية تحولت إلى دول منتصرة في الحرب الباردة، وبعض الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية هزمت في الحرب الباردة، لذلك فمن المفروض أن يعكس تشكيل مجلس الأمن في ظل نظام دولي كوني منطق التمثيل العادل على وفق الاعتبارات الوظيفية أو الإقليمية وليس منطق الاعتبارات الخاصة بالقوى، أو على أساس المنتصرين أو المهزومين في الحرب (35). ولقد تركزت دعوات الإصلاح في مجلس الأمن على مسألتين: احداهما مقترحات تتعلق بقيام مجلس الأمن بوظيفته الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدوليين، والأخرى تهتم بالعضوية وتكوين المجلس وبكل ما يتعلق بعملية صنع القرارات في المجلس.

ففيما يتعلق بالمقترحات الأولى، فقد شهد مهام حفظ السلم في السنوات الأخيرة تطوراً في مفهومها وأبعادها خاصة مع تنوع وتشعب وظيفتها، فلقد أضيفت مهام وأساليب جديدة اختلفت عما كان يتبع سابقاً حيث شكلت التطورات المثيرة التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة تحدياً للدول الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تقرير السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليه، وسيبقى حفظ السلم أداة لا غنى عنها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وذلك عن طريق بذل جهود عاجلة ومكثفة لتعزيز فاعلية مجلس الأمن وهو الجهاز الذي عهد إليه بالمسؤولية الأساسية في صيانة السلم والأمن الدوليين بغية ضمان اتخاذ إجراءات مبكرة وسريعة في هذا المجال وذلك بتحديــــد وسائل المجلس وتفسير اختصاصاته وتحسين آلياته ليكون قادراً على الاضطلاع بمهماته بشكل أفضل(36). ولمعالجة ذلك الأمر ظهرت عدة مقترحات جديدة قدمتها دول مختلفة تدعو إلى توسيع نطاق عضوية المجلس وضمان التمثيل العادل لكي يستطيع القيام بالمهام المنوطة به. وهذا ما تضمنته المقترحات بشأن العضوية بتكوين المجلس.

لقد استند أنصار ضرورة إعادة تشكيل مجلس الأمن إلى أسس جديدة، حيث استندوا في دعواهم إلى أن التشكيل الحالي للمجلس وبخاصة فيما يتعلق بالعضوية الدائمة للمجلس ربما كان يعكس خريطة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ولا يعكس حقيقة خريطة القوى الجديدة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بأي شكل من الأشكال(37).

وهناك اتفاق عام على ضرورة زيادة عدد الأعضاء في المجلس وبما يتلاءم مع التغييرات المختلفة التي واجهتها الأمم المتحدة منذ ان حدثت الزيادة الوحيدة في عدد أعضاء مجلس الأمن عام 1963 من (11) عضواً إلى (15) عضواً.

إن التمثيل في مجلس الأمن يدور حوله الخلاف بين الدول في نقاط ثلاث رئيسة، تتعلق بحجم العضوية الأمثل بصفة عامة، ونسبة المقاعد الدائمة إلى المقاعد غير الدائمة، والإبقاء على حق النقض من عدمه.

لذلك فقد تركزت ملاحظات الإصلاح إلى تعديل هيكلية عضوية مجلس الأمن بالدرجة الأولى، وذلك بما يحفظ للمجلس صفته التمثيلية والشرعية، وأن يشمل زيادة الأعضاء الدائميين وغير الدائميين وذلك وفقاً لمعايير يتصل البعض منها بالتوزيع الجغرافي العادل وبعضها يتعلق بمعايير القوة والنفوذ الدوليين سواء بالمعنى السياسي أو الاقتصادي كالإسهام العام في أنشطة منظمة الأمم المتحدة أو الناتج القومي الإجمالي أو بهما معاً(38).

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العدد المطلوب اتخاذه في عملية توسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة، إلا إنه في الوقت نفسه هناك اتفاق عام على ضرورة أهمية زيادة عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة لتتلاءم مع العدد المتزايد لأعضاء المنظمة الدولية، فضلاً عن بروز قوى دولية جديدة لها ثقلها السياسي والاقتصادي المؤثر في ظل النظام الدولي (الجديد) مع ضرورة تطوير وتحسين أساليب عمل المجلس وتحسين أساليب حفظ السلم والأمن الدوليين، بما يحقق الاستقرار والسلام الدائميين، وربما يتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة.

إلا إنه لا يمكن الاعتماد على هذا الاحتمال والقبول به من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، لذلك فهنالك من دعا إلى إصلاح مجلس الأمن ولكنه إصلاح مشروط بتحقيق نوع من الموازنة ما بين الاستمرار والتغيير في المجلس.

وعليه، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن ربما ستواجه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعض ملامح خصائص الاستمرار والتغيير معاً، بمعنى آخر إن تعمد منظمة الأمم المتحدة إلى الجمع بين الاحتمالين في إن واحد لتحقيق عملية إصلاح مجلس الأمن من أجل تحقيق الموازنة المطلوبة بين مطالب ورغبات مختلف الدول في إصلاح المجلس وانعكاسات القوى الدولية الجديدة أو المرشحة في العالم سياسياً واقتصادياً في إطار سعيها الدائم والطبيعي في الحصول على مقاعد دائمة أو غير دائمة في عضوية المجلس في إطار بحثها عن دور فاعل إقليمياً ودولياً .

ومن هنا، فمن الراجح بدرجة كبيرة أن يكون هذا الاحتمال هو الذي سيقترن بالمستقبل المنظور للعالم وامتداداته الزمنية اللاحقة، بمعنى آخر إن الخيار أمام المجلس في تحقيق عملية الإصلاح في هذا الاحتمال ستكون بمثابة بديل مناسب يحمل بعض خصائص ومزايا الاستمرار والتغيير سواء أكان يتعلق بالعضوية أم بمسألة التصويت في المجلس(39).

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، ألا وهي توسيع قاعدة العضوية في المجلس يوجد هناك تباين واختلاف كبير في الآراء، فهناك من يرى (المجموعة الأولى) ضرورة أن يشمل توسيع العضوية بضم أعضاء جدد إلى مجلـــــــس الأمن، وهناك من يرى (المجموعة الثانية) بضم أعضاء جدد إليه ولكن دون أن يكون لهم حق الفيتو(40).

مما سبق يتضح لنا، إن عملية إصلاح مجلس الأمن لم تتخذ نهجاً واحداً بل اتخذت نهجين أو أسلوبين من أجل الوصول لعملية إصلاح شاملة ومتكاملة حيث ينبغي اعتبار إصلاح مجلس الأمن سواء ما يتعلق بتحديد وسائل المجلس وتحسين آلياته أو ما يتعلق منها بتوسيع عضويته على إنها جزء لا يتجزأ من مشروع متكامل العناصر.

فضلاً عن ذلك، فلقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وجهتي نظر حول مقترح المجموعتين الأولى والثانية، حيث قدمت في العام 1997 اقتراحاً يتعلق بقصر الزيادة في عضوية مجلس الأمن على خمس دول دائمة العضوية لا تتمتع بحق النقض على أن يكون من بينها ثلاث من الدول النامية لم تحدد طريقة اختيارهم فضلاً عن ألمانيا واليابان.

من جانب آخر، أبدت الولايات المتحدة توسيع عضوية مجلس الأمن، فقد أوضح (كارل فاندر فيرث) المندوب الأمريكي المناوب في الدورة (48) للجمعية العامة، ترحيب دولته بتبني الجمعية العامة القرار (47/62) بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يعكس الحقائق السياسية والأمنية والاقتصادية في العالم(41).

وهناك صنف آخر من العضوية، يكون أساسه معيار النموذج المنشود لدور الأمم المتحدة، والمقصود به أن يقوم الاختيار على مدى التزام الدولة واسهامها في خدمة قضايا المجتمع الدولي وحجم انجازاتها في هذا المجال .

أما فيما يتعلق بقضية التصويت في المجلس، فلقد كانت الآراء متباينة بصددها، فهناك من يطالب بنظام جديد ومختلف تماماً للتصويت على أن تراعى فيه التوازنات السياسية والإقليمية وأن لا يكون لأي دولة حق الاعتراض على قرارات المجلس انطلاقاً من إن الإقرار بهذا الحق يخل بقاعدة المساواة بين الدول، وهناك من يطالب بإشتراط اعتراض دولتين دائميتين في المجلس أو أكثر على مشروع القرار لكي يصبح الاعتراض حائلاً دون إصداره(42).

ومهما يكن من أمر، فستظل قضية التصويت (حق النقض) مسألة معقدة للغاية حيث تعتقد بعض الدول إن الأعضاء الدائميين الجدد لهم الحق في امتلاك حقوق متساوية مع الأعضاء الأصليين.

إلا إن الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في المجلس ستتمسك بعناد بإمتياز حق الفيتو الذي يشير إلى وضعها المتميز في نظام عالمي متغير، غير إن هناك حاجة تفرض قيود بنيوية وأخلاقية معينة على استخدام حق الفيتو.

إلا إن على مجلس الأمن أن يحقق نوعاً من التوازن ما بين الدول الكبرى في التمتع بحق الفيتو بحيث يكون حق الفيتو أداة لتحقيق التوازن بين الدول وليس مجرد امتيازاً يعطي للدول الكبرى في مواجهة الدول الأخرى (43).

فضلاً عن ذلك، فهناك جانب مهم ثالث في إصلاح مجلس الأمن، ألا وهو إصلاح نظام الأمن الجماعي وجعله أكثر فاعلية وهي قضية تعد من ضرورات احترام أي نظام دولي، وإن هذا الاحترام المطلوب لا يتحقق بالهيمنة والاستبداد ولا يكون موضعاً للثقة في ازدواجية التعامل مع الأعضاء ولا بإنتقائية المواقف من القضايا، وعليه فإن أي مشروع لإصلاح نظام الأمن الجماعي يجب أن يستند إلى :

إشاعة روح التعاون الطوعي بدلاً من قوة الإرغام السلطوي، فإذا أريد للسلطة التنفيذية في إطار نظام فعال للأمن الجماعي أن يقوم بوظائف الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلم مع الوظائف التقليدية لحفظ وصنع السلام، فإنه يتعين في هذه الحالة أن يصبح لمجلس الأمن اختصاصات ملزمة متساوية ليس فقط في حالة قمع أو ردع العدوان، وإنما أيضا في مواجهة كل مصادر التهديد الأخرى للسلم والأمن الدوليين في عالمنا المعاصر.

مما سبق يتضح لنا إن ساحة الإصلاح الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة هي الجهاز الحكومي الدولي (مجلس الأمن) ويجب أن لا يقتصر الهدف هنا على اكتساب المزيد من الكفاءة والفاعلية، بل أن يشمل أيضاً تدعيم الديمقراطية في منظمة الأمم المتحدة.

وخلاصة القول، فإنه ليس أمام المجتمع سوى أن يختار أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

أولاً: الاستمرار، أي بمعنى ترك الأمور كما هي عليه من دون إجراء أي تغيير في بنية وتكوين مجلس الأمن، ويعد هذا الاحتمال مستبعداً في الوقت الراهن، وذلك لأسباب عديدة منها بروز النظام الدولي (الجديد) بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي.

فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب سياسية واقتصادية في إفساح المجال أمام كل من (ألمانيا واليابان) من اجل الحصول على مقاعد دائمة في المجلس، فلم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع وإلى الأبد الطموحات السياسية المشروعة لأكثر دول العالم تطوراً وكفاءةً من الناحية الاقتصادية.

مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تتحمل غيرها من الدول جانباً من الأعباء المالية المتزايدة وذلك بسبب التوسع الكبير في عمليات حفظ السلام التي تجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة للقيام بها في مناطق كثيرة من العالم، وهذا قد يفتح الطريق أمام محاولات أخرى لإدخال تعديلات جوهرية على الميثاق.

وهذا ينقلنا إلى الاحتمال الثاني وهو القيام بعملية تجديد شاملة في سياق عملية إصلاح جذري وكلي لمجلس الأمن حيث أن الإصلاح الكلي والجذري لمجلس الأمن يتطلب توافر القبول بإدارة جماعية مشتركة للنظام الدولي، وهذا القبول غير قائم، فمن أجل أن تقبل الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشاركها آخر في إدارة العالم يتعين توافر قدر معقول من توازن القوى، وهي سمة غائبة في هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، فهناك خلل واضح في موازين القوى في النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة، والأهم من ذلك فإنها تتصرف وكأنها يجب أن تكون القائد الفعلي لهذا النظام دون أن تكون على استعداد لتحمل تبعات هذه القيادة، وهذا التوجه لا يساعد بالضرورة على تقوية ودعم مؤسسات السلطة الجماعية المشتركة ممثلة في الأمم المتحدة.

وعليه فإن المناخ الدولي القائم لا يساعد على إحداث نقلة كبرى في آليات وأساليب عمل الأمم المتحدة وبالخصوص فيما يتعلق بمجلس الأمن، وفي الوقت نفسه لا يسمح بإستمرار الوضع الحالي من دون تغيير، فلم يبق أمامنا سوى الاحتمال الثالث، وهو الأرجح، وهو الاحتمال الذي يستند إلى إدخال بعض التعديلات على هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة، ولكن ليس بالضرورة بالقدر أو بالاتجاه الذي يطمح إليه هؤلاء الذين يرغبون في إجراء إصلاح جذري، ومن المحتمل أن تشمل هذه التعديلات توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن.

وبناءً على ما تقدم، فإن فقدان التوازن بين الدول الأعضاء تبعاً لاختلاف النظم السياسية والتوجيهات والأفكار والآيديولوجيات التي ما زالت مستمرة ليومنا هذا، تجعل من عملية الإصلاح أمراً لا يمكن أن يسير في خط مستقيم واضح المعالم، لذلك فإن أي مقترح للتغيير يتم تقييمه في ضوء الفائدة والنفع العام في ظاهره، بينما في جوهره قد يعارض مصالح دول أخرى وهذا هو أساس المشكلة وتأخر الوصول إلى حل سياسي مطلوب في وجه قضية مهمة تعالج في أروقة الهيئة الدولية(44).

# **3- الخاتمة والاستنتاجات**

تمثل منظمة الأمم المتحدة الصورة الأرقى لفكرة التنظيم الدولي التي يجب أن تعّبر عن نظام دولي يسود المجتمع الحديث والمتطور نحو المجتمع العالمي الواحد.

ولقد عّبرت الأمم المتحدة عن أزمة هيكلية أكثر من تعبيرها عن مصالح المجتمع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أفرزت نظاماًَ دولياً مختلفاً. لذلك فلقد كان التفكير بموضوع الإصلاح وإعادة النظر في الميثاق أو تعديله يعكس الكثير من واقع الحياة الدولية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها.

صحيح إن الكثير من التطورات قد حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى وقتنا الحاضر، إلا إن طبيعة الأمم المتحدة والأساس الذي قامت عليه يجعلنا ندرك إن هذه التطورات لم تحدث تغييراً جوهرياً في بنية ميثاقها القانوني، وذلك بسبب إن الأمم المتحدة يراد أن تكون منظمة فوق الدول، إلا إن هذه التطورات الدولية التي من أهمها ظهور كتلة دول العالم الثالث وهيمنتها الغالبة على شؤون الجمعية العامة وبقية الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عدا (مجلس الأمن) قد أحدثت تغييراً نوعياً في طبيعة النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الأمم المتحدة، ومن خلال ذلك أمكن للجمعية العامة عن طريق الإعلانات التي اعتمدتها أن تكمل نواقص الميثاق و تفسر بصورة تكميلية بعض أحكامه طبقاً لمتطلبات التطورات الجديدة.

لذلك فلقد دعت العديد من الدول إلى العمل الجاد والسريع لإبتكار وسائل وآليات عمل جديدة لمعالجة الوضع المتردي للمنظمة الدولية.

ولقد تعددت المقترحات المتعلقة بالإصلاح وتطوير الأمم المتحدة إلى الدرجة التي يصعب علينا حصرها أو تصنيفها بدقة. ولقد تباينت المقترحات ما بين المحدودية والجزئية وبين الشمولية والكلية.

مع كل ما تقدم، تبقى هناك حقيقة ثابتة وهي إن منظمة الأمم المتحدة وجدت لتبقى ، ولا يمكن لأحد أن يتصور في هذا العالم من دون هذه المنظمة، ومن الصعب تصور بديلاً عنها خصوصاً ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين الذي ربما سيشهد طفرة حقيقية، وتنامي قوى جديدة سمحت لها الظروف الدولية الجديدة بالبروز والتي لم تكن موجودة من قبل.

لذلك فإن كل ما يمكن أن نأمله ونتصوره، ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، أن تتحسن أداء المنظمة الدولية، وذلك من خلال تقديم إصلاحات من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تعّبر فعلاً عن جميع الأمم الموجودة على هذه الأرض. فالإصلاح لا بد منه سعياً لإنقاذ منظمة الأمم المتحدة من الخلل الذي دب في أوصالها، وعليه فإن إعادة هيكلية الأمم المتحدة ومؤسساتها وبخاصة (مجلس الأمن) مهمة أساسية، لخدمة الشعوب التي أنشأت من أجلها أولاً وأخيراً.

وعليه فإن الدرس المستخلص من تطوير التنظيم الدولي يشير إلى أن أوقات الحروب الكبرى وحدها هي يمكن أن يتيح أمام المبدعين والمتخصصين من القادة والمفكرين الفرصة لكي يطرحوا أفكارهم ومشاريعهم الجزئية ويضعونها موضع التطبيق الفعلي، وهكذا كان حلم عصبة الأمم ممكناً فقط بعد الحرب العالمية الأولى، وكان حلم الأمم المتحدة ممكناً فقط بعد الحرب العالمية الثانية، فهل يحتاج العالم إلى حرب عالمية ثالثة لكي يحاول بناء منظمة جديدة وحقيقية لإدارة شؤون المجتمع الدولي.

إلا أن الحرب العالمية الثالثة إذا ما نشبت فلن تترك عالماً قابلاً للتنظيم، ومن ثم فإنه يتعين على قادة الفكر وصّناع القرار في العالم أن يتعلموا كيف يحلمون ويحولون أحلامهم إلى واقع في زمن السلم.

# **هوامش البحث**

(1) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعض الأفكار بشأن إصلاح الأمم المتحدة، تقرير مرفوع بقلم موريس برتراند، وثيقة الأمم المتحدة

A/40/988 في 6. December/1985.

(2) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة (51) للجمعية العامة، إصلاح الأمم المتحدة، تدابير ومقترحات ، الوثيقة المرقمة (A/51/950/23 Sep 1997) ص10.

(3)Boutros Boutros Ghali. Confronting New Challenges, Annual Report on the work of the Organzation, 1995 (United Nation, New York, 1995), p.6.

(4)Boutros Boutros Ghali, General Assembly Takes Decisive First Step on United Nation Refrom, United Nation focus on reform (United Nation. Novem, 1997), p.3.

(5)Javier Berez De Cuellar; Report of the Secretary General on the Organization. (United Nation, New York, 1988) p.p. 25-26.

(6) أحد يوسف القرعي، بطرس غالي وتجربة إصلاح الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، الصادرة عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 126، 1996، ص ص 126-127.

(7) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والثلاثون المستأنفة – الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم 16، الملف (A/52/16/Add.1 )، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص6.

(8) الدكتور حسن نافعة، العرب وتطوير الأمم المتحدة – في كتاب العرب في الاستيراتيجيات العالمية، تحريـر مصطفــــــــى الحمارنة (عمان، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994)، ص362.

(9) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945 (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، 1995)، ص402.

(10) آمنة معين حسن المؤمن، إصلاح الأمم المتحدة – دراسة حالة مجلس الأمن، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1999، ص74.

(11) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المصدر السابق، ص204، ص403.

(12) الدكتور محمد الدوري، النظام الدولي الجديد والقانون الدولي في كتاب النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف، تحرير د. باسل البستاني، (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1992) ، ص20.

(13) الدكتور حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، في كتاب الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص157.

(14) الدكتور أحمد الرشيدي، حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدوليـــة ، العدد 122، تشرين الأول 1995، ص88.

(15) الدكتــور حسن نافعة، العرب وتطوير الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص36.

(16) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992، ص41. أنظر أيضاً بهذا الخصوص د. مندوب أمين الشالجي، إصلاح الأمم المتحدة بين الواقع والطموح، مجلة أم المعارك، الصادرة عن مركز أبحاث أم المعارك، العدد السابع، تموز، 1996، ص91.

(17) الدكتور حسن نافعة، دور الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، في كتاب الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، المصدر السابق، ص168.

(18) للتفاصيل أنظر:

محمد وهيب السيد، منظمة الأمم المتحدة في الميزان، مجلة المستقبل العربي، بيروت، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 197، تموز، 1995، ص46.

أيضاً الدكتور صادق محـــــــروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، تشرين الأول، 1995، ص12.

(19) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المصدر السابق، ص404-405.

(20) د. هدى متيكيس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 88، 1996، ص30.

(21) مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي، بيــــروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 168، السنة الخامسة عشر، شباط، 1993، ص72.

(22) الدكتور مندوب أمين الشالجي، مستقبل هيئة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة آفاق عربية، السنة التاسعة عشر، العدد 3، آذار، 1994، ص6.

(23) فؤاد العشا، النظام الدولــــــــي الجديد – عالم بخمسة رؤوس ، (دمشق: دار الجمهورية للنشر والتوزيع، 1994)، ص95.

(24) آمنة معين حسن المؤمن، إصلاح الأمم المتحدة، دراسة حالة مجلس الأمن، المصدر السابق، ص93.

(25) المصدر نفسه، ص95.

(26) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، المصدر السابـــــق، ص310.

(27) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص ص129-130.

(28) الدكتور رياض عزيز هــــــــادي، العالم الثالث اليوم، قضايا وتحديات، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة آفاق ، العدد 16، 1997)، ص51.

(29) الدكتور مندوب أمين الشالجي، مستقبل هيئة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، المصدر السابق، ص99.

(30) الدكتور رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الجديد في كتاب النظام الدولي الجديد، المصدر السابق، ص221-222.

(31) الدكتور مندوب أمين الشالجي، إصلاح الأمم المتحدة بين الواقع والطموح، المصدر السابق، ص92. أيضاً: آمنة معين حسن، المصدر السابق، ص131.

(32) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص132.

(33) الدكتور وحيد عبد المجيد وآخرون، إصلاح الأمم المتحدة، خطوات أولى بمشاركة عربية محدودة رغم المخاوف من هيمنة أمريكية، التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1998، ص89.

(34) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، المصدر السابق، ص178.

(35) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص ص135-136.

(36) خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد 12، تموز، 1994، ص40.

(37) الدكتور حسن نافعة، العرب وتطوير الأمم المتحدة ، المصدر السابق، ص367.

(38) خليل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص43. أنظر أيضاً: آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق.

(39) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص154.

(40) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المصدر السابق، ص416.

(41) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص155.

(42) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة من نصف قرن، المصدر السابق، ص417.

(43) الدكتور حسن نافعة، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح، المصدر السابق، ص312.

(44) آمنة معين حسن المؤمن، المصدر السابق، ص ص158-159.

**العلاقات الأمريكية – اليابانية من التوافق**

**إلى الحرب الباردة**

##### د. ثامر كامل محمد

# **المقدمة**

**لقد سعت الولايات المتحدة في وقت مبكر من الثمانينات غلى تأكيد نيتها في البقاء كقوة باسيفيكية لا تستهدف البقاء فقط إنما تعمد على توسيع وجودها وتدعيمه. وقد اثارت القفزة الاقتصادية الهائلة التي حققتها اليابان والقدرة المدهشة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة انتباه العالم، وأرست الأسس لانطلاقة اليابانيين بسرعة وطموح نحو القرن الحادي والعشرين، وصاحب ذلك تأثيرات متصاعدة لليابان في الاقتصاد الدولي بوجه أعم وفي اقتصاديات الدول الآسيوية المجاورة لها بوجه أخص.**

**كما إن معظم دول شرق آسيا (هونكونغ، أندنوسيا، اليابان، ماليزيا، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) حققت معدلات متقدمة للنمو الاقتصادي، وكان هذا النمو يمثل نموذجاً خاصاً للنمو الرأسمالي، فمن الطبيعي أن تنمو هذه الدول وهي معتمدة على الغرب وبالذات (تكنولوجيا وفي تصريف صادراتها) ، الأمر الذي جعل من الإنجازات التنموية عرضة للصدمات الخارجية، فضلاً عن إمكانية تأثرها بمجريات الأحوال الاقتصادية السائدة في العالم الرأسمالي المتقدم(1). وقد أدى غياب أي نوع من المحادثات للحد من التسلح في المنطقة إلى تزايد ضخم ومستمر لسباق التسلح الإقليمي، إضافة إلى سعي دول المنطقة الحثيث للحصول على القدرات النووية. ومن هنا فإن القلق حول احتمال تطور الأمور في المستقبل يتضاعف على مستوى الدول ذاتها او على المستوى الإقليمي أو الدولي(2).**

**وما أن انتهت الحرب الباردة وتداعى نجم الاتحاد السوفيتي وانحسر تأثيره الدولي، حتى لاحت الضرورة أو الحاجة إلى تعديل العديد من عناصر المعادلة الاستراتيجية في منطقة المحيط الهادي والآسيوي واصبحت خارطـة هذه المنطقة عرضة لتحولات جذرية في العديد من جوانبها(3). وبينما كانت الولايات المتحدة تقوم بمحاولة وضع أسس (النظام العالمي الجديد) ، فإن اليابان مع باقي دول العالم كانت تقوم بدور المتفرج، وذلك لم يكن مرجعه عدم قدرتها على التأثير على الأحداث وإنما كان بسبب من عدم تبلور إرادة سياسية كافية لممارسة هذا التأثير بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، فضلاً عن غياب توافق الآراء داخل المجتمع الياباني فيما يتعلق بفهم وتحديد طبيعة ومضمون الدور الخارجي الذي يمكن لليابان أن تقوم به(4).**

**إن الفرضية التي سوف ننطلق منها ونحاول إثباتها تقوم على إن اليابان ليس بوسعها الاستجابة إلى ما لا نهاية للمطالب الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية، وإنها لا تفضل البقاء على ما هي عليه سياسياً واستراتيجياً، وإنها لا تتحمل التخلف في المنافسة الدولية، ولتكتيكات ليّ الذراع، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى إعادة تقييم العلاقات الثنائية الأمريكية – اليابانية، وأداء اليابان أدوار دولية جديدة وبما يتناسب مع قدراتها وبما يعيد التوازن لعلاقتها مع الولايات المتحدة، وهو ما يعني ن منطقة المحيط الهادي الآسيوي برغم كونها أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي حيوية فسوف تبقى بعوز شديد للاستقرار، وربما بعوز شديد إلى هيكل أمني آسيوي للبقاء(5).**

**المبحث الأول**

**منطقة المحيط الهادي الاسيوي في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي**

**ترتكز السياسة الدفاعية الأمريكية في آسيا على ضرورة الوجود القوي، والتحرك في جميع الاتجاهات للحفاظ على نمط من (التوازنات الإقليمية) في ظل أوضاع يصعب الحفاظ على توازن في إطارها على نحو ما أوضحت في الفترة الأخيرة توجيهات كل من الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان تجاه قضايا تطرح تحديات حقيقية أمام التصورات الأمريكية لأمن جنوب وشرق آسيا عموماً فإن الأوضاع الآسيوية كانت حرجة دائماً بالنسبة للسياسة الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة(6).**

**1- التصور الاستراتيجي الأمريكي في الثمانينات والدور الياباني**

**أثر حصول التغيير في إيران عام 1979 وفشل أجهزة المخابرات الأمريكية والعديد من الأجهزة الغربية في التنبؤ بوقوعه بدقة، وما سبق ذلك من فشل أمريكي في فيتنام، غلب الطابع التحذيري على معظم الدراسات والتقديرات والتوصيات التي أعدتها المعاهد السياسية والعسكرية الأمريكية وخاصة المتعلقة منها بالمخاطر والتهديدات المحتملة للنفوذ الأمريكي المنتشر في عدة مناطق من العالم، وقد اشارت إحدى الدراسات التي أعدها "معهد هدسون" للدراسات السياسية بأن نفوذ الولايات المتحدة في آسيا سيتعرض للتدهور والانحسار إذا لم تستجب للمتغيرات الميدانية الجديدة، وأشارت للوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهادي ونصحت الإدارة الأمريكية بزيادة قدرتها هي وحلفائها في المنطقة مع مراجعة فكرة العمليات العسكرية المرنة خاصة بالنسبة للأسطول الأمريكي(7). وكانت الولايات المتحدة في الواقع تعتمد على حلفائها في المنطقة لدرجة كبيرة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، ولعبت هذه الدول الثلاث دوراً جوهرياً في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة في مواجهة احتمالات التوسع السوفيتي. وقد أشار غلى ذلك "كاسبر واينبر غر" وزير الدفاع الأمريكي في حينها في إحدى جولاته في المنطقة حيث صرح (بأن الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها مواجهةالأزمات التي قد تحدث في المنطقة وركز على إن اليابان يجب أن تزيد في قدرتها العسكرية لحماية أراضيها وتقوية نظام الغواصات الهجومية والسلاح الجوي لتكون قادرة على العمل على بعد ألف ميل حتى تستطيع مواجهة التهديد السوفيتي)(8) الذي كان بواقع فرقة كاملة ترابط في مواجهة (جزر الكوريل) الواقعة شمال اليابان... وعلى الرغم من التقدم الذي احرزته اليابان في مجالها الدفاعي إلا إن حلفائها الغربيين كانوا يطالبون بالمزيد.**

**وقد ظهرت بوادر التغيير الفعلية في التوجه الياباني مع مجيء رئيس الوزراء الياباني "ناكاسوني" إلى سدة الحكم في اليابان في نهاية 1981 والذي أكد في برنامج حكومته الذي قدمه للبرلمان الياباني في مجال السياسة الخارجية على ضرورة توسيع نطاق الدور الياباني على صعيد العلاقات الدولية والذي اقتصر حتى فترة قريبة على حد قوله على النواحي الاقتصادية دون السياسية، ودعى إلى ضرورة التركيز خلال الفترة القادمة على القضايا السياسية(9). وأقرت الحكومة اليابانية في أيلول 1985 – وتطبيقاً لخطة الحكومة التي كانت تسعى إلى تعزيز الدور الدولي لليابان – برنامجاً للدفاع لخمس سنوات اللاحقة يحطم قاعدة استمرار نسبة نفقات الدفاع بأقل من 1% من إجمالــــــــي الناتج القومي الياباني وحددت النفقات الدفاعية للفترة من 1986-1990 بـ(76) بليون دولار ... وهو ما زاد من شعور الولايات المتحدة بالرضا عن السياسة اليابانية الجديدة، إذ كانت السياسة الأمريكية تهدف إلى تحويل العلاقة بينها وبين اليابان إلى (شراكة عسكرية نشيطة) تزيد اليابان من خلالها قدراتها العسكرية بشكل ملموس لملء الفراغ الذي يمكن أن يحدث في حالة انتقال القوات الأمريكية صوب المحيط الهندي والخليج العربي، فطبقاً (لمبدأ نيكوسون في آسيا) إن الولايات المتحدة لا تهدف إلى مجرد الوجود في آسيا بل هدفها النهائسي يتمثل في تدعيم هذا الوجود وتطويره بمساعدة حلفائها، على إن زيادة النفقات الدفاعية اليابانية لا تعني بأي حال قبول الولايات المتحدة مغالاة اليابان فيها إلى درجة يمكن معها تحقيق استقلالها الأمني والدفاعي، بل إن ما يهدف إليه الأمريكان هو أن يتم ذلك في إطار الاستراتيجية الأمريكية، وبالتنسيق معها خاصة في ضوء إدراك أمريكي – بدأ يتصاعد – بأن اليابان تمتلك المقدرة المالية والاقتصادية على تحويل معظم صناعاتها وتكنولوجياتها المدنية إلى الأغراض العسكرية التي تؤهلها لأن تكون قوة عسكرية كبرى ذات قدرة على الاستقطاب الإقليمي(10).**

**2- التصور الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة والدور الياباني**

**أ. منطقة آسيا الهادي والأمن الدولي**

**إن حدوث التغيرات الدولية الجديدة التي صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتي مع بقاء التفوق العسكري الأمريكي، قد أبرزت للولايات المتحدة دوراً احتكارياً للأمن الدولي، وفي آسيا عوضت الولايات المتحدة انسحابها العسكري من الفلبين بالتسهيلات العسكرية التي قدمتها سنغافورة، وركزت في توجهاتها الاستراتيجية الجديدة على تطوير الدور الأمني لليابان في الباسيفيك(11). على أساس إن هذا ما يستوجبه وضعها باعتبارها عملاقاً اقتصادياً، وباعتبارها قوة عالمية بازغة، وكان النقاش داخل مراكز الأبحاث ومؤسسات صنع القرارات اليابانية والأجنبية يدور حول إمكانيات تعزيز دورها العالمي بما يسمح بموازنة مكانتها كثاني أكبر عملاق اقتصادياً في العالم وبين واقع كونها قزماً سياسياً ذا تأثير محدود في السياسة الدولية(12).**

**وإذا كانت الولايات المتحدة قد أتاحت لها التغيرات الجديدة فرصة احتكار النفوذ الدولي فإن النفوذ في المجال الاقتصادي قد أصبح لليابان، وقد يحل توازن القوى الاقتصادية مكان توازن القوى العسكرية، وهكذا تبرز الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية من خلال (النافتا) وألمانيا الموحدة في أوربا من خلال (ماسترخت والاتحاد الأوربي) واليابان في قارة آسيا من خلال الآلية الجديدة للأقلمة الاقتصادية... بيد إن كلاً من القوة الألمانية والقوة اليابانية بارزتان اقتصادياً، ولكن قدراتهما العسكرية دون مستوى القدرة العسكرية الأمريكية إلى حدٍ كبير وهو ما يقوي بروز الدور الاحتكاري للولايات المتحدة في مجال الأمن الدولي وهي في إطار استراتيجيتها العسكرية الجديدة أصبحت تركز على احتمال حدوث حروب إقليمية قد تشكل مصادر للتهديد، الأمن الذي يسوغ - من وجهة نظرها – احتفاظها بقوة عسكرية مستعدة للتحرك في أي وقت ولمختلف اشكال التدخل العسكري متى طلب منها ذلك أو رأت في ذلك ما يخدم مصالحها.**

**وتبقى من الأمور البعيدة عن الوضوح أن يكون في صالح الولايات المتحدة حقاً الضغط على اليابان لتتولى مسؤوليات عسكرية أكبر... إذ إن ذلك قد يضاعف من امتعاض الصين المتزايد من الاستراتيجية الأمريكية من ناحية، كما إن الخطر المحتمل النشوء على المدى البعيد من ممارسة هذه الضغوط هو إنه، عند نقطة ما... أما أن يحدث صدام خطير بين أمريكا واليابان حول التصورات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة وإما أن تنغمس اليابان مجدداً وهي مرغمة على تحديد أولوياتها الجيوسياسية في أداء أدوار أمنية تتجاوز الرغبات الأمريكية من ناحية أخرى.**

**ب. توجهات الولايات المتحدة لترتيبات الأمن في آسيا الهادي**

**عمدت الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية الإقليمية في المنطقة، واتجهت نحو بلورة استراتيجية جديدة أكثر توافقاً مع المستجدات الحاصلة مع تبني ذات الأهداف التي كانت تسير عليها خلال الحرب الباردة وبالذات ما يتعلق منها بالاحتفاظ بالروابط التجارية الوثيقة مع دول المنطقة وضمان استملارار الواردات الاستراتيجية الهامة واستمرار فتح ممرات الملاحة البحرية الآسيوية أمام الاساطيل الامريكية... بيد إن الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيكي يتمثل في إن هذه الاستراتيجية لم تعد جزءً من استراتيجية كونية شاملة مثلما كان الحال في فترة الحرب الباردة، إنما أصبح الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة مدفوعاً باعتبارات إقليمية مباشرة.**

**وتذكر بعض المصادر الأمريكية إن الاعتبارات الاستراتيجية المحركة للسياسة الأمريكية في المنطقة تتمثل في ردع التهديدات المختلفة القائمة ومنع نشوء أو تطور تعهديدات جديدة وتحقيق الاستقرار الإقليمي وتفادي استفحال سباق التسلح بين دول المنطقة وممارسة النفوذ والتأثير(13).**

**لقد بلورت الإدارة الأمريكية عام 1992 موقفاً عاماً مضمونه رفض المشاركة المباشرة في اية ترتيبات إقليمية في منطقة آسيا الهادي، ولكن هذا الموقف بدأ يتحول بوضوع في اتجاه آخر في أوائل عام 1993 عندما تبلورت توجهات عدم التدخل إلا في الأزمات ذات العلاقة المباشرة بمصالح الولايات المتحدة، وتزايدت عوامل عدم الاستقرار في المنطقة وتفجرت ازمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية حيث بدأ التخطيط الأمريكي يتجه إلى طرح تصور لإقامة نظام جماعي متعدد الأطراف للأمن يشمل المنطقة كلها ويحل محل نظام المعاهدات الأمنية الثنائية، وهذا يعني استعدادها للتخلي عن دور (رجل الشرطة) الضامن للأمن، لصالح نظام أمني على نمط (مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي)، وفي المرحلة التالية (1993-1994) بدأت الولايات المتحدة في اتباع سياسات مختلفة لترتيب الأمن في منطقة المحيط الهادي الآسيوي منها(14):**

**أولاً: الاستمرار في تزويد أطراف معينة بالأسلحة (معظم الأطراف).**

**ثانياً: محاولة تزويد أطراف أخرى بالأسلحة (تايوان).**

**ثالثاً: محاولة الضغط اقتصادياً وتسليحياً على الصين للحد من تعاونها العسكري مع دول أخرى.**

**رابعاً: استخدام ورقة حقوق الإنسان تجاه بعضها (الصين، أندونيسيا).**

**خامساً: إعادة ترتيب علاقاتها الأمنية مع بعض الدول (الفلبين).**

**سادساً: التحرك بشكل أنشط تجاه مشكلات إقليمية متفجرة (كمبوديا)**

**وبالرغم من إن الولايات المتحدة هي راعية اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) مع كندا والمكسيك، فإنها في الوقت نفسه تحاول مع الدول الآسيوية من تشكيل المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا... إن الإدارة الأمريكية في عهد "كلينتون" سعت لفرض شبكة التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي واتفاقية نافتا على آسيا، ويدرك الآسيويون بأن هذا الأمر يخدم الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى(15)، وبالرغم من علمها بأن المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا (آسيان) هو هيأة استشارية، فقد اقنعت اليابان بعدم الانضمـام إليه، والحقيقة إن صانعي السياسة الأمريكية وساسة أمريكا يحذرون تحول آسيا إلى ند(16).**

**ومما لا شك فيه إن المستجدات في المواقف والتصورات الأمريكية تتم في إطار كيفية الإدراك الأمريكي للمصلحة الذاتية المغلفة بشعارات الاستقرار الإقليمي، وقد حاولت الإدارة الأمريكية في عهد "كلينتون" التظاهر بتأكيد حرصها على ترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية واتسمت أبرز توجهاتها في هذا الشأن بما يأتي:**

**أولاً: التدخل المباشر في إطار دولي – إقليمي للتعامل مع مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية... ومحاولة إقناع اليابان والصين وكوريا الجنوبية بالتعاون الأمني فيما بينهم والاتفاق على آليات من شأنها مواجهة الأخطار المحتملة لإصرار كوريا الشمالية على التمسك ببرنامجها النووي.**

**ثانياً: المشاركة في ترتيبات الأمن المقترحة من جانب دول الآسيان وإجراء اتصالات مكثفة مع دول المنطقة لتطوير مشروع الآسيان الأمني مؤكدة اهتمامها بالمشاركة الأمنية الكاملة مع دول تلك المنطقة. بعد أن كانت حربها التجارية مع اليابان وضغوطها على الصين قد أوجدت توجسات حول مدى اهتمام "إدارة كلينتون" بأمن الإقليم، ولكن ليس هناك ما يمنع الولايات المتحدة من أن تسخر توجهها نحو الآسيان في خدمة أهدافها المستقلبية تجاه الصين واليابان.**

**المبحث الثاني**

**اليابان والتفاعل الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي**

## 1- اليابان والأقلمة الاقتصادية

**إن الانتعاش الذي مرت به اقتصاديات دول آسيا الصناعية قد أدى إلى تقليص الفجوة بينها وبين الدول الصناعية الغربية، بيد إن جوهر النمو الاقتصادي لليابان ودول جنوب شرق آسيا عموماً يعتمد على حماية الصناعة الوطنية والتضييق على الواردات الأجنبية وتشجيع الصادرات إلى أقصى مدى(17).**

**لقد استندت اليابان ودول جنوب شرق آسيا إلى نمط تصديري وصناعات تصديرية وجدت سوقاً يتسع باستمرار وهو ما وفر لها شروط تزايد معدلات النمو الاقتصادي عاماً بعد عام. لكن الصورة قد تغيرت تماماً بسبب تناقص معدلات النمو في العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة وتزايد معدلات البطالة، واستمرار عجز الميزان التجاري بين الولايات المتحدة وأوربا من جهة واليابان وشقيقاتها من جهة أخرى، حيث تزايدت قوانين الحماية في كل من أوربا والولايات المتحدة وباتت فكرة إغلاق الأسواق الغربية ولو جزئياً أمام منتجات آسيا باعثاً لانخفاض نمو الصادرات الآسيوية ولمزيد من القلق والخوف الآسيوي.**

**لذا تحاول اليابان حالياً توسيع أسواق التصريف غير التقليدية في دول العالم الثالث وكذلك دول جنوب شرق آسيا من خلال توسيع آفاق التبادل والمشروعات المشتركة مع الآسيويين، وهكذا تبدو دول شرق آسيا بحاجة إلى التكتل أو الأقلمة الاقتصادية وأصبح الاعتماد المتبادل ضرورة لا بد منها في ظل تزايد قوانين الحماية الخارجية، وهو ما دعى هذه الدول إلى أن تجد لنفسها في حرية التبادل التجاري فيما بينها مصدراً جديداً للتنمية والازدهار.**

**لذا يمكن القول إن ثمة مجموعة من المؤشرات العامة تشير إلى قيام الدول الآسيوية منذ الثمانينات بإعادة التركيز جدياً على المنطقة، لعل من بينها(18).**

1. **ارتفاع التبادل التجاري بين الدول الآسيوية التسع الواقعة على المحيط الهادي (الصين، هونك كوك، تايوان، تايلند، اندنوسيا، كوريا الجنوبية، ماليبزيا، الفلبين، سنغافورة).**
2. **تحول جزء كبير من استثمارات اليابان من الولايات المتحدة إلى دول الاسيان.**
3. **باستثناء سنغافورة فقد سجلت دول الآسيان انخفاضاً ملحوظاً في استثماراتها الخارجية في أوربا وأمريكا وبدأت بالانصراف عن الغرب موجهة نشاطها إلى مناطق أكثر قرباً.**

## 2- ترتيبات الأمن الإقليمي في المنطقة

**تثير التفاعلات الأمنية – العسكرية التي بدأت تتبلور في منطقة المحيط الهادي الآسيوي بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 جدلاً واسعاً حول العلاقة بين طبيعة المرحلة التاريخية وحالة الاستقرار أو عدم الاستقرار الإقليمي، ويشير اتجاه رئيسي إلى أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى خلق المزيد من القضايا الأمنية الاتي تمثل تهديدات للمنطقة، وبروز النـزاعات الإقليمية والحدودية وإيجاد تحديات وعوامل عدم استقرار جديدة، بينما يشير اتجاه آخر إلى إن نهاية الحرب الباردة قد خلقت ميلاً نحو الاستقرار أكثر من أي وقت مضى، لكنه بفعل بعض التوترات الجديدة (استقرار مدجج بالسلاح)(19).**

**ويرى التيار السائد إن المنطقة تمر بمرحلة انتقالية تسيطر في إطارها حالة من السيولة على التفاعلات الأمنية التي تشير إلى وجود حالة عدم استقرار (معقدة أكثر منها حادة)، وفي هذا السياق تأتي أهمية مسألة ترتيبات الأمن الإقليمية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي سواء من خلال تدعيم السياسات الأمنية القومية أو من خلال ترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية.**

## أ. الإشكاليات الأمنية ومصادر الصراع

**إن حالة السيولة الشديدة التي تشهدها البيئة الاستراتيجية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي تعود في المقام الأول إلى افتقار هذه المنطقة بشكل عام إلى آلية أمنية جماعية فاعلة، ويمكن تحديد أبرز عناصر السيولة الأمنية بما يأتي(20):**

# **أولاً: الفراغ الاستراتيجي**

**يعد الفراغ الاستراتيجي في المنطقة أحد أهم النتائج الرئيسة لانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي اللذان أديا إلى دفع الولايات المتحدة إلى خفض وجودها العسكري مما أضعف بالتالي من مصادقية المظلة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأدى إلى تحرير حركة التفاعلات الإقليمية وقد ترتب على ذلك مسألتان أساسيتان:**

1. **توفر احتمالات التصعيد بين الأطراف المتخاصمة والمتنازعة أو المتنافسة لتحقيق مكاسب امنية أو إقليمية أو عسكرية.**
2. **توسيع دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الإفادة من الفراغ الاستراتيجي والعمل على إشغاله جزئياً أو كلياً، وإن هذا الأمر قد يستهوي كل من الصين واليابان بالرغم من اختلاف وسائل كل من الطرفين، مما قد يهدد بدفع المنطقة نحو ما يمكن تسميته بالقطبية الثنائية الإقليمية.**

**ثانياً: تكثيف أعمال التحديث العسكري والتسليحي(21)**

**لقد اتجهت جميع دول المنطقة إلى تقوية قدراتها الدفاعية لتأمين نفسها في ظل الاضطراب القائم في البيئة الإقليمية المحيطة، ويمكن النظر إلى حالة التسلح المكثف القائمة باعتبارها صورة من صور سباق التسلح، ويترتب على التسلح الزائد العديد من المشاكل واشكاليات الأمنية، وفي مقدمتها تغذية الشكوك المتبادلة وإعاقة التنسيق الدفاعي بين دول المنطقة، وإن ما يضاعف من المعضلة هو سعي دول المنطقة السري والحثيث للحصول على القدرات النووية بسبب تخوفها فيما بينها من امتلاك القنبلة النووية لطرف ما وعدم امتلاكها من قبل الأطراف الأخرى، وبالرغم من وجود أكثر من (115) مفاعل نووي فعال لدى دول شرق آسيا فإنها تسعى على نحو متزايد إلى سلوك طريق مختصر في المجال النووي من خلال إنشاء مفاعلات التخصيب السريع التي يتم تنفيذها بالبلوتونيوم(22).**

## ثالثاً: تباين التصورات الاستراتيجية والرؤى الأمنية

**تختلف دول منطقة آسيا الهادي عن بعضها فيما يتعلق بمدركات التهديد وليس بوسعها الاتفاق علىأو توحيد الرؤى امنية الذاتية نحو التهديدات الخارجية، الأمر الذي يزيد من صعوبة إمكانية الاتفاق على ترتيبات أمنية جماعية... وتضاعف من معوقات الاتفاق بعض الحساسيات السابقة بين دول المنطقة وبالذات بين سنغافورة من ناحية وماليزيا واندونيسيا من ناحية أخرى وخشية بعض دول المنطقة من ادخال الترتيبات الأمنية إلى دائرة التعاون اقلبيمي منعاً لاستئثار الدول الأكبر حجماً والأقوى عسكرياً مثل اندونيسيا وماليزيا وخشية البعض من اندفاع دول أخرى في آسيا إلى الاتفاق على ترتيبات أمنية منافسة.**

## ب. مجالات التعاون الأمني

## أولاً: الاعتماد على تدعيم الاستراتيجيات الأمنية القومية

**لقد أصبح صعود وتأثير الاستراتيجيات القومية – مقارنة بصيغ الأمن الجماعي – أحد أهم ملامح التفاعلات الأمنية في الإقليم(23). وإن بلورة الاستراتيجيات القومية الأمنية قد تمت على مستويين:**

1. **اتجاه كافة دول الإقليم إلى تدعيم عناصر قوتها العسكرية للتعامل مع التهديدات المحتملة لأمن كل منها.. بعد أن كانت قد استمرت لفترة طويلة في إعطاء أولوية لتنمية قوتها الاقتصادية دون اعطاء اهتمام كبير لقدرتها العسكرية في ظل ضمانات الأمن المتاحة، فبدأت تلك الدول ببرامج عسكرية رصدت لها مخصصات مالية ضخمة لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية.**
2. **اتجاه القوى الإقليمية الكبرى ذات المصالح الأكثر اتساعاً من مجرد (الحفاظ على أمن وسيادة الدولة) بالمعنى الضيق، إلى محاولة ترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية بالصورة التي تتلائم مع مصالحها في المنطقة وتفرز تهديدات أقل لتلك المصالح، وهذا التوجه يشمل اليابان فهي تستخدم في الساس عناصر قوتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية معاً عن طريق الاستثمارات والقروض والمعونات والاختراق التجاري لإيجاد بيئة تتوافق مع تصوراتها لأوضاع الإقليم(24). كما إن الجانب العسكري في سياسات اليابان قد أصبح أكثر وضوحاً بالتوازي مع ما سبق على نحو ما وضح في إرسال قوات للمشاركة في حفظ السلام في كمبوديا وبرنامج تطوير قواتها المسلحة وموقفها تجاه أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية.**

### ثانياً: الاعتماد على التحالفات الثنائية والتعاون والتنسيق الأمني

**أدت ظروف ما بعد الحرب الباردة وعدم وجود نظام للأمن الجماعي إلى تدعيم بعض الدول لتحالفاتها الأمنية القديمة خاصة مع الولايات المتحدة أو بروز تحالفات أو تصورات لتحافات ثنائية على مستويات مختلفة.**

1. **تضمنت اتفاقية الأمن مع الولايات المتحدة تواجد قوات أمريكية على أراضيها أو تقديم تسهيلات عسكرية مختلفة أو إجراء مناورات عسكرية مشتركة أو إقامة لجان للتنسيق العسكري والأمني المشترك أو الحماية الأمريكية، وشملت هذه الاتفاقيات كل من اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة بدرجة أقل.**
2. **بذلت دول المحيط الهادي الآسيوي جهوداً متصاعدة لمحاولة صياغة أطر أمنية لمنع أو احتواء التهديدات الإقليمية بحيث أصبحت التحركات الخاصة بترتيب أوضاع الأمن الإقليمي في حد ذاىتها من هم التفاعلات الدائرة في المنطقة إلى جانب سباق التسلح والنزاعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية، ويمثل مشروع رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) رؤية أمنية لدول إقليمية ومتوسطة وصغيرة تحاول من خلالها المحافظة على أمنها ومصالحها في مواجهة التفاعلات الاستراتيجية، وقد تحول إلى المشروع المركزي لأمن المنطقة. وقد عقدت عدة مؤتمرات حول أمن آسيا شاركت فيه دول الرابطة في إطار استكشاف الصيغ الممكنة لترتيبات الأمن، وكانت التصورات الأمنية الأولية لدول سيان تقوم على عدة أسس منها:**
   1. **تدعيم التعاون العسكري بين دول الرابطة أكثر من ذي قبل والبحث عن صيغ لترتيبات الأمن الجماعي.**
   2. **الاعتماد على (حد معين) من الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم.**
   3. **محاولة إيجاد آليات للتعامل مع مشكلات الأمن التي قد تهدد بالتحول إلى صراعات مسلحة.**

**وفي ضوء ما تقدم، باتت دول المنطقة على أعتاب مرحلة انتقالية فاصلة في ىليات التعامل مع القضايا الأمنية الاستراتيجية، وإن قدرة الجماعة على تجاوز المعضلات القائمة سوف تتوقف بالدرجة الأولى على نجاح الدول الأعضاء في تخطي المخاوف والشكوك القائمة فيما بين بعضها البعض فضلاً عن إمكانية تسوية قضايا النزاع واحتمالاته مع الدول الآسيوية المجاورة.**

## 3- اليابان ودورها في ترتيبات الأمن

**تتمتع اليابان بوضع خاص في منطقة ىسيا الهادي من الزاوية الأمنية نظراًَ لكونها طرف في أكثر من إقليم فرعي، وتمتلك مصالح اقتصادية ضخمة في معظم دول المحيط الهادي الآسيوي، لذا فإنها تتابع بدقة ما يدور حولها ولديها رؤى أمنية متطورة، وربما لا يخدم الاستقرار مصالح دولة ما في المنطقة بمثل ما يخدم مصالح اليابان.**

**وبينما كان التصور الياباني لأمن المنطقة يركز على ضرورة استمرار الوجود الأمريكي المسلح فيها باعتباره عامل توازن استراتيجي، وخشية من أن يؤدي تقلصه إلى حدوث فراغ يدفع إلى تصاعد عوامل عدم الاستقرار(25)، فهي اتجهت منذ أواخر عام 1992 إلى طرح بعض المخقترحات الخاصة بالتعاون الأمني بين دول إقليم آسيا – الهادي وطرحت أهم مقترحاتها في كانون الثاني 1993 خلال جولة قام بها رئيس وزرائها الأسبق (كيش ميازاوا) في عدد من دول جنوب شرق ىسيا، وتضمنت هذه المقترحات تصورات جديدة بشأن ترتيبات أمنية إقليمية في إطار توجهات استراتيجية يابانية لتدعيم التنسيق والتعاون بين دول الإقليم لمواجهة احتمالات الحروب التجارية في العالم وتركزت هذه المقترحات فيما يأتي(26).**

1. **إن نقطة الإنطلاق فــــي تعاون اليابــان أمنياً مع دول جنوب شرق آسيا هي (إن اليابان لن تصبح قوة عظمى).**
2. **نظراً لأهمية الوجود أو الدور الأمني الأمريكي لتحقيق الأمن الإقليمي، فاليابان سوف تستمر بالتنسيق مع الولايات المتحدة، كما إنها (لن تضطلع وحدها بدور أمني في المنطقة).**
3. **ضرورة توسيع نطاق الترتيبات الأمنية في المنطقة بإشراك كل من الصين وروسيا في مسؤولية الأمن في جنوب شرق آسيا.**
4. **إقامة علاقة حوار نشيطة بين جميع قادة ودول جنوب شرق آسيا (وبينهم وبين اليابان) بما يضمن الحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة.**
5. **استعداد اليابان لمساعدة منطقة الهند الصينية المضطربة في الإنضمام إلى التجمع الآسسيوي الأكبر وإقامة منتدى آسيوي اقتصاديا لمساعدة فيتنام ولاوس وكمبوديا على الإنطلاق في طريق التنمية.**
6. **استمرار اليابان في تعزيز استثماراتها ونقل التكنولوجيا إلى دول جنوب شرق آسيا مع استمرار الأولوية القصوى لآسيا في مساعدات التنمية اليابانية وعلى صعيد التنظيم الدولي شهدت بداية عام 1992 تبؤ اليابان لمنصب العضو غير الدائم في مجلس الأمن، وهي تسعى جاهدة للحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن ، وهي ترى ان هذا الأمر سوف يعزز من موقفها ودورها الإقليمي مع دول المحيط الهادي الآسيوي.**

**واقترحت اليابان تشكيل منظمة للتعاون النووي في شرق آسيا لحماية المواد النووية لضمان أن لا تقوم أية دولة بإنتاج أسلحة نووية في محاولة واضحة لتبديد المخاوف الآسيوية تجاه كميات البلوتونيوم الموجودة لديها، والضغط على كوريا الشمالية أيضاً، وتقدمت خطوة أخرى في آذار 1994 باتجاه الترتيب لمؤتمر تتشارك فيه دول آسيا الهادي والوزلايات المتحدة والصين وروسيا واستراليا في إطار تعميق الحوار الأمني وبناء الثقة بين دول المنطقة عن طريق بحث تبادل الخبرات و تفقد المنشآت العسكرية، هذا فضلاً عن انضمامها لمشروع آسيان لترتيب الأمن في المنطقة(27) وما يعني ذلك من دور يقترن بمقعها وقدراتها إقليمياً واقتصادياً، ويلحظ المتتبع للسياسة الخارجية اليابانية منذ بداية التسعينات تنامي سعي اليابان لتعظيم دورها الخارجي، ويتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات منها ما يتعلق بسعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن كما أسلفنا، أو التركيز على حصول يابانيين على العديد من المناصب الدولية، أو المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتطور الذي طرأ على السياسة الدفاعية اليابانية، وربما يقود ذلك للقول بأن انتهاء الحرب الباردة قد حفز اليابان لتوسيع سياستها الخارجية، فلم تعد قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها فقط على أساس مجرد كون اليابان عضواً في المعسكر الغربي(28).**

**المبحث الثالث**

**إعادة تحديد العلاقة الأمريكية – اليابانية**

**دخلت الولايات المتحدة واليابان في تحالف أمني في تاريخ مبكر يرجع إلى عام 1952، وكان الحافز الأساسي وراء هذا الحلف هو إنه يوضح للسوفيت بأن أي هجوم على أرض اليابان يعني إشعال الحرب مع حليفتها وفيما يتعلق بمعاهدة الأمن هذه فإن أربع مقدمات منطقية كانت قد شكلت أساساً لها وهي تتحدد بمـــــــا يأتي(29):**

1. **إن كل من اليابان والولايات المتحدة تفترضان وجود خطر عسكري مشترك.**
2. **إنهما تعتقدان بضرورة القيام بعمل مشترك ضد هذا الخطر.**
3. **إن كلا البلدين يتبنى الرأي القائل بأن الحرية السياسية والاقتصادية ينبغي حمايتها والحفاظ عليها.**
4. **ولدعم المقدمات السابقة اتفق الطرفان بأن على الولايات المتحدة تحمل المسؤولية الأساسية في الدفاع عن الشرق الأقصى.**

**وعلى الرغم من إن كلا البلدين كان يعتبر إن الاتحاد السوفيتي يمثل خطراً مشتركاً فقد اختلفا عادة في تصورتهما حول مصدر ومدى خطر وحول طبيعة الحاجة للعمل المشترك.**

**ففي الوقت الذي اعتاد كلاهما اعتبار الصين وكوريا الشمالية وفيتنام خطراً محتملاً امتنعت اليابان عن أن تتخذ علانية أي موقف معاد واتفظت بدلاً من ذلك بروابط اقتصادية محدودة مع هذه البلدان، وحتى أثناء تفجر النزاع المسلح بين الاتحاد السوفيتي والصين على امتداد الحدود المشتركة في 1969، وعلى الرغم من إن اليابان تعاونت مع الاستراتيجية الأمريكية لكسب الصين إلى جانب الولايات البمتحدة، فإن البلدين اختلفا حول درجة الخطر السوفيتي... ويوضح مثل هذا السجل إن انتهاج مسعى مشترك خلف تراثاً غامضاً من الالتزلاام الضعيف بالتعاون الحقيقي. وقد يعني ذلك إن اليابان استمرت على التماشي مع السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقاً من طبيعة العلاقة، اقتصادياً وأمنياً، التي تربطها بالأخيرة، بيد إن السياسة الخارجية لليابان راحت – وبعد أن استطاعت اليابان تحقيق قفزتها الاقتصادية في السبعينات – تتحول ببطء باتجاه تبني استراتيجية طويلة النفس مضمونها إن ... يلحق الآخرون باليابان بدلاً من أن تتبع اليابان الآخرين، وتفيد هذه الاستراتيجية إن اليابان بعد أن انتهت من بناء اعجوبتها الاقتصادية وترسيخها بدأت تسعى عبر تكريس اعتماد الآخرين عليها إلى بناء أعجوبة أخرى، هي أعجوبة الأمن القومي والخيار السياسي المستقل.**

**وقد كان للتغيرات الجذرية التي شهدها النظام العالمي منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أثر مباشر في إثارة مسألة ضرورة ممارسة اليابان لدور علمي جديد بما يساعد على التكيف مع هذه التغيرات(30).**

**أ. تداعي فرضية (الخطر المشترك)**

**لقد كان الهدف الجوهري لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، يتمثل في التركيز على تحقيق الأهداف القومية الاقتصادية، ويتضح ذلك فيما ذهب إليه "تاوهيرو امايا" نائب وزير التجارة والصناعة الأسبق في 1988 حيث قال (إن اليابان ما بعد الحرب حددت وضعها باعتبارها دولة متحضرة تتبنى مبادئ الليبرالية والديمقراطية والسلم لكن هذه المبادئ كانت ظاهرية فقط. فقد كان الهدف الأساسي هو تركيز قوانا على النمو الاقتصادي)(31).**

**وكانت هناك نتيجة منطقية مترتبة على هذا الالتزام بالسياسة القومية الاقتصادية هي التصميم على التجنب أي ترتيبات للأمن الجماعي وأي تورط في الشؤون الأمنية فيما وراء الحدود الوطنية، وهذه الاستراتيجية والسياسة الخارجية التي كانت كامنة ورائها قد حققت لليابان نتائج إيجابية، فهي استطاعت الاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة لضمان أمنها في حين كان لها حرية اتباع سياستها القومية الاقتصادية، وببساطة إنها شقت طريقها في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية بإتباع مصالحها الشخصية التي حددتها بدقة، وبالإحباط المتعمد لأي محاولة لتوريطها في أي ترتيبات للأمن الجماعي(32).**

**بيد إن انتهاء النزاع الآيديولوجي بين الشرق والغرب قد ساعد اليابان على الشروع في الانفكاك عن الغرب، وتعالت الأصوات اليابانية الداعية إلى التحرر من الأوهام التي غذتها الحرب الباردة(33).**

**وكشف دور اليابان في الحرب العدوانية على العراق عام 1991 جانباً من الفجوة الواسعة بينهما وبين الولايات المتحدة في موقفيهما تجاه إدارة الأزمة، وأثار قدراً من إعادة التفكير حول مدى استجابة اليابان للرغبات الأمريكية، بل حتى أثار المطالبة بإلغاء معاهدة الأمن، فمع انتهاء الحرب الباردة تقوضت تدريجياً فكرة العالم المنقسم بمعسكرين متعارضين وكذلك المؤسسات القائمة على مثل هذا الافتراض(34)، ومع تحلل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، تقلصت قيمة مؤسسات الحرب الباردة مثل (معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية)، لذا تم تجديد المعاهدة عام 1998، ولكن استمرار التمسك بمثل هذه المعاهدة قد يعني انتظار ظهور خطر مشترك له أبعاد عالمية، وإذا لم يكن الأمريكيون مستعدين لإعادة تجديد التحالف او إلغائه فإنه سيكون من قبيل عدم الاتساق من جانبهم إدعاء إن التحالف يفتقر للمعاملة بالمثل من جانب اليابان. وبالإضافة لذلك حسب رأي الأكاديمي الأمريكي "كينث ب. بايل" المتخصص في شؤون شرق آسيا فإن الأمريكيين لم يفهموا الهدف القومي الأساسي لليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية(35).**

**وبالرغم من مظاهر الاحتكاك حول معالجة اليابان لاشتراكها في العدوان الثلاثيني، فقد ظل هيكل الأمن المتجسد في المعاهدة اليابانية الأمريكية صالحاً نوعاً ما وفاعلاً نسبياً، ربما بسبب التواجد البحري السوفيتي في شمال الهادي، أو ربما بسبب نزعة الهيمنة الأمريكية ورغبتها في ممارسة أدوار مباشرة في الأزمات المحتملة في آسيا وربما لاستمرار أهمية القوة العسكرية في السياسة الدولية بصفة عامة.**

## 2- الفجوة الاقتصادية

**مع افول احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على النطاق العالمي، أضحت العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان تشكل أهم علاقة ثنائية فالاقتصاد الياباني لا يزال يحتفظ بمكانته كثاني أكبر اقتصاد في العالم حيث يبلغ إجمال حجم ناتج اليابان المحلي نحو 416 تريليون دولار سنوياً وقيمة الصادرات نحو 4500 مليار دولار سنوياً كما لا تزال اليابان أكبر مقرض وبها اعلى معدلات الادخار في العالم(36)، وتشير التوقعات إلى بروز قطاع اقتصادي جديد في اليابان موازٍ للاقتصاد الياباني التقليدي الذي يعتمد على القطاع التصنيعي، وهو الاقتصاد الالكتروني الذي يعتمد على الثورة الاتصالية والمعلوماتية وعلى جيل جديد من المديرين صغار السن نسبياً والذي لا يؤمن بقاعدتي الأقدمية أو التوظيف مدى الحياة، وعلى استعداد لتحمل المخاطرة والمنافسة العالمية (37).**

**وبينما اظهرت العقود الماضية مدى التطور في العلائق الاقتصادية بين البلدين ومدى الاعتمادية في مجالات التجارة والاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة والروابط التجارية والعسكرية، تظل المنافسة من المبادئ الأساسية لكل تصرفات دوائر الأعمال، وفيما يتعلق باليابان فإنها تعد حالياً أكبر منافس أجنبي للولايات المتحدة... وقد جعلت قدرة الصناعات اليابانية على المنافسة الكثيرين في السنوات الأخيرة يتسائلون عن إمكانية استمرار التفوق الأمريكي الذي كان منيعاً من قبل في أي قطاع ولا سيما في قطاع التكنولوجيا المتطورة، فقد كتب "د. كوهن ستيفن" (ليس هناك بلداً آخر قارب قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في التكنولوجيا المهمة بصورة حاسمة مثل الحاسبات الآلية السوبر، وأشباه الموصلات، والمعدات ذات القدرة التوصيلية الفائقة والمواد المركبة ومعدات الاتصال السلكية واللاسلكية وما إلى ذلك... ومع وصول الواردات اليابانية لمرحلة التنافس إلى جانب المنتجات الأمريكية أو لمرحلة الحلول محلها... فيما يتعلق بمركزهما بالنسبة إلى بعضهما البعض تغدو اليابان أكثر ثراءً وتغدو الولايات المتحدة أكثر فقراً)(38)، وذلك بسبب سيطرة اليابان على نسبة ضخمة من الثروة العالمية، فهي تكاد تكون المصدر العالمي الرئيس لرأس المال والمورد الأساسي للمعونة الأجنبية، وصناعتها هي التي ترسي معايير الإنتاج العالمية، (وقد تواكب صعود اليابان لمركز الدائن الرئيس في العالم والمصدر الأساسي لرأس المال فيه مع التراجع المشين لأمريكا إلى مركزها الحالي باعتبارها اكبر بلد مدين في العالم)(39).**

**لقد خلق التقدم الاقتصادي لليابان في السنوات الأخيرة منافسة قومية حادة أو تسيساً متزايداً لعلاقات التجارة والاستثمار بين البلدين وأصبح الفائض التجاري والرأسمالي لليابان مصدر توتر للولايات المتحدة، والنقطة المؤلمة بالنسبة للأمريكيين هي إن العجز التجاري الأمريكي مستمر وإن صعوبة اختراق السوق اليابانية ما فتأت قائمة، وعلى الرغم من إن الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة ينطوي على فائدة للولايات المتحدة، قوامها توفير المال غير المتاح محلياً لغرض معالجة بعض الاختلالات الهيكلية في الجسد الاقتصادي الأمريكي، وبضمنه تغطية عجز الميزانية الأمريكية، إلا إن الحنق الأمريكي على الحضارة اليابانية أدى إلى تسويق حجم الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة تسويقاً سلبياً. ويعبر عن ذلك مثلاً قول الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" الذي أفاد إن اليابان تسعى إلى تحويل الولايات المتحدة إلى مستعمرة اقتصادية لصالحها(40).**

**وقد ألقت الخطب الملتهبة وقلق الرأي العام في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بظلالها على العلاقات الثنائية على نطاق أوسع منه في أي وقت مضى، وحسب رأي "د. كوهن ستيفن" (هناك مصدر مستمر لاختلال التوازن التجاري بين البلدين، فالنظام الأمريكي يميل لصالح الفرد والاستهلاك في حين يميل النظام الياباني لصالح الشركة والإنتاج، وبالإضافة لى ذلك فإن النظام الأمريكي يحبذ السوق الحرة والواردات الرخيصة في حين يحبذ النظام الياباني التعزيز الحكومي لقوى السوق والاكتفاء الذاتي الصناعي والقوى النوعية للقطاع الصناعي، كما إن العلاقات الخارجية الأمريكية قد ركزت لمدة نصف قرن على الأهداف السياسية العسكرية، في حين سعت العلاقات الخارجية اليابانية منذ 1945 إلى تعظيم الصادرات)(41).**

**ويمكن القول بأن التباين في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان ساعدت عليه الإجراءات اليابانية الخاصة بالحد من تدفق البضاعة الأمريكية بانواعها إلى الأسواق اليابانية، وقد تقابلت هذه الإجراءات مع محاولات أمريكية إلى إلغائها أو التخفيف من صرامتها، مما دى إلى أن تقترن العلاقة الثنائية بخاصية التوتر الكامن في أحيان والعاني في أحيان أخرى، وإلى اشتداد حدته أو تراجعه تبعاً لارتفاع أو انخفاض حالة هذا الميزان.**

**فالميزان التجاري لا يزال قائماً مما أثار مشاعر معادية للولايات المتحدة بين اليابانيين ومشاعر معادية لليابانيين بين المريكيين، وبين اليابانيين من ذهب للقول (قد نضطر إلى تشكيل جبهة آسيوية موحدة ضد ((الأمركة)) وذلك رداً على بعض الصحفيين والأكاديميين في الولايات المتحدة اللذين يسعون في كتاباتهم إلى تأنيب ىسيا لتبنيها قواعد سلوكية لم يجر صنعها في أمريكا واللذين يتهمون الأساليب التجارية في اليابان بأنها مختلفة، وبالتالي خاطئة)(42). والحقيقة إن انتقاد اليابان ليس جديداً على الأمريكيين والجديد هو الانفجار الجديد المفاجئ للانتقاد الياباني للولايات المتحدة.. وفي عالم التحولات الجديدة فإن العلاقات اليابانية الأمريكية بالرغم مما تنطوي عليه من مصالح متبادلة فهي في وضع يحتمل المفاجئات ويتطلب الترقب، لقد تقوض مبرر الدعوة للاحتواء التي قامت عليها سياسة الدفاع الأمريكية وتدابير الأمن الجماعي المصاحبة لها ومن ثم في مثل هذا النوع من المناخ العالمي قد يثبت إن تأثير تفاقم الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان سلبي على الاقتصاد الأمريكي... وقد يؤسس عليه للتصعيد بين البلدين. فبينما كانت الولايات المتحدة تقدم نفسها كقابضة على التوازن في منطقة شرق آسيا وذات قدرة على التأثير في كل أركان المثلث الباسيفيكي (اليابان، الصين، روسيا) ، فإن التطلعات التقليدية والمنافسات السياسية وتنافس وتعارض المصالح خلق جواً قابلاً للتصعيد السلبي، فإذا تمكنت الولايات المتحدة والقول لـ"ريتشارد نيكسون" من الاستمرار بنفس الدور فمن المتوقع أن يكون القرن القادم هو القرن الباسيفيكي، وإذا تراجعت فمن الممكن أن يكون قرن الصراعات (43) وبواقع الحال إن مرد مخاوف "نيكسون" وغيره من السياسيين الأمريكان مدفوعة بدافع الشعور بحراجة أو (انحسار) مستقبل الدور الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي بوجه خاص وربما في آسيا بوجه عام وقد يستثنى من ذلك الخليج العربي والشرق الأوسط.**

## 3- الاستعداد للحرب الباردة

**لقد جرى اكتشاف المشكلة اليابانية الأمريكية بصورة مفاجئة إلى حدٍ ما، في الولايات المتحدة في منتصف الثمانينات، ففي عام 1988 تحدث أحد عضاء مجلس الشيوخ الأمريكي واصفاً اليابانيين (بالديدان الطفيلية التي تمتص الدماء) في حين قال عضو في الكونغرس حانق على اليابانيين لأنهم أغرقوا السوق الأمريكية بأشباه الموصلات منخفضة الثمن (ليبارك الله ترومان لأنه أسقط عليهم اثنتين منها وكان ينبغي عليه أن يسقط أربعاً)(44).**

**وتمخضت المسألة إلى ما اعتبره الرأي العام الأمريكي خطراً في أواخر الثمانينات، وقد أظهرت استطلاعات الرأي بوضوح زيادة مطردة في عدد من يعتبرون اليابان خطراً طويل المدى بل أكثر خطورة من الاتحاد السوفيتي السابق، ورغم عدم بروز تحد ياباني يستهدف الولايات المتحدة في المستقبل المنظور من الناحيتين السياسية والعسكرية، فإن الأمر مختلف من الناحية الاقتصادية واليابان تشكل أكبر خطر على المصالح الأمريكية، ووفق بعض التقديرات فإنه لو نما الاقتصاد الياباني بنفس القوة الحالية فبحلول عام 2020 قد يتخطى الولايات المتحدة ليصبح أكبر اقتصاد في العالم، وفي ضوء قفزات اليابان في ميدان التكنولوجيا المتطورة قد لايغدو صعباً ترجمة قدراتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية في زمن قصير(45).**

**وفي حزيران 1991 وبخت دراسة مولتها (CIA) عنوانها (اليابان 2000) وأعدها (معهد روشستر للتكنولوجيا) في نيويورك اليابان بقسوة وورد فيها (إن التيار الرئيس المسيطر على الثقافة اليابانية ينبغي عدم الاقتداء به وإن اليابان ستستخدم قوتها الاقتصادية لتفرض ثقافتها وقيمها عبر العالم، وأدعت إن اليابان تبدو عادة في حالة تعارض مباشر مع الحتميات الأخلاقية الغربية السائدة بصورة عميقة، وكل تصرف ياباني يستلهم الفكرة المتسلطة المستمدة من (الشنتو والبوذية والكنفوشيوسية) ولعل كتاب "شينتارو ايشهارا" المعنون (اليابان تستطيع أن تقول لا) ليس إلا تعبيراً عاماً عن المشاعر المتداولة في الجلسات الخاصة لمعظم اليابانيين(46). الذين أدركوا جيداً بأن إسهام حكومتهم بتمويل القوات الأمريكية في العدوان الثلاثيني على العراق بما يصل إلى (13) مليار دولار هو نوع من الخضوع غير المبرر لتمويل جهد يخدم أساساً أهداف الولايات المتحدة، وفي مقابل ذلك ظهر بين الآسيويين واليابانيين تحديداً من ذهب للقول (يعلم اهل آسيا إننا نستطيع أن ننعم بالثراء بدون الاستحمام بمياه القيم الغربية، إن اكتساب الثقافة أمرا لا بأس بهن ولكن فرضه بالقوة سيثير ارتداداً وصراعاً لا ضرورة له... وعلى أية حال لم يعد للاستعلاء الغربي مكاناً في آسيا، ويجدر باليابانيين أن يقلبوا الطاولات في وجه النقاد الأمريكيين البارين في أعين أنفسهم والاكتفاء بالقول إننا نتفق معهم على إن اقتصادهم ومجتمعنا يختلفان عن اقتصادهم ومجتمعهم ويحيا هذا الفارق)(47).**

**وإذا كان هناك درس ينبغي استخلاصه من التاريخ هو إن اليابان ليس بوسعها الاستجابة إلى ما لا نهاية لتكتيكات ليّ الذراع لتحقيق الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كما إنها لا تتحمل التخلف في المنافسة الدولية. لقد دخلت حرب المحيط الهادي في السابق عندما قيدت الدول المتروبوليتانية دخول بعضائعها خاصة في شرق آسيا وأجبرت على فتح أسواقها للبضائع الغر بية، وبصفة خاصة عندما شعرت بخطر أن تتعرض إمداداتها من النفط للتهديد وبدرجة أقل إمداداتها من المواد الخام، فهي تقدر تقديراً عالياً علاقاتها مع دول جنوب شرق ىسيا بسبب المواد الخام، وينبغي لها أن تدفع مقابله بتصدير السلع المصنوعة، إنها تستطيع أن تحافظ على نمو اقتصادها فقط عن طريق تصدير مزيد من السلع المصنوعة والاستثمارات الكبيرة لضمان إمدادات المواد الخام والإبقاء على قدرتها على المنافسة.**

**وتكمن ميزة اليابان بالنسبة للولايات المتحدة في إمكانية نقل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للعمالة (والمتسببة في التلوث) إلى بلدان شمال شرق وجنوب شرق آسيا بطريقة منتظمة بداية من مطلع السبعينات وتلك عملية مستمرة، وقد طورت اليابان آلية مخططة جيداً في ساحتها الخلفية الآسيوية، الأمر الذي يطبع بتأثيراته مختلف مراتب التنمية في بلدان شرق آسيا(48).**

**وهناك جانب ىخر تقلق اليابان بشأنه وهو تكوين الكتل التجارية، ففي الوقت الذي يتقدم العمل (بالنافتا) وتتطور آليات الاتحاد الأوربي، فإن الولايات المتحدة تحاول منع الدول الآسيوية من تشكيل المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا وتتهم الإدارات الأمريكية المتعاقبة الحكومات الآسيوية بما في ذلك حكومة اليابان بأنها لا تتقيد بقوانين التجارة الغربية(49). وقد كتب "جيمس بيكر" وزير خارجية الولايات المتحدة اسبق رسائل شخصية لنظيره في اليابان وكوريا الجنوبية قبل بدأ اجتماع التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي في سيئول 1991 لإيقاف إحدى بنات افكار "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا بإنشاء المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا وهي الصيغة التي سبق اجهاضها لكي لا تؤدي إلى نشاء المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا، لإدراك الولايات المتحدة بأن هذه الفكرة لو تجسدت لكانت نذير بمجئ قرن المحيط الهادي تحت هيمنة اليابان. ورغم إن اليابان كانت تعارض الاقتراح الماليزي من حيث المبدأ فقد تعاطفت مع الفكرة في وقتها بسبب عدم اليقين المحيط بمستقبل (الغات) والاتجاهات نحو تزايد النزعة الحمائية في الغرب، وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من إنشاء المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا لأنها ستزيد من تدعيم مركز اليابان في المنطقة والأكثر دينامية في العالم وتضعف المركز الاقتصادي الأمريكي بدرجة أكبر.**

**كما إن البنوك اليابانية التي احتلت المرتبة الأولى في العالم سوف تتمكن من تصدير صادراتها إلى آسيا وتحديداً في المنطقة الجديدة التي تتقاسم مع اليابان ثمار الازدهار، ومن أجل الانتصار على التشكيك لاالمتجذر من الماضي خصوصاً تجاه الصين، والتقدم على الولايات المتحدة، تقوم اليابان بتسخير قدرتها المالية والتكنولوجية لترسيخ تكامل منطقة المحيط الهاديء الآسيوي مع الاقتصاد الياباني(50). ولم تؤد السياسات اليابانية الجديدة في آسيا إلى بروز اليابان كقوة مؤثرة في التفاعلات الآسيوية حسب، وإنما كذلك إلى مناهضة أمريكية للدور الياباني في آسيا عبرت عن ذاتها في محاولة تحجيمية، إن هذه المناهضة القديمة أسست النواة لإدراك ياباني استمر مؤثراً، مفاده إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تشكل عائقاً أمام الغاية النهائية للمشروع الحضاري الياباني: آسيا للآسيويين بقيادة اليابان . ويذكر "جان بيير شوفمان" في كتابه (أنا وحرب الخليج) إنه التقى عام 1975 في جامعة نيويورك البروفيسور "بريجنسكي" قبل تبوئه مسؤولية سكرتارية مجلس الأمن القومي الأمريكي وكان يراجع خرائط تتعلق بالصين واليابان وسأل عما يفعل، فأجاب (إني أدرس إذا كان بإمكان اليابان أن تجد من البترول في الصين ما يكفيها لتستغني عن الشرق الأوسط وإني افترض إنه سيكون هناك يوماً اتفاق بين الشيوعية الكثر عملية – الصين – والرأسمالية الأكثر عملية – اليابان – من أجل تكوين تكتل مستقل)(51).**

**لم يصبح هذا التنبؤ حقيقة كون الصين تنتج قليلاً من البترول، بيد إن اليابان تقدم سنوياً للصين مساعدة تزيد عن المليار دولار، وقد أصبحت المساعدة من أجل التنمية شعاعاً قوياً موجهاً للتأثير الياباني في شرق وجنوب شرق آسيا، وربما لم تأتي الساعة بعد لقيام تحالف حقيقي (صيني – ياباني) ولكن احتمالات التغير والاستجابة قائمة ومن شأن قطب آسيوي للتنمية أن يفتت وحدة الشمال يموه الحدود بين الشمال والجنوب(52).**

**وإذا كان اقتسام السيطرة سوف يترجم بتوزيع جغرافي لمناطق النفوذ فإن الخطر الكبير ربما سيتمثل بعدئذ بأن يؤدي ظهور تكتل آسيوي متطور حول اليابان حول رغبة الولايات المتحدة بتجميع بقية العالم تحت إدارتها ضد هذا (الخطر الأصفر) الجديد.**

#### الخاتمـــة

**اعتمدت العلاقات الأمريكية – اليابانية أساساً على مضمون المعاهدة الأمنية الموقعة بينهما والتي تعد حجر الزاوية للدبلوماسية اليابانية تجاه القضايا العالمية، وبالرغم من استمرار وتوثيق الروابط بين اليابان والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا إن المنافسة والخلافات الاقتصادية قد أصبحت تعكر صفو هذه العلاقات وتخيم عليها بسحب داكنة.**

**إن محاولات إيجاد ترتيبات للأمن الإقليمي في منطقة آسيا الهادي قد وصلت إلى مستوى تشكيل إطار للحوار والتداول الأمني المنظم حول مشاكل المنطقة بين دول الآسيان ودول الجوار والقوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة بحيث بات من الممكن طرح المشكلات واليات والقضايا المتصلة بأمن المنطقة للنقاش ولكن دون اتخاذ مواقف بشأنها بالضرورة، فحالة السيولة والانتقال تضع حدوداً لما يمكن أن تذهب إليه ترتيبات الأمن في المنطقة، كما إن امتداد الإقليم وتعقد التفاعلات واختلاف السياسات المنية تجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى مفاهيم امن مشتركة.**

**ويزيد من تلك الصعوبة تمتع بعض القوى الإقليمية الرئيسة بامتلاك عناصر قوة تتيح لها الدفاع عن أمنها أو تحقق مصالحها لقدراتها المنفردة مما يجعلها غير متحمسة بما فيه الكفاية لإقلمة نظام أمن فعال.**

**وقد تذهب الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب البارة إلى استمرار لتحقق من نشر الهيمنة الاقتصادية لليابان الآخذة في البروز ومحاولة كبح النمو في الصين، وتذكير النمور الآسيوية بضرورة أن تضع نصب أعينها بروز أزمتها الاقتصادية، والسعي عبر ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع السياسية والاقتصادية بالتعاون مع اليابان وكوريا وتايوان والهند والعمل على تقويض أهداف التوجهات الإقليمية للصين واحتواء احتمالات التوافق بينها وبين اليابان أو بينها وبين روسيا.**

**ومع ذلك فهي تدرك تماماً بأن مصلحتها، لا تستقيم بالضغط على الصين واليابان في وقت واحد، فهذا قد يعني عملياً دفعهما للتعاون فيما بينهما، كما إن محاولتها تخفيض النمو في أحدهما أو كلاهما معاً ستؤثر حتماً على النمو أيضاً.**

**وعلى اية حال فإن تفاعل أكثر تعقيداً في طور التكوين في المنطقة ولا يشمل اليابان والصين فحسب، بل يشمل دولاً أخرى في المنطقة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى كوريا الموحدة على سبيل المثال (والتي يمكن أن تصبح نووية)، وكذلك اندونيسيا التي من الممكن أن تؤكد بصورة أكبر وجودها في شرقي آسيا إذا ما تجاوزت مشكلاتها الداخلية، ناهيك عن تمتع الهند بالهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا.**

**ورغم إن الصين على يقين بأن أية زيادة كبيرة تطرأ على قدرتها في إظهار قوتها العسكرية ما وراء حدودها ستكون بمثابة إنذار للدول المجاورة لها، إلا غنها لن تستطيع مقاومة المغريات التي تدفعها إلى تحديث ترسانتها العسكرية. وسوف لن يتردد اليابانيون عن إظهار مشاعرهم برفض أو مواجهة التعسف الإجراءات الأمريكية تجاههم، سوف يتعين عليها استبعاد أي احتمال لقيادة مشتركة بين الصين واليابان، وأن تفتش عن فرص كاملة في علاقاتها مع الاسيان والأبيك. ويبقى من الأهمية بمكان القول إن نزعة المنافسة والتطلع التي يشترك فيها كل من اليابان والصين والولايات المتحدة ... واستمرار احتفاظ روريا بقدرات عسكرية هائلة... واندفاع بقية دول المنطقة نحو زيادة وتحديث قدراتها العسكرية... سوف تزيد من عوامل عدم الاستقرار في آسيا وتستهلك بعض عائدات التنمية والازدهار.. وقد تستبعد أو تصعب احتمالات تشكيل هيكل أمني – ذي جدوى – وقابل للبقاء، بيد إن قادة دول آسيا قد أصبحو أكثر إدراكاً بأن الولايات المتحدة لا يروق لها مشاهدة تطور بلدانهم بعيداً عن تأثيرات هيمنتها ونفوذها، وإنها لا تتردد عن كبح فرص النهوض في آسيا، ويمكن الاستنتاج بأن اليابان سوف تعمد إلى الاستمرار في سياسة التنافس ضمن إطار التعاون مع الولايات المتحدة، والتي يدعمها تياران داخليان مهمان، الأول يرمي إلى تخليص المجتمع الياباني من الثقافة الأمريكية لصالح الثقافة اليابانية، أما الثاني فهو يدعو إلى إنهاء التبعية اليابانية للولايات المتحدة.**

**الهوامش والمصادر**

1. **عبد الرحمن صبري، الصعود الاقتصادي لشرق آسيا، الاتجاهات والمحددات، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص135.**
2. **مراد إبراهيم الدسوقي، المحيط الهادي الآسيوي وسباق التسلح، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص230.**
3. **أحمد غبراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص219.**
4. **لمزيد من التفصيل أنظر:**

**Warren S. Hunsberger. Ed. Japan’s Quest: The Search for International Role. Recognition and respect. (New York: M.E. Sharpe), 1997.**

**Zbigniew Brzezinski, The Consequences of the End of the Cold War For International Security, Adelphi papers No. 265 Winter 1991-1992, p.17.**

1. **إبراهيم نافع وآخرون ، ما الذي يجري في آسيا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1998، ص300.**
2. **جمال الدين محمد علي، سياسات القوى العظمى في آسيا والمحيط الهاديء، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1992، ص243.**
3. **نقلاً عن المصدر نفسه، ص231.**
4. **المصدر نفسه، ص231.**
5. **حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينات، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص47.**
6. **السفير أحمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، مصدر سبق ذكره، ص243.**
7. **لمزيد من التفصيل أنظر:**

**Danny Unger and Paul Blackbam, eds. Japan’s emerging Global Role. London, Lynne Rienner Publishers, 1996.**

**Paul Wolfowits, The American presence in the pacific After the Cold war (Washington: National Defence university Press, October 1993), p. 82.**

1. **محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، مصدر سبق ذكره، ص141.**
2. **مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا، صوت آسيا، دار الساقي، بيروت، 1998، ص15.**
3. **المصدر نفسه، ص46.**
4. **أحمد محمد فرج، الآسيان والأبيك، الخيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، مصدر سبق ذكره، ص141.**
5. **المصدر نفسه، ص114.**

**Paul Woulfowitz. Op. cit. p. 84.**

1. **أحمد إبراهيم محمود، المصدر السابق، ص217.**
2. **مراد إبراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص230-234.**
3. **الأزمة النووية في آسيا، مجلة نيوزويك، في 30 أيار و 13 حزيران/ 1994. هيرالد تربيون في 27 حزيران/1994.**

**Chung-Minlee. What Security Regime in North East Asia? In Asia International Role in the Post- Cold War Era Part II Adelphi Papers 276 April p.p.3-4.**

1. **لمزيد من التفصيل أنظر:**

**Japan’s official Development Assistance Annual Report, 1998, (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs).**

**Tsuneo Akaha, Japan’s Comprehensive Security Policy, A New East Asian, Environment Asian Survey Vo.. XXXI No. 4 April 1991, p.39.**

1. **محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص234.**
2. **المصدر نفسه، ص4.**
3. **بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000، ص24 وما بعدها.**
4. **ماساشي نيشيهارا، الأدوار الجديدة ومعاهدة الأمن الأمريكية اليابانية، مجلة الشؤون الدولية اليابانية، المجلد الخامس، العدد 1، ربيع – صيف، 1991، ص24.**
5. **بدر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص21.**
6. **كنيث بايل، كيف ترى اليابان نفسها في آسيا وحول العالم وكأنها في موطنها، مجلة المشروع الأمريكي، تشرين الثاني – كانون الأول، 1991، ص3**
7. **المصدر نفسه، ص30-31.**
8. **مهاتير محمد، وشينتارو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص32.**
9. **كيو واتاينبل، نهاية الحرب الباردة ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، مجلة الشؤون الدولية اليابانية، المجلد الخامس، العدد 1، ربيع – صيف، 1991، ص3-23.**
10. **كينيث بايل، مصدر سبق ذكره، ص30.**
11. **بدر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص21.**

**Herald Tribune, February, 2000, p.17.**

1. **كوهن ستيفن، العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة واليابان، مجلة التاريخ المعاصر، نيسان، 1991، ص145.**
2. **مايكل وز دونلي، العلاقات اليابانية الأمريكية تكلفة الوقوف على الحافة، انترناشنال جورنال، حزيران 1991، ص621.**
3. **كوهن ستيفن، مصدر سبق ذكرهن ص156.**
4. **المصدر نفسه، ص156.**
5. **مهاتير محمد واشنتاو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص45.**
6. **ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، 1992، ص100.**
7. **ريتشارد نيكسون 1999، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير أبو غزالة، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص241.**
8. **نتاتم**

**G.V.C. Naida U.S. Japan on the collision – A new Cold War in the Making?. Strategie Analysis. Vol: 15, No. 1,2, April- May. 1992.**

1. **ماينيشي ، اليابان 2000، الديلي نيوز، 7 تموز 1991.**
2. **مهاتير محمد، واشنتارو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص83-84.**
3. **ماينيشي، اليابان 2000، مصدر سبق ذكره،**
4. **مهاتير محمد، واشنترو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص29.**
5. **جان بيير شوفنمان، أنا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع العطية، عمان، دار الكرمل للنشر، 1992، ص146.**
6. **جان بيير شوفنمان، مصدر سبق ذكره، ص147.**
7. **المصدر نفسه، ص147-151.**

المتغير الثقافي والنظرية السياسية في العالم الثالث

**(بالتركيز على تجربة غرب أفريقيا)**

# **أ.م.د. صالح عباس الطائي**

**1. مقدمـــــة**

**مع بواكير مرحلة التحرر الوطني، بدأت العديد من شعوب العالم تتلمس طريقها للنهوض، من أجل التنمية والتقدم. وتؤكد شخصيتها من خلال البحث عن هويتها الثقافية الخاصة مستندة في كل ذلك على تراثها الفكري والعلمي، وقيمها الذاتية قبل تعرضها للتشويه في المرحلة الاستعمارية. فكانت المعاناة من الاستغلال الخارجي من جهة، واستغلال الطبقات والفئات المرتبطة بالأجنبي من جهة أخرى، قد شكلت الدافع والسبب الرئيس في انطلاق العديد من النظريات. إلا إن التقاء النظريات في ذلك الوقت، لا يعني توحد فروضها، فقد اختلفت بالحلول التي طرحتها . فبعضها اقتبس من تجارب خارجية، وأخرى عبرت عن واقعها الموضوعي، وطرحت حلولها الخاصة التي تنسجم مع ذلك الواقع.**

**ومنذ مطلع القرن العشرين ظهرت العديد من النظريات السياسية في العالم الثالث، ولعل من أبرزها: الماوية في الصين، والغاندية في الهند، كما تبلورت في وطننا العربي منذ الأربعينيات، نظرية سياسية عبرت عن معاناة الأمة، وتحديها للهجمة الإمبريالية الصهيونية الشرسة. ركزت في فروضها التي اكتملت عبر ثلاثة عقود، على تراث الأمة العربية وإبداعها الإنساني.**

**كما ظهرت نظريات أخرى في أفريقيا، لعل من أبرزها: النظرية السياسية في غرب أفريقيا (الزنوجة)، قيد بحثنا هذا، والتي تبلورت العديد من منطلقاتها: زمانياً: منذ أواخر القرن (19) حتى منتصف القرن (20)، ومكانياً: في أفريقيا الغربية، جزر القمر الشرقية، وأمريكا اللاتينية. ودعمت فروضها مجموعة الدول المسماة بالمستعمرات الفرنسية. فقد شكلت اللغة الفرنسية، لغة وثقافة وقيم هذه النظرية، وكان التعبير عن فروضها في أغلب الأحيان، يتم من خلال الشعر الزنجي.**

**وتهدف دراستنا هذه إلى إثبات فرضية مؤداها: إن العالم الثالث كان منطلقاً للعديد من النظريات السياسية، لم تعبر جميعها وبشكل دائم عن فروض واقعية. أو انطلقت من تراث وثقافة أمم العالم الثالث. كما لم تعبر جميعها عن النـزوع الإنساني في رفض الظلم والاستعمار، أو في رفض العنصرية، بل إن بعضها عكس ردود فعل عنصرية أيضاً. وردت على العنصرية التي اضطهدتها، بعنصرية أشد أحياناً.**

**وفي متابعة فروض النظريات التي تناولها البحث، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي. وكان أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة، إن أغلبية فروض النظرية الزنجية تم التعبير عنها بالشعر، الذي يفقد الكثير من معانيه عند ترجمته حرفياً.**

### 2. النظرية السياسية في العالم الثالث

#### 2-1 تحديد المدلول والتمييز من المصطلحات المقارنة

**يتداخل موضوع النظرية السياسية مع موضوعات عدة في مجال العلوم السياسية، والتميز بينها والمصطلحات المقاربة الأخرى كما لم يكن واضحاً لدى العديد من الباحثين لحد الآن. حتى إن (جورج سباين) قد أطلق على كتابه الخاص بتاريخ الفكر السياسي اسم (تاريخ النظرية السياسية) كما لو لم يكن هناك فرق بين الفكر السياسي والنظرية السياسية. وليس هذا حسب بل إن (أرنست باركر) قد وضع لكتابه الخاص بالفكر السياسي الإغريقي عنواناً تحت أسم (النظرية السياسيـــة الإغريقية). كما إن اللجنة الخاصة التي أشرفت عليها اليونسكو عام 1948، والتي حددت الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاص علم السياسة، وضعتها تحت عنوان النظرية السياسية. هذا ويعتقد بعض الأساتذة ومن بينهم (مارسيل برلو) إن اصطلاحي النظرية السياسية والفكر السياسي مترادفين(1). وكل ذلك يدعونا إلى التمييز بين المصطلحين.**

**يرى الأستاذ برلو إن النظرية السياسسية تعني: التنسيق الموضوعي للملاحظات الواردة بصدد الظاهرة السياسية، وتفسيرها والكشف عن دلالاتها بالإضافة إلى عموميتها(2). وعليه فالنظرية السياسية لا تختص بمتابعة الظاهرة السياسية حسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى ملاحقة جميع الملاحظات المترتبة على ذلك، ثم تفسيرها مستعينة بما يسمى بالفروض التي لو تم تحقيقها أو التحقق منها لتحولت إلى قوانين تحكم الظاهرة السياسية. فالنظرية السياسية لا تعني فقط مجموعة الوقائع السياسية الماثلة أمامنا، وربما الرابطة التي يقيمها العقل بين هذه الوقائع والتي ينبغي التأكد من موضوعيتها(3) وبالتالي يصبح الفكر السياسي أكثر عمومية لأنه ليس من التأملات التي ترد بصدد الظاهرة السياسية. كما إنه لا يقترن بجهد عقلي يتجاوز إلى جميع الملاحظات المتعلقة بالظاهرة السياسية. ويبقى الاهتمام بالسلطة هو القاســــم المشترك بين الفكر السياسي والنظرية السياسية(4). ويرى الدكتور حامد ربيع إن النظرية السياسية "هي الدراسة التجريبية التي تسمح باكتشاف قواعد التحكم في النشاط والتطور السياسي". وتأسيساً على ذلك تقوم النظرية السياسية على أصول عديدة: فهي**

* **نظرية تجريبية، بمعنى إنها تقوم على التحليل الواقعي للحقيقة السياسية.**
* **نظرية عامة، أي إنها تشمل كل أنواع النشاط والتطور السياسي فردياً كان أم جماعياً، بينما في الفكر السياسي تكون الآراء خاصة بمجموعة بشرية كبيرة، ولا يعد رأي الفرد أو المجموعة القليلة فكراً.**
* **نظرية مركبة، فهي لا تكتفي بوصف الحقيقة السياسية من حيث الزمان أو المكان، كما لا تقتصر على التحليل الحركي أو الدينامي ولا تتوقف عند ما هو قائم، بل تتعدى ذلك إلى التنبوء(5).**

**إزاء ما تقدم، تتميز النظرية السياسية عن المذهب السياسي، في إن الأولى هي حصيلة الملاحظة، فتقوم بالتحقق من الوقائع ثم تفسيرها. ومن أجل ذلك تلجأ إلى وضع افتراضات وبعد التأكد منها تصبح قوانين. أما المذهب السياسي فيقيم الظواهر، وهو أما يرفضها أو يقبلها (تقييم سلبي أو إيجابي)، وذلك تبعاً لمثال أو قيمة ملازمة للدولة أو شعاراتها، فالمذهب السياسي يحكم على الواقع ويبين السبل التي يجب اتباعها لتأمين سعادة المواطنين أو سلطات الدولة، وهو يستند إلى الأحسن والأنبل والأقوى والأكثر أخلاقية(6).**

**إن النظرية السياسية تقع بأسرها في نطاق الفلسفة الوضعية التي تبدأ بمشاهدة الظواهر السياسية، ثم تجمع الأحداث وترتبها وتصنفها، للكشف بعمليات عقلية (فروض) ثم استنباط القوانين التي تحكم الأحداث والكشف عن الظواهر المتجانسة لا على أساس جهة نظر ذاتية، بل على أساس موضوعي(7). فيما تدعو المذاهب السياسية إلى المثالية، فهي تنطلق من الظواهر السياسية كالنظرية السياسية، ولكنها لا تظل مرتبطة بها، وإنما تبدأ منها بقصد تقيمها بقبولها أو رفضها في ضوء قيم أو مثل معينة.**

#### 2-2 أنماط النظرية السياسية في العالم الثالث

**تعددت أنماط هذه النظرية من الغاندية إلى الماوية، والتقت فروضها بالمعاناة من الخارج، وارتبطت حلولها بتنوع ثقافات متعددة لأمم كثيرة، إلا إنها جميعاً التقت بالمعاناة من الاستغلال الخارجي، وتباينت بحلولها لمشكلات الواقع، فبعضها أخذ من تجارب خارجية حلولاً جاهزة، وعبرت نماذج أخرى عن واقعها الموضوعي. وطرحت حلولاً خاصة تتناسب وواقعها. وسنتناول فيما يأتي أهم تلك الأنماط:**

#### 2-2-1 الغاندية

**إن اللاعنف شكل مركز الفكر السياسي عند غاندي، إذ يرى إن العنف لا يرد الظلم، والذين يبحثون وراء تدمير الإنسان أكثر من تدمير سلوكه، كلاهما يقعان في الخطأ وهو معرفة مصدر الشر الحقيقي. إن اللاعنف يرتبط بالصدق الذي كان ضالة غاندي المنشودة، وحيث إن الإنسان لا يستطيع بلوغ الصدق المطلق، فليس في مقدوره أن يعاقب غيره، فالصدق الحقيقي هو الغاية واللاعنف هو الوسيلة، وبدون الإيمان والالتزام باللاعنف، لا يمكن الوصول إلى الحقيقة، كما إن الحب واللاعنف يسيران جنباً إلى جنب وهما توأم(8).**

**ومن فروض النظرية الأخرى، إن اللاعنف ليس برنامجاً للاستيلاء على السلطة، ولكنها برنامج لتغيير العلاقات، ففسر عدم تعاون الهند لم يكن مقصوداً ببريطانيا والغرب، بل إن عدم التعاون كان مع النظام البريطاني في الهند، واعتقد إن نهاية الحكم البريطاني سيحول العلاقات بين بريطانيا والهند إلى مستوى جديد من الاحترام والفهم.**

**كما لم ينكر غاندي وجود السلطة السياسية، وكان يبحث عن المراكز البديلة للسلطة والتي تتفق مع اللاعنف، فليس المطلوب قتل ملاك الأراضي والرأسماليين، ولكن تحويل العلاقة بينهم وبين الجماهير إلى شيء أكثر صفاءً. وخلص غاندي من ذلك لى أسلوب (الساتياجراها). ولم يقصد غاندي اتباع هذا الأسلوب مع حكومة محتلة، بل يمكن أن تتم في ظل حكومة وطنية ظالمة. ومن حق الشعب المطالبة بحقوقه على كافة المستويات وأن يطالب بتحقيق التنمية الوطنية مهما كانت تلك الحكومة(9).**

#### 2-2-2 النظرية السياسية في الصين

**مع قبول "ماوتسي تونغ" لمبادئ الماركسية إلا إنه أدخل بعض الاختلافات الدقيقة في الفروض. وعند وضع المبادئ حيز التنفيذ، وجد ماركس إن دكتاتورية البروليبرالية يجب أن تكون عملية قصيرة الأجل. ويجب أن يتبعها بسرعة تلاشي الدول تدريجياً. أما "ماوتسي تونغ" فيرى إن الصراع الطبقي ينبغي أن يستمر كقانون موضوعي لإدارة الإنسان، وإن الثورة الاشتراكية على الجبهة الاقتصادية التي انتهت بملكية وسائل الإنتاج لم تكن كافية بحد ذاتها، ويجب أن يكون هناك ثورة اشتراكية عامة في المجالات السياسية والاقتصادية الآيديولوجية والثقافية، إنها عالمية متكررة مثل أمواج البحر (10).**

**إن الصراع الطبقي عند "ماوتسي تونغ" لا ينتهي بإنشاء الدولة الشيوعية، ولكنه يتخذ شكلاً جديداً إذ تستمر التناقضات حتى بعد قيام الاشتراكية في بلد ما. وعند معالجة هذه المتناقضات على الدولىة التي تمارس سلطات أكثر فأكثر. وإن التغيير الجذري في كل قطر سوف ينمو يوماً بعد يوم، أكثر قوة وتعقيداً وتنظيماً. فالفرق بين الماركية والماوية: إن الماركسية ترى إن الثورة عملية سريعة وتتطلب أحداث التغيير الجذري بين يوم وليلة، وعلى الأكثر بضع سنوات. أما الماوية فترى إن على أي قطر يستمر في الثورة المستمرة(11).**

**وقام "ماوتسي تونغ" بإجراء تعديل على الماركسية اللينينية لكي تتلائم مع الوضع في الصين. وطور نظرية يطلق عليها الماركسية اللينينية، ولكنها تبتعد كثيراً عن الماركسية.**

**فالماوية اتخذت طابعاً وطنياً. فتطبق على الصراع الملموس في الظروف السائدة في الصين. وهي بذلك ليست كالماركسية مصطلحاً معنوياً تجريدياً. وكان مارس يرى إن الدولة تتلاشى تدريجياً. أما لينين فكان يرى إن الدولة لا تنتهي كذلك، فالتلاشي يستغرق وقتاً طويلاً، ولكن كان يؤمن بها، مقابل ذلك "ماوتسي تونغ" يرى إن التناقضات سوف تظل قائمة طالما إن العالم بأكمله لم يتغير. وإن التحول الاجتماعي لآخر فرد في الصين لم يحدث بعد لحد الآن(12).**

### 3- النظرية السياسية في غرب أفريقيا

#### 3-1 الجذور التاريخية لنشوء النظرية وتبلور فروضها

**إن الزنوجة أو الزنجية (Negritude)، كما هو شأن العديد من النظريات والأفكار الأخرى كالوحدة الأفريقية أو الشخصية الأفريقية، تعود إلى مستهل القرن العشرين، نتيجة القهر الاستعماري الذي تعرض له الزنوج في شتى أنحاء العالم. وحيثما بدأت يقضة الزنوج بالتزايد والانتشار بدأ أول تعبير منظم عن هذه اليقضة عام 1914 في جامايكا بجزر الهند الغربية على يد أحد الزنوج (ماركوس أوريلوس جارفي). والذي أسس حركة بأسم "الاتحاد العالمي لتقدم الزنوج". ولم ينشأ هذا التعبير المنظم محض صدفة، بل جاء نتيجة عملية مخاض طويلة لعمليات رفض وثورات عبر مئات السنين(13).**

**إن فروض هذه النظرية تبلورت عبر طروحات الصحيفة الفرنسية المسماة : الوجود الأفريقي fresence Africaine منذ عام 1914، وما طرحته كذلك صحيفة الدفاع الشرعي Legitime Defence التي أنشأها الثلاثينات الشاعر (ايتين ليرو) من جزر المارتنيك في البحر الكاريبي. والذي أكد من خلال تحليله الماركسي: إن سكان الكاريبي هم من أحفاد الزنوج الذين استخدموا كعبيد لمدة ثلاثة قرون بعد جلبهم من أفريقيا في ظروف تشبه تلك التي تعيشها البروليتاريا(14).**

**وفضلاً عن تلك الصحف اشتهر في باريس صالون السيدة (بوليت ناردال) من المارتنيك الفرنسية، والذي أصبح مركزاً ثقافياً يجتمع فيه الزنوج الأمير كان والأفارقة. وأصدرت (ناردال) مجلة العالم الأسود Revue du Monde Noire عام 1931 باللغتين الإنكليزية والفرنسية(15).**

**وفي عام 1939 لمع في باريس شاعر الهند الغربية (إيمي شيزار) الذي يعد أول من صاغ مصطلح "الزنوجة" من خلال قصيدته (العودة غلى الوطن)(16). ثم يأخذ هذا المصطلح، بعد ثلاثة عقود 1968 لدى الرئيس والشاعر "ليوبولد سيدار سنجور" ، صوره "العقد الجميع من القيم المتحضرة التي تميز الشعوب السوداء، الثقافية منها والاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية" (17).**

**3-2 المتغيرات التي أسهمت بتبلور النظرية**

**يبدو إن هناك العديد من المتغيرات التي أسهمت في خلق تأثيرات متباينة، ذاتية وموضوعية في تحديد الفروض التي انطلقت منها النظرية، ومن ثم القيم والمبادئ التي استندت عليها، ولعل من أبرزها:**

#### 3-2-1 الرق ونظام السخرة

**بالرغم من الإعلان الرسمي لدول أوربا بين أعوام 1791-1836 لإلغاء تجارة الرقيق في المستعمرات الأفريقية، إلا إن هذه التجارة كانت قائمة وعلى شكل واسع لغاية 1930، وما الفضيحة التي تورط بها بعض أعضاء الحكومة في ليبريا إلا دليلاً على ذلك(18). كما إن نظام السخرة المحظور دولياً، استمر في بعض الأقطار لفترة قريبة ماضية وهو ما أكدته لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالسخرة عام 1953(19)، ومن خلال تلك الممارسات سوغ المستعمرون لأنفسهم استبعاد سكان غرب أفريقيا تحت ذريعة "أنهم شعب ثقافته منحطة ولا يعبد المسيح". وإن الأسود "طفل لا يفهم" أو "حيوان متوحش" فضلاً عن الاعتقاد بأن "العبيد لا يستحقون الحرية(20).**

#### 3-2-2 الاضطهاد والشعور بالذل

**ان الفكرة التي ترسخت في اذهان الغالبية من الوربيين و المريكان ، كانت تقوم اساسا على ان افريقيا موطنا يفتقر الى الصول الحضارية ، و ان الفارقة "عاشو حياتهم اقرب لاى الحيوانات " و انهم مجتمعات بدائية متوحشة (21) و هذا ما اسهم بدوره في المعان بممارسة شتى اصناف الاضطهاد للأفارقة . سواء ذلك من قبل المستعمر في دول القارة . او من قبل البيض في الدول التي انتقل اليها الأفارقة للعمل او الدراسة .**

**فـ "سنجور و سيزار " وغيرهم من الدارسين في اوربا ، كثيرا ما سمعوا عبارة " نحن لا نخدم الزنوج " في المطاعم او المقاهي التي يرتادونها (22) .**

**و قد ادت تلك النظرة والممرسات التي رافقتها الى ردود افعال شديدة انعكست في الشعر الزنجي خصوصا ،وتم التعبير عن تلك المرارة بشكل حاد (هستيري) والى الحد الذي يقول فيه (زغون شارل نوكان ) ـ شاعر من ساحل العاج عام 1974 ـ انا زنجي سيذكر دوما قيوده المتعددة انا شبيه بالكلب .. الذي يرمون له بعظم (23).**

##### 3ـ2 ـ3 سياسة الأندماج و الغزو الثقافي

**كان هدف تلك السياسة مسخ هوية شعوب القارة، وفرض القيم الثقافية الغربية، وتسفيه القيم والشخصية الأفريقية، فضلاً عن خلق حالة الشعور بالغربة والانعزال والضياع، إلا إن سياسة الاندماج الثقافي مع إبقاء الدونية للأفارقة من جهة(24)، واهتزاز صورة الأوربي في الذهن والضمير الأفريقي من جهة أخرى(25)، أدى كل ذلك إلى البحث عن الذات والوعي (بالزنجية) كما عبر سارتر. وخلق إرادة التحمل للأعباء القدر(26).**

###### 3-3 فروض النظرية السياسية في غرب أفريقيا

**لعل من ابرز فروض هذه النظرية ما يأتي:**

###### 3-3-1 الاعتزاز بالذات

**إذ إن الذات تمثل الضمير الجديد للزنوج، وإذا ما كان الآخرين يحتقرون الزنجي للونه، وعرضوه للامتهان داخل وخارج أفريقيا، فالحل الوحيد أن يعتز الزنجي بلونه، ويجعله رمز كبريائه.**

**كما لم تتوقف الزنجية عند ذلك الاعتزاز بل تجاوزته (في العديد من الأحيان) لإنكار ما للآخرين من قيم ومفاهيم. وهو ما عبر عنه العديد من منضريها فالمفكر والشاتعر الزنجي (ليون دامانس) كان يقول: لن يكون الأبيض زنجياً قط.... لأن الجمال أسود والحكمة سوداء والسلام أسود.. والحياة سوداء.**

**وأنكر ذلك على الأوربيين الذين احتقروا اللون الأسود(27) ويزداد التعصب لحد اعتبار (الإله) إلى أسود كما قال الشاعر الغاني R. E. Armatto(28). كما بالغ "د. كوجير أجيري" من غانا بقوله: إذا أراد الله إعادتي إلى الأرض بعد الموت وسألني أتفضل أن ترجع أسود أم أبيض؟ أجيبه: "من فضلك أرسلني أسود بقدر ما تستطيع من سواد"(29).**

**أما "سنجور" فقد منح (الزنوجة) حقيقة شبه أسطورية وأكد إنها هي "الإنسانية" ، "ونحن حملة رسالة غير عادية لا يمكن للآخرين أن يحملوها"(30).**

## **3-3-2 التفاعل الثقافي مع القيم الأوربية**

**حيث يرى سنجور إن الزنوجة لا تتعارض مع القيم الأوربية، وإنما تكمل تلك القيم، ومن واجب المدافعين عن الزنوجة تمثل القيم الأوربية لإغناء وتنشيط القيم الراكدة في الزنوجة. ويعتقد منضروا الزنجية إن القيم الأفريقية أخصبت حضارات أوربا القديمة، أو مدتها "بقوة الانفعال المعروفة عن الأفريقي، وهي قوة لطاقة المحبة والدفئ الإنسانيين الذين مكانا تلك الحضارات القديمة من حسن وقوة التعبير عن نفسها"(31).**

**وفي ضوء الثورة التكنولوجية، يجد منضروا الزنجية الرغبة الملحة لدى الأفارقة للحاق بركب الحضارة والتمدن، وبما يكفل التوازن والتوفيق بين التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الصالة الأفريقية والإيمان بحضارتها(32).**

###### 3-3-3 تغلب العوامل الثقافية على ما سواها الاقتصادية والسياسية

**اعتبر سنجور إن الزنوجة هي حركة ثقافية تمثل بداية لنهضة أفريقيا، وهي كباقي الحركات التي عرفتها أوربا في مستهل نهضتها، كما أعطى الأولوية للاعتبارات الثقافية على الاقتصادية والسياسية في عمليات التغيير والتطور، ويرى سنجور إن الأسلوب الصحيح للتعبير عن المادية، هو رفض القوالب الجاهزة، وفي أي تطبيق اشتراكي ينبغي عدم إعطاء الأولوية للمادية، بل للإنسان بصفته هدف كل تطور، ونادى بالبحث أسلوب (ماوتسي تونغ) عن قالب من نوع خاص يلائم أفريقيا السوداء، مع التأكيد على الاعتبارات الثقافية وترجيحها على الاقتصادية والسياسية، والاهتمام بالقيم الروحية وإحلال الإنسان في المقام الأول(33).**

###### 3-3-4 ارتباط التغيير الاجتماعي بالأطر الثقافية

* **تأكيد قيم الحضارة الزنجية، من خلال تحقيق التكامل بين القيم الزنجية والعالم المعاصر، وهو ما أشار إليه سنجور بقوله "ينبغي أن نلهم العالم بقيم ماضينا" (34).**
* **ارتكاز التضامن الاجتماعي على الهوية الثقافية والاجتماعية. فالأفارقة قبل استعمارهم أبناء طبقة واحدة يسودها التلاحم بكافة أنماطه. فلم يكن الشيوخ مستغلين للجماهير، والأخيرة لا تنظر لهم كمستبدين بل كمدافعين وملبين لحاجاتها، ويرى سنجور إن المجتمع الأفريقي يرتكز على الجماعة أكثر من ارتكازه على الفرد. فلا يستطيع الفرد تأكيد أصالته والتعبير عن هويته إلا من خلال المجتمع، ومن خلال اتحاده مع الآخرين.**
* **السعي لتحقيق مجتمع "الثقافة الرفيعة" فالزنوجة لدى دعاتها، أداة نضال وطريقة تواصل بين الزنوج ودفاع عن واقع الثقافة الزنجية، ورفض الاندماج الثقافي الذي يهدد بإبادة حقيبقية لثقافة الإنسان الأسود، فالثقافة الزنجية كما يقول هي مشروع حياة وإنسان (35)، كما أكد سنجور إنها مشروع وصل تتلاقى مع تيارات الفكر المعاصر وتؤمن بضرورة الانفتاح وإلى أحسن ما في العقل الأوربي، وبصفة خاصة إلى أحسن ما فــــــي الفكر الفرنسي. وبقدر حاجتنا إلى روح المنهج والتنظيم، نبقى متأصلين في ترابنا(36)، وإن الاهتمام بالتكنولوجيا والإنتاج، ينبغي أن لا ينسينا الهدف المطلق – كما يقول سنجور – وهو خلق مجتمع الثقافة الرفيعة، وإن مجتمع الوفرة المادية لا يرضينا لأنه عالم ميت لا يستحق أن يعيش فيه الإنسان(37).**
* **إلغاء تهمية الانحطاط، وإزالة الصورة السلبية للزنجي، وذلك من خلال العمل على إزالة كل ما علق بالأذهان عن الزنجي، خصوصاً ما علق في العقل الأوربي للحط من قدر الزنوج ثقافياً وحضارياً، إذ أصبح الزنجي قريناً للتخلف والبدائية، وهو ما يبرر الرق سابقاً والاستعمار المباشر وغير المباشر (ثقافياً وإعلامياً) لاحقاً(38).**
* **العمل على بلوغ مجتمع (الكفاية): إذ أكد سنجور إنه أصبحت لا تعتمد على (الحق) بل على الكفاية الضرورية للدول النامية في المرحلة الحالية(39). والمنهج لبلوغ مجتمع الكفاية هو : الاشتراكية الأفريقية التي توحد بين الاشتراكية الأوربية والقومية الأفريقية والشخصية والثقافة الزنجية(40). ومهمة الزعماء أكبر وهي زيادة ثروة شعوبهم، وإن إعادة توزيع الثروة ليست عملية ذات جدوى، عندما تكون النخبة صغيرة العدد جداً. والاقتصاد يخضع لسيطرة الدولة وأصحاب المشروعات الخاصة قليلون(41). فتقرير "فيليب راند" كما يقول الأستاذ الدكتور "حميد الجميلي" الموسوم بـ(برنامج الشمال والجنوب من أجل البقاء عام 1980) إن الكنـزية العالمية لن تقدم حلاً عاجلاً لمشاكل التخلف والتبعية للبلدان المتخلفة.**
* **خصوصية أسلوب التنمية: وذلك بإعتماد العديد من الأسس: -** 
  + **اعتماد التخطيط المستند على أحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا**
  + **توفير الحافز للصناعة عن طريق التدخل المباشر للدولة في الصناعة. وبما أن غالبية دول أفريقيا لا تتمكن من توفير رأس المال اللازم للتنمية محلياً، يلزم تهيئة الظروف المؤاتية لجذب المستثمرين الأجانب(42).**
  + **التنمية الاقتصادية تعتمد على النخبة ذات الثقافة الغربية وأداتها السياسية المتمثلة بالحزب(43).**
  + **الإدراك بأن نظام الزراعة المتطورة يشكل إسهاماً رئيسياً من أجل التنمية الاقتصادية وإن إحدى وسائله الرئيسية هي الإحياء الريفي (Animation) الذي يتضمن خلق مراكز تنمية جماعية في كل انحاء السنغال(44).**
* **رفض صورة الدولة التابعة لقوة خارجية، إذ يجب أن تتم عمليات التغيير والبناءالاجتماعي بعيداً عن التبعية للدول الاستعمارية. واتباع سياسة خارجية قائمة على مبدأ عدم الانحياز. ولحداثة استغلال دول القارة، ينبغي الابتعاد عن الدول الكبرى، خشية "استخدامها" كأداة في لعبة السياسة الدولية(45).**

**3-4 الجوانب التطبيقية (تجربة سنجور)**

**بالرغم من إن الزنوجة كنظرية، حرصت أن تكون تعبيراً وتجسيداً للقيم الحضارية والثقافية للإنسان الأسود، وأكدت عمق ارتباطها بالقارة الأفريقية قيماً وتراثاً، إلا إن ذلك لم يحقق انسجاماً واضحاً بين الفكرة أو فروض النظرية، وبين تطبيقاتها. خصوصاً في المغالاة بالتركيز على الصفات العنصرية للجنس الأسود، والتركيز على النخبة دون الجماهير، من جهة، ومن جهة أخرى، وإن كانت النظرية قد أسهمت في ترسيخ بعض القيم الثقافية والحضارية للأفريقي، وتأكيد بعض جوانب هويته الثقافية، وخلقت في نفسه دوافع الرفض لكل ماهو غريب وسلبي عن تراث وقيم أفريقيا، إلا إن انغلاق النظرية على نفسها عنصرياً، لا يرشحها لأن تكون نظرية للجماهير الأفريقية، وسنشير إلى بعض المثالب التي انتابت النظرية من خلال التطبيق:**

3-4-1 موقف العداء من أنظمة التحرر الوطني الأفريقي

**إذ تبين ذلك من خلال محاولات السنغال (التي سادت بالنظرية) المتكررة للانقضاض على أنظمة الحكم الوطنية في أفريقيا، كمحاولتها استبدال نظام الحكم في غينيا، فقد استهدفت وقتها الإطاحة بنظام حكم الرئيس (أحمد سيكوتوري) الذي وصف بنه حكم اليسار الوطني، لإيقاف محاولات غينيا المستمرة في انتهاج سياسة معادية للاستعمار والعنصرية، وقد ثبت اشتراك البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية في إعداد وتمويل المرتزقة بالتواطؤ مع بعض الدول المحيطة بغينيا، ومنها السنغال، وكشف كل ذلك الشكاوى الموثقة والمقدمة من غينيا إلى مجلس الأمن الدولي. هذا فضلاً عن خرق السنغال لتوصيات مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في متروفيا عام 1972 (46).**

**إن مثل هذه المواقف، أكدت أولاً: إن الزنوجة لم تتعمق لتشمل المضمون الثوري للاستقلال السياسي، فقد أكدت النظرية على الانعزال وخرافة التمييز، فهي لم تسهم في دعم العمل التحرري والوحدوي في القارة(47).**

**كما أكدت ثانياً: على إن السنغال التي تبنت نظرية الزنوجة، وقفت أمام دول القارة موقف الاتهام والتورط في محاولات قلب أنظمة حكم وطنية وتحررية، خصوصاً في إحدى الدول الزنجية أيضاً(48).**

3-4-2 موقف التأييد للكيان الصهيوني

**إن الدول التي تبنت النظرية، خصوصاً السنغال تعاطفت مع الكيان الصهيوني في شتى المناسبات، ولا أدل من ذلك تصريحات الرئيس السنغالي "ليوبولدسيدر سنجور" قبل حرب تشرين 1973، وتبنيه لدعوات الكيان الصهيوني بضرورة فرض المفاوضات على العرب، فضلاً عن تصريحاته المؤيدة للصهيونية، والموقف المتحيز لأجهزة الإعلام السنغالية(49). ولا ريب إن هذا الموقف لم ينشأ من فراغ، بل من خلال التوافق الآيديولوجي بين النظريتين (الزنوجـــــــة والصهيونية)، ارتبطت بخيال تاريخي، وأسهمت فيما بعد الاستيلاء على ليبريا (50)، فالنظريتان دعت لشعار "العودة" ونقاء السلالة و "الشعب المختار"(51). أكد ذلك التوافق المساعدات التي تلقتها السنغال من الكيان الصهيوني(52).**

**هذا فضلاً عن تحدي الكيان الصهيوني لمنظمة الوحدة الأفريقية وشعوبها، والتنسيق مع العنصريين البيض في اتحاد جنوب أفريقيا ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والتي جزء منها في قارة أفريقيا.**

3-4-3 الدعوة للتعاون مع الأحزاب الديمقراطية في أروبا الغربية

**فبدلاً من أن يقوم سنجور بالتعاون والتضامن مع الدول الأفريقية وتعزيز نضالها، يقترح تأسيس منظمة عامة تضم جميع الأحزاب الديمقراطية الأوربية، وإجراء حوار دائم معها، تلك الأحزاب التي أيدت أنظمة الحكم العنصرية، مثل موقف حزب العمال البريطاني، الذي أسهم بتسليم الأغلبية الأفريقية في زمبابوي لحكم عنصري غير شرعي، والموقف العدائي الذي اتخذته الأحزاب الاشتراكية الفرنسية من القضايا العربية عام 1956، وثورة الجزائر. إضافة إلى تأييد تلك الأحزاب لأنظمة الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا، وتأييد الكيان الصهيوني، وموقف الحزب الاشتراكي الألماني (الغربي) سابقاً المؤيد للكيان الصهيوني. وبالرغم من كل ذلك نجد أن سنجور اقترح إنشاء منظمة للتعاون مع تلك الأحزاب(53). ويرجع كل ذلك إلى الميول الليبرالية لنظرية الزنوجة ونـزعتها العنصرية.**

4- خاتمـــة

**تبين لنا من خلال ما تقدم إن النظرية السياسية هي الدراسة التجريبية التي تسمح باكتشاف قواعد التحكم في النشاط والتطور السياسي، كما إنها تقوم على التحليل الواقعي للحقيقة السياسية، وتشمل كافة أنواع النشاط والتطور السياسي فردياً كان أم جماعياً، وهي نظرية مركبة، إذ إنها لا تتوقف عند ما هو قائم، بل تتعداه إلى التنبؤ . فالنظرية السياسية للتحقق من الوقائع ثم تفسرها، ولذلك تلجأ إلى وضع افتراضات، بل التأكد منها، تصبح قوانين.**

**أما المذهب السياسي فيقيم الظواهر (سلبياً أو إيجابياً) وفق قيمة أو شعار معين، مبيناً السبل التي ينبغي اتباعها لتأمين سعادة المواطنين أو سلطات الدولة. أما الفكر السياسي فهو أكثر عمومية من النظرية السياسية، لأنه ليس أكثر من التأملات التي ترد بصدد الظاهرة السياسية، رغم إن القاسم المشترك بينهما الاهتمام بالسلطة وتعددت أنماط النظرية السياسية في العالم الثالث تبعاً لتعدد أممه وثقافاته وحضاراته. وارتبطت فروضها وحلولها تبعاً لتعدد تلك القيم والثقافات، إلا إنها جميعاً التقت بالمعاناة من الاستغلال الخارجي والطبقات التي ارتبطت به في الداخل. وكان لبعض تلك النظريات تناغماً وانسجاماً مع واقعها، فيما اعتمد بعضها الآخر حلولاً جاهزة من واقع آخر كلاً أو جزءاً، فالغاندية اعتمدت اللاعنف كبرنامج لتغيير العلاقات مع بريطانيا (الدولة المحتلة). والبحث عن المراكز البديلة للسلطة التي تتقف مع اللاعنف –فليس المطلوب قتل ملاك الأراضي – كما يقول غاندي – بل تحويل العلاقة بينهم وبين الجماهير إلى سيء أكثر صفاءً.**

**أما الماوية فترى إن مبادئ الماركسية يجب أن تخضع في العديد من فروضها إلى التغيير لتتلائم مع واقع الصين. وشدد "ماوتسي تونغ" على إن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تتوقف عند الجبهة الاقتصادية. ويجب أن تكون هناك ثورة اشتراكية عامة في المجالات السياسية والاقتصادية والآيديولوجية والثقافية.**

**ولعل من ابرز فروض الرؤى القومية، إن الوطن العربي، والعالم الثالث برمته يعيش عملية صراع مستمر مع تحديه الخارجي، وصراع مع تحديه الداخلي، صراع من اجل تأكيد الذات والهوية الثقافية. ووضعت فروضها الأخرى حلولاً لمشكلات الواقع العربي في التخلف والتجزئة والاضطهاد ومواجهة الهجمة الصهيونية على الأمة العربية. واستشرفت صورة مستقبل الوطن العربي.**

**وفيما يخص النظرية السياسية في غرب أفريقيا، مدار بحثنا، فقد بدأت فروضها بالتبلور والظهور مع بدايات القرن العشرين، وعبرت عن تحد ورد فعل ضد الاضطهاد والتمييز، أسهم في صياغة النظرية مفكرون من داخل القارة السوداء وعواصم أوربية كباريس، وجزر البحر الكاريبي... ووردت أغلب تلك الصياغات بإطار ثقافي من خلال الشعر (وباللغة الفرنسية) فضلاص عن خطب الرئيس السنغالي سنجور، والذي كانت بلاده مجالاً مهماً لتطبيق فروض النظرية.**

**كما أسهمت العديد من المتغيرات في خلق تأثيرات متباينة في تحديد فروض النظرية لعل من أبرزها: الشعور بالذل، وسياسة الاندماج والغزو الثقافي التي اعتمدتها الدول الأوربية التي استعمرت بلدان القارة الأفريقية. إن الاعتزاز بالتراث والبحث عن الهوية الثقافية يعد من أبرز فروض النظرية، كرد فعل للامتهان الذي تعرض له الأفريقي إلا إن ذلك الاعتزاز تجاوز الحد المسموح به، فأنكر على الآخرين من قيم، وهي في كل الأحوال لا ترقى للقيم السوداء، والادعاء بحمل رسلة غير عادية لا يمكن للآخرين أن يحملوها، كما قال سنجور فكان الرد على العنصرية البيضاء بعنصرية سوداء.**

**وكان الفرض الثاني: التفاعل مع القيم الأوربية لتنشيط القيم الراكدة في الزنوجة، لأن القيم الثقافية الأفريقية، كما يعتقد منظروا الزنوجة أخصبت حضرات أوربا القديمة، بقوة الانفعال وطاقة المحبة والدفء الإنسانيين، فضلاً عن تغلب العوامل الثقافية على الاقتصادية والسياسية، كفرض ثالث، ثم ربط عمليات التغيير الاجتماعي في أفريقيا بعدة أسس، لعل من أبرزها: تأكيد قيم الثقافة والحضارة الزنجية، والتضامن الاجتماعي، وتحقق مجتمع "الثقافة الرفيعة" وتحقيق مجتمع "الكفاية" ... وغيرها.**

**إن الجوانب التطبيقية لفروض النظرية في الساحة السنغالية (عهد الرئيس سنجور) أوضحت العديد من المثالب، فقد انغلقت النظرية على نفسها عنصرياً، وانتابتها العديد من السلبيات، لعل من أبرزها: موقف العداء من أنظمة التحرر الوطني الأفريقي، وموقف التأييد للكيان الصهيوني والتشبه بالصهيونية السوداء برفع شعاري (العودة) و (الشعب المختار) ثم الاستيلاء على ليبريا، وتسمية عاصمتها منروفيا تيمنا بالزعيم الأمريكي "مونرو". هذا فضلاً عن موقفها من أحزاب أوربا الغربية ودعوتها للتعاون مع تلك الحزاب التي قادت الحكومات المستعمرة لبلدان العالم الثالث.**

الهوامش

1. **أنظر وقارن مع: أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر، الجزء الأول، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966، ص12-13. وكذلك د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص33-35.**
2. **أنظر وقارن مع: أ.م. جود، النظرية السياسية الحديثة، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، 1963، ص4-5. وكذلك د. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص45-47. وأنظر د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي الحديث، الجزء الأول، جامعة بغداد، بالرونيو، 1987/1988، ص3، ص9-11.**
3. **قارن مع د. حسن صعب، علم السياسة، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1977، ص49.**
4. **في التمييز بين النظرية السياسية والفكر السياسي والمصطلحات المقاربة الأخرى، أنظر: جان ميتو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1986، ص29-34. وأنظر د. عبد الرضا الطعان، د. صادق الأسود، مدخل إلى علم السياسة، جامعة بغداد، 1986، ص143 وما بعدها.**
5. **نقلاً عن د محمد نصر مهنا، النظرية السياسية في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 16983، ص19. وقارن مع د. صادق الأسود، محلل علم السياسة، جامعة بغداد، 1986، ص143-149.**
6. **أنظر وقارن مع د. حسن صعب، مصدر سبق ذكره، ص50-51.**
7. **أنظر: د. علي أحمد عبد القادر، مقدمة في النظرية السياسية، الطبعة الثالثة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986، ص79و 83. وكذلك : جان ميتو، مصدر سبق ذكره، ص32-34.**
8. **د. محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره، ص241-243.**
9. **نفس المصدر، ص245-256.**
10. **الفروض النظرية الماركسية، أنظر د. علي أحمد عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص46-49. وكذلك د. محمد نصر مهنا، مصدر سبق ذكره، ص221-222.وكذلك أ.م. جود، مصدر سبق ذكره، ص121-127.**
11. **أنظر د. محمد نصر مهنا، مصدر سبق ذكره، ص228-232.**
12. **نفس المصدر ، ص232-237.**
13. **كالثورة العارمة في (هاييتي) عام 1791، والتي تمخض عنها استغلال هاييتي كأول جمهورية سوداء عام 1804. فضلاً عن المؤتمرات: كالمؤتمر الأول للجامعة الأفريقيــــة فــــي لندن عـــام 1900، ومؤتمر نياجارا الأول عام 1905 الذي دعا إليه د. دي يوا، وعقدت مؤتمرات أخرى عام 1906، 1907 ثم تألقت الجمعية الوطنية لتقدم المليونين عام 1911، أنظر في ذلك د. محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، دراسات في الأحزاب والنظم والنظريات السياسية، مكتبة الفكر، ليبيا، 1974، ص117-118. د. كريمة عبد الرحيم حسن، تطور مفهوم الجامعة الأفريقية، بالرونيو، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1983، ص8-11.**
14. **لم تدم تلك التأثيرات لمدة طويلة، إذ أصبح الماركسيون يمثلون الأقلية في صحيفة الوجود الأفريقي، د. محمد محمود ربيع، مصدر سبق ذكره، ص120.**
15. **أنظر د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، المجلس الوطتني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1980 ص209-210.**
16. **ب.س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جمال، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1980 ص296-297.**
17. **جمال محمد أحمد، مطالعات في الشؤون الأفريقية، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ، ص87.**
18. **أنظر د. محمد متولي، أفريقيا والسيطرة الغربية، مكتبة المعارف الحديثة، جامعة المينا بمصر، 1981، ص9. وكذلك اوتسكو، العرقية إزاء العلم ترجمة انطوان بطرس خوري، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ، ص51-52. ويقدر د. محمد متولي الرقيق الذين تم نقلهم حتى بداية القرن (19) حوال (60) مليون شخص مات منهم (20) مليون في الطريق.**
19. **أنظر جاك دوديس، جذور الثورة الأفريقية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص140-141.**
20. **أنظر أحمد طاهر، أفريقيا فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص105-106.**
21. **د. محمد متولي، مصدر سبق ذكره ص12.**
22. **الموسوعة الصغيرة (258)، الشعر الزنجي الأفريقي باللغة الفرنسية (أنطولوجيا)، ترجمة رشيدة التركي، بغداد، 1986، ص39.**
23. **نفس المصدر، ص120-121.**
24. **المصدر السابق، ص5، 10، 13، وللمزيد جمال محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص111.**
25. **ب.س. لويد مصدر سبق ذكره، ص303. وعندما تسلم هتلر الحكم عام 1933 يتساءل سنجور (والزنوج ياسيد أدولف هتلر؟ يجيبه .... الزنوج.. أخ لم أكن أدري إنهم بشر)، الموسوعة الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص17-18.**
26. **الموسوعة، مصدر سبق ذكره، ص48-49.**
27. **وهو ما أكده أحد منضري الزنوجة (ايمي سيزار) في قصيدة كتبها عن العودة إلى (أرض الميعاد). أنظر في ذلك د. عبد العزيز كامل، دراسات في أفريقيا المعاصرة، دار القلم، القاهرة، بدون تاريخ، ص198. وفي كل ما تقدم أنظر د. محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص191-192.**
28. **د. محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص195.**
29. **نفس المصدر، ص194.**
30. **المصدر السابق، ص214.**
31. **أنظر د محمد محمود ربيع، مصدر سبق ذكره، ص135-139.**
32. **نفس المصدر ، ص140-142.**
33. **المصدر السابق، ص152-161.**
34. **ب.س. لويد، مصدر سبق ذكره، ص310-311.**
35. **أنظر الموسوعة الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص45-46، 61-62. وكذلك دنيز ولم، الحضارات الأفريقية، ترجمة نسيم نصر، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص85 وما بعدها.**
36. **أنظر وقارن مع د. أمين أسير، مصدر سبق ذكره، ص23. وكذلك مع د. عبد العزيز كامل، مصدر سبق ذكره، ص198.**
37. **د. محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص223.**
38. **قارن مع نفس المصدر، ص192.**
39. **المصدر السابق، ص222.**
40. **ب.س. لويد، مصدر سبق ذكره، ص312.**
41. **قارن مع ما يرى لويد، نفس المصدر، ص304-305. وقارن مع: أ.د. حميد الجميلي دراسات في الأوضاع الاقتصادية المعاصرة لعالم الجنوب، دار الشؤون العامة، بغداد، 2001، ص69-70.**
42. **د. محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص222 وكذلك ب.س لويد، ص305.**
43. **ب.س. لويد، ص305، 311-312.**
44. **نفس المصدر، ص306-312.**
45. **المصدر السابق، ص306.**
46. **د. محمد محمود ربيع ، مصدر سبق ذكره، ص192-193.**
47. **أنظر د. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، الجزء الثاني، بالرونيو، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1988، ص5-6.**
48. **أنظر د. محمد محمود ربيع، مصدر سبق ذكره، ص194.**
49. **نفس المصدر، ص194-196.**
50. **قارن مع: محمد عبد العزيز اسحق، نهضة أفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1971، ص203-205.**
51. **أنظر د. كريمة عبد الرحم حسن، مصدر سبق ذكره، ص13-19. وكذلك: مادهو بانيكار، مصدر سبق ذكره، ص139-144. وكذلك د. عبد العزيز كامل، مصدر سبق ذكره، ص193.**
52. **أنظر د. محمد محمود ربيع، مصدر سبق ذكره، ص195.**
53. **نفس المصدر، ص196-200.**

أهمية الأمن وحماية البيئة في الوطن العربي

**أ.د. المهندس حيدر كمونة[[2]](#footnote-3)\***

# **1- المقدمـــة**

**إن عملية التأثيرعلى البيئة، تعتبر من الملامح البارزة على امتداد التاريخ، بالرغم من غن الإنسان لم يفطن إلى خطورة هذه التجاوزات حتى عهد قريب، والسبب في ذلك إن بدلائية وسائل العمل، قد وضعت قيوداً على عمليات التغيير والإجهاد الذي يصيب البيئة، بحيث إن نظام التوازن البيئي، كان قادراً على استيعاب هذه العمليات بصورة تلقائية.**

**إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات الزراعة والتصنيع والنقل....الخ أدت إلى إدخال أنواع جديدة من اشكال الحياة إلى كوكب الأرض، مما قد يؤدي إلى تغيير سبل التطور فيه، وأدت هذه التغيرات غلى تشابك عمليات التنمية الاقتصادية والبيئة، بطرق معقدة، بحيث أصبح من الصعوبة استيعاب واحتواء عمليات التغيرات السريعة، التي تطرأ على البيئة في مختلف المجالات. ولذلك أصبح اهتمام العالم منصباً على التفكير بسبل حماية البيئة من عمليات الاستنزاف والإضرار في استغلال الموارد، التي باتت تشكل خطراً على مستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبشرية.**

**إن المخاوف من جراء عمليات التلوث من قبل ظواهر عديدة مثل اتساع ثقب الأوزون، أو ظاهرة البيوت الزجاجية، واحتمالات ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، وما يترتب علبى ذلك من تهديد الفيضانات لمساحات كبيرة من الأراضي، إضافة إلى المشاكل اليومية لتلوث الماء والهواء والتربة، والضجيج، وهي غنية عن التعريف، كل ذلك جعل المختصين يذهبون إلى حد التنبؤ بأن مستقبل حياة البشرية في هذا الكون باتت في خطر حقيقي.**

**ويعاني المواطن العربي من العديد من المشاكل البيئية، والتي تتفاقم بسرعة مع مرور الزمن نتيجة لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها، ويمكن القول إن هناك بعض المشكلات التي تعتبر بحكم طبيعتها، ذات أبعاد خطيرة، ويفترض أن تحتل جانب الأولوية في الاهتمام، وضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجتها أو محاولة الحد من آثارها السلبية.**

**وتعد مشكلة النمو السكاني في مقدمة هذه المشاكل التي يمكن أن تتطور في القرن الحادي والعشرين، حيث ينمو السكان في كثير من البلدان العربية بوتائر لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة تحملها، إضافة إلى ما تولده من ضغوط في مجالات السكن والعناية الصخحية، والطاقة، والمياه، والخدمات المختلفة.. وغيرها من المتطلبات الأساسية.**

**فلقد تضاعف عدد سكان الوطن العربي أكثر من 3 مرات ما بين عامي 1950-1995 (من 74 مليون إلى أكثر من 256 مليون نسمة)، وبمعدل زيادة سنوية 2.8 –3.0% وبموجب هذا المعدل يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوال 500 مليون نسمة مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.**

**ونتيجة للضغوط التي تولدها الزيادة السكانية، تزداد مشكلات الإجهاد البيئي، بسبب التفريط في استغلال الموارد، وعمليات التنمية غير المستديمة وذلك من أجل سد حاجة المتطلبات السكانية، مع العلم إن الموارد البيئية تمتاز بمحدوديتها، وقابليتها التجديد فيها لتواكب عمليات التغيير هذه، ويمكن القول إن مشكلة النمو السكاني هذه سوف تلقي بظلالها على جوانب عديدة في توفير الحاجات الأساسية من المساكن والمياه الصالحة للشرب والأمن الغذائي والخدمات، وتزيد من الضغوط على هذه المتطلبات، وخلاصة القول إن الكثير من الموارد الأساسية في البيئة العربية، لا يمكن أن تستجيب لمتطلبات النمو السكاني في المستقبل القريب.**

**ويعتبر التصحر مشكلة أخرى تؤثر في مستقبل الزراعة في الوطن العربي، فهناك الكثير من أراضي الأردن، واليمن، والعراق، والسودان، هي معرضة إلى هذا الخطر، كما يعاني الوطن العربي من مشكلة تحويل مساحات هائلة من الأراضي إلى مباني، وفقدان كميات كبيرة من الغابات، التي يتم إزالتها لغرض إحلال أراضي الزراعة محلها، ولقد انخفض نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية، من 0.54 هكتار في عام 1970 إلى 0.27 هكتار عام 1985، ويتوقع أن تقل إلى 0.2 مع بداية القرن الواحد والعشرين.**

**وتكتنف المياه العربية مشاكل عديدة، بسبب عوامل عديدة منها ما يتعلق بالمناخ (سقوط الأمطار والثلوج وعوامل التبخر) أو بسبب وقوع مواردها خارج الحدود العربية، إضافة إلى اطماع الدول المجاورة تجاه هذا المورد بسبب افتقار هذه الدول إلى مواد اساسية مثل النفط.**

**ويتوقع أن ينخفض نصيب الفـــــرد العربي من المياه بين عامي (2000-2025) بنحو (30-50%) وعندئذ تزداد نسبة سكان الوطن العربي الواقعين تحت خط الفقر المائي، ليبلغ حوالي 90% إضافة على المخاطر الأمنية السياسية التي تخيم على الساحة العربية من جراء السياسة المائية لدول الجوار وبخاصة تركيا و(إسرائيل) .**

**وهناك مشكلة تلوث الهواء التي ترتبط بوجود المصانع القديمة أو بسبب تصدير الصناعات أو التكنولوجيا الملوثة من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية، وذلك بسبب إن شركات هذه المصانع تتهرب من القوانين الصارمة في بلدانها في حين يمكن أن تجد لها مجالات في بعض الدول الأخرى بسبب ضعف التشريعات البيئية في هذه الدول، حيث تقوم هذه الشركات بإقامة مصانع ذات تحسينات وإجراءات حماية بيئية أقل بكثـــــــير من مثيلاتها في البلدان المتقدمة أو المصانع الأم، وتعبر حادثة (بوبابل الهندية) التي أودت بحياة (2000) شخص تقريباً، مثالاً على هذه الظاهرة.**

**وبالإضافة إلى مشاكل البيئة الطبيعية أعلاه، يمكن أن تقضي بعض مشكلات التلوث أو استنزاف المواد، أو نقص المياه إلى ما يسمى بمشكلات البيئة الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة لعوامل مثل، التحول الاجتماعي أو الهجرة، أو التفاوت الطبقي، إضافة غلى المشكلات الصجحية الناتجة من الضغوط النفسية والبدنية التي تسببها الضغوط الاجتماعية، وما إلى ذلك من المشكلات التي تعاني منها كثير من المراكز الحضرية الكبيرة في الوطن العربي.**

**ففي مدينة القاهرة مثلاً، يلجأ مئات الآلاف من المشردين للسكن في المقابر بعد اليأس من العثور على ملجأ يأويهم ويواجه المهاجرون، من الريف إلى المدينة في كثير من الأحوال مشكلات عديدة، تتعلق بالبطالة وسوء التغذية، والفقر، وفي هذه الظروف كثيراً ما يعاني المجتمع من عوامل التفكك الاجتماعي والتحلل الشخصي قد تؤدي إلى الانحراف والجريمة، إضافة إلى خطر الإصابة بمختلف الأمراض العقلية.**

**وعلى هذا الأساس فلا بد أن تكون هناك إجراءات سريعة للحد من تأثير هذه الظواهر البيئية، قبل أن تتطور هذه المشاكل وتهدد مستقبل الأجيال القادمة ويجب أن لا تتوقف هذه الإجراءات، عند حدود المعالجات المحلية والمبادرات الفردية، بل هناك ضرورة إلى تكثيف وتنسيق الجهود على الصعيد القومي، وذلك بسبب الطبيعة المتكاملة والمتشابكة لهذه المشاكل، ويجب أن تكون هناك حلول وإجراءات تستند إلى أسس استراتيجية قومية للتعامل مع البيئة، على أساس الإمكانيات البيئية المتوفرة، ومحدودية الموارد، وتأخذ بنظر الاعتبار، أهمية ومخاطر التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنطوي على المتغيرات البيئية وذلك في الجوانب الطبيعية والاجتماعية والتقنية التي يمر بها العالم والوطن العربي بصورة خاصة.**

### 2- الأوضاع البيئية في الوطن العربي

**إن المتتبع لما يحدث في المجتمع العربي يجد إن البيئة العربية تعاني من مخاطر عديدة، تبدأ بالاستخدام الشديد لمصادر الثروة الطبيعية، مسبباً تحطيم النظم البيئية الطبيعية، إذ إننا نضغط على البيئة إلى حدود تفوق قدراتها على الإصلاح، فمنذ الثورة الصناعية، نضاعف سكان الدول العربية في الفترة من 1960 إلى 1985م من 94.5 مليون إلى 187.8 مليون نسمة، ليصل عددهم عام 1993 إلى 240 مليون نسمة، وازداد الإنتاج الزراعي في الدول العربية أكثر من 100 مرة في أثنا وخمسين عاماً الأخيرة، وبالرغم من ذلك فإن 99% من أراضي الأردن معرضة لدرجات متفاوتة من التصحر، يليها اليمن حيث إن 97% من أراضيه معرضة للتصحر، ويليها العراق، الذي تعاني أراضيه من نفس المشكلة وبدرجات متفاوتة(1).**

**ولقد فقدت الأمة العربية، خلال خمسين عاماً الماضية، كميات هائلة من أجود الأراضي الزراعية التي حولت إلى مبان، كما فقدت كمية كبيرة من الغابات التي أزيلت لإحلال أراضي زراعية أو مراع، وكان نصيب الفرد العربي عام 1970 من الأراضي المزروعة هو 0.54 هكتار، أصبح 0.27 في عام 1985، ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة مع بداية القرن الحالي.**

**ويبلغ احتياطي النفط في الدول العربية 400 مليار برميل، وقدرت صادرات النفط بما يعادل حوالي 14 مليون برميل، وبهذا تتعرض إحدى الثرورات غير المتجددة للزوال، بينما يحاول الغرب الاحتفاظ بمخزونه النفطي لفترة طويلة.**

**وقد ازداد استهلاك البشر للمياه، إلى درجة إن نصيب الفرد من هذه المياه سوف يقل إلى نصف ما كان عليه عام 1970، إن كفاية استهلاك الموارد المائية في قطاع الاستهلاك المنزلي وفي الري تتراوح بين 40-5%، وبالرغ من ذلك فإن هناك نقصاً شديداً في المياه، قد يؤدي حسب توقعات المختصين إلى كثر من حرب مياه في الوطن العربي.**

**ويكتنف المياه العربية جملة من المشاكل بسبب عدة عوامل، مثل المناخ في الوطن العربي أو الوجود النهري ووقوع منابع الأنهار خارج الحدود العربية، أو مشاكل التلوث... إضافة إلى ما تواجهه هذه الثروة المهمة من تحديات علمية مردها السياسات المائية التي تمارسها الدول المجاورة للوطن العربي، وسيتم توضيح هذه النقطة في موضوع الأمن المائي.**

**كما زاد استهلاك الفرد العربي من الكهرباء، ففي السعودية زاد بمقدر أربعة أضعاف، وخمسة أضعاف في الأردن، وستة أضعاف في عمان، وتسعة أضعاف في اليمن في الفترة من 1970-1980 مما زاد في انبعاث ملوثات الهواء إلى درجة كبيرة.**

**إن التغير في مواصفات الهواء في الوطن العربي واضح، فلقد تضاعف تركيز الملوثات عدة مرات بسبب نشاط انسان.**

**فلقد ارتفعت الزيادة في تركيز الميثان في بعض الأجواء العربية – بخاصة في الريف إلى أكثر من ضعفي ما تسمح به هيئة الصحة العالمية، وازدادت المشكلة عندما أثر تلوث الهواء في التربة والمياه العذبة، بل ثر في جميع مصادر المياة المسؤولة عن حياة جميع الكائنات الحية، وفي مقدمتها الإنسان العربي، وقد أوضحت التقارير على مستوى العالم العربي، إنه لا توجد عينة مياه شرب واحدة خالية من التلوث بالعناصر الثقيلة، كالرصاص والزنك... أو بالمواد الكيمياوية كالنترات أو النتريت أو المبيدات، فتلوث المياه وعدم وجود مياه صالحة للشرب، قد يسببان رفع حالات الإصابة بالفشل الكلوي والسرطان والفشل الكبدي.**

**ومشكلة تلوث المواد الغذائية في الوطن العربي، أصبحت تطفو على السطح، خاصة بعد ارتفاع اصوات العلماء، لمخاطر تلوث الغذاء على صحة المواطن العربي، وذلك أثر وجود الارتباط الواضح بين تلوث المواد الغذائية، وعدد حالات التخلف العقلي، وعدد حالات الإجهاض في النساء، وعدد حالات الأطفال المشوهين، إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر في الأجيال القادمة.**

**وفي الوطن العربي ملايين البشر هم تحت الفقر، وملايين يعانون الجوع، وهناك الملايين يعانون عدم توافر البيئة الصالحة للحياة، وملايين يعانون الأمرلاض البيئية، وأكثر من 70% من المواطنيين يعانون عدم توافر وسائل صرف صحي لهم.**

**وإذا أخذنا مقياس طول الحياة معيار لمستوى معيشة الفرد في الدول العربية، جدول رقم (1) نجد ئإن المواطن في الإمارات والكويت هو الذي يتمتع بمتوسط عمر أطول نظراً لارتفاع مستوى المعيشة. وبالرغم من ذلك فهو أقل بكثير منه في الدول المتقدمة(2).**

## **جدول (1) ترتيب البلدان العربية حسب مقياس طول الحياة**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **القطر** | **متوسط عمر الفرد بالأعوام** | **ت** | **القطر** | **متوسط عمر الفرد بالأعوام** |
| **1.** | **الصومال** | **47** | **6** | **الجزائر، السعودية، العراق** | **66** |
| **2.** | **السودان** | **52** | **7** | **لبنان** | **67** |
| **3.** | **اليمن** | **53** | **8** | **الأردن، تونس** | **68** |
| **4.** | **مصر** | **63** | **9** | **قطر** | **70** |
| **5.** | **ليبيا، مراكش** | **63** | **10** | **الإمارات، الكويت** | **74** |

**المصدر: محاضرات بيئية حول قضايا محلية وعالمية، مؤسسة فريدريش ناومان، الأردن، 1993.**

**ويعد معدل الإخصاب في الدول العربية، من أعلى المعدلات في العالم، فهو في اليمن 7.5 وفي عمان والسعودية 7.1 وليبيا 6.7 والصومال 6.6، والسودان وسوريا 6.3 والعراق 5.9 والجزائر 4.9 ومراكش 4.2 ومصر 4.**

**وتبو الأراضي الزراعية في أشد الحاجة إلى غعادة التأهيل وتنمية قدراتها عن طريق الاستخدام الأمثل، مع تقييم الموارد المائية السطحية والجوفية.**

**إن الاهتمام بمجال التعليم البيئي، والتوعية البيئية وادماج عناصر البيئة في التعليم العالي والصناعي والعام، ووضع برامج تدريبية للمتخصصين، أمور لم تجد طريقها إلى النور في كثير من الدول العربية، بدرجة تدعو إلى التفاؤل مع ضرورة أن تكون هناك تعبئة لجزء من الموارد للتنمية على المستوى القومي العربي، لتمويل برامج الحفاظ على البيئة، وتكوين شبكات العمل البيئي الوطني والإقليمي العربي.**

#### 3- مقومات الأمن وعوامل البيئة

**يعتمد الأمن البشري على ركنين أساسيين هما التحرر من الخوف، بتعزيز الأمن والطمأنينة للأفراد والجماعات والمجتمعات، أو التخلص من الفقر والجهل والمرض، بتعجيل عملية التنمية المستديمة.**

**ولا تنشأ التهديدات للأمن البشري من الصراع المسلح والقتال فحسب، ولكن أيضاً من التخلف والتجزئة والتبعية، لأن تفشي الفقر والعوز بين أعداد كبيرة من السكان كثيراً ما يفضي إلى الضعف والقلق الاجتماعي والاضطراب السياسي والإنفاق العسكري الكبير على الجيوش والتسليح المؤدي إلى تحويل الموارد من الاستثمارات الإنتاجية بما يعرقل عملية التنمية البشرية، ومن ثم يزيد من التهديدات البيئية للأمن البشري(3).**

**إن ثمة جوانب مهمة من قضايا تتصل مباشرة بمفهوم الموارد البيئية والتنمية المستديمة أي إن مفهوم الأمن بمعنى المخاطر السياسية والعسكرية التي تهدد السيادة القومية، ينبغي أن يتسع ليتضمن الآثار الناتجة من إجهاد البيئة – محلياً أو قومياً وعالمياً(4).**

**إن تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، وتداعي الأوهام، حول القضاء السريع على التخلف التكنولوجي والاقتصادي، والتذمر العام من ضعف عملية التنمية، وتعثرها تؤدي جميعاً إلى إثارة الاستياء وعدم الاطمئنــان مما يولد حركات سياسية واجتماعية تفضي إلى مزيد من العنف والإرهاب، وبالتالي الإخلال بالأمن(5).**

**وفي ضوء العلاقة بين الأمن والبيئة يمكننا القول بأن أهم التهديدات التي تواجه الأمن البشري (في الوطن العربي) يمكن حصرها في غطار العوامل التالية: الأمن السكاني، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، والأمن المائي، وسيتم شرح هذه الأنواع في ضوء المتغيرات البيئية في الوطن العربي.**

**3-1 الأمن السكاني**

**أ. النمو السكاني والموارد البيئية**

**في كثير من البلدان ينمو السكان بوتائر لا يمكن للموارد البيئية المتوفره تحملها، وتأثر تفوق أي إجراءات ممكنة في تحسين السكن والعناية الصحية، والأمن الغذائي، أو إمدادات الطاقة.**

**ولا تقتصر المسألة على أعداد الناس فحسب، بل علاقة هذه الأعداد بالموارد الببيئية المتاحة، لذلك تبقى معالجة مشكلة نمو السكان بالجهود اللازمة للقضاء على الفقر الواسع. وذلك لتأمين توفير الموارد بشكل أكثر إنصافاً، من جانب، ومن جانب آخر تحسين القدرات، وتنمية الوعي البشري في التعامل مع الموارد المتاحة.**

**إن اساليب التنمية السائدة في بعض القبائل والمجتمعات، يمكن أن تقدم للمجتمعات الحديثة، دروساً حول إدارة الموارد البيئية المعقدة للغابات، والجبال، والأراضي الجافة، وبعض هذه الشعوب الأصلية أصبحت مهددة بالإبادة الفعلية، بسبب التنمية القاسية التي لا يمكن السيطرة عليها.**

**في عام 1985 أضيف حوالي 80 مليون إنسان إلى سكان العالم، البالغ عددهم اربعة ملايين وثمنمائة مليون نسمة، وتستمر هذه العملية في كل سنة في الوقت الذي يظل فيه حجم الموارد الطبيعية اللازمة لمد هؤلاء السكان بأسباب الحياة محدوداً(6).**

**إن معدلات النمو الحالية للسكان، أخذت تضعف فعلاً من قدرة العديد من الحكومات على توفير التعليم والرعاية الصحية، والأمن الغذائي ورفع مستويات المعيشة لمحدودية الموارد وعدم مراعاة التنمية المستديمة، وبالتالي فإن من السهل أن تنعكس هذه العوامل بشكل مظاهر سلبية على جوانب الأمن في الدولة.**

**ب. النمو السكاني والأمن العربي**

**أضاف النمو السكاني السريع في البلاد العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحديات جديدة إلى إمكانيات تحقيق الأمن الوطني والقومي، وتتمثل هذه التحديات في التحضر السريع للبطالة المنتشرة، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، نقص الغذاء، وتفشي الفقر والأهم من ذلك التبعية الاقتصادية للدول الغربية، جميع هذه العوامل تزيد من الصعوبة في التغلب على المشكلات الأمنية التي تواجه المجتمع.**

**ودخلت البلاد العربية مرحلة النمو السريع وذلك بسبب انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات الولادة عالية.**

**ولقــــــد تضاعف عدد السكـــان أكثر من 3 مرات ما بين 1950-1995 من )74) مليون إلى أكثر من (256) مليون نسمة، بمعدلات زيادة سنوية 2.8-3.0%، وبموجب هذا المعدل سيتضاعف حجم السكان في 23 سنة.**

**ولسوء الحظ، فإن معظم الزيادات تحدث في أربعة بلدان عربية، هي مصر والسودان، الجزائر، المغرب: وهي تجد الآن صعوبة في تلبية معظم الحاجات الأساسية لسكانها، فضلاً عن معاناتها من النزاعات والانقسامات الداخلية.**

**وتعتبر المشكلات السكانية، حيز معبر عن انعدام الأمن، فضلاً عن اختلال التوازن بين النمو السريع والموارد المعدودة، وهكذا فإن نمو السكان السريع، يولد ضغوطاً شديدة على النظم السياسية، وتزيد من تعقيد المشكلات في الحكم والإدارة والتنمية، وكنتيجة لذلك، يزداد الاجهاد البيئي والإفراط في الاستغلال السريع للموارد البيئية، إضافة إلى مشاكل التلوث التي تقترن كثيراً مع العوامل السابقة الذكر.**

**إن هذه النتائج بدورها تؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية، والتي سرعان ما تنعكس على الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتزيد من صعوبة تلبية المتطلبات وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي إلى تفاقم تحديات الأمن والاستقرار في المجتمع.**

### ج. الهجرة السكانية

**إن إحدى القضايا الأساسية التي تواجهها البلدان العربية، هي سرعة نمو المناطق الحضرية، وذلك بسبب تنامي الهجرة من الريف إلى المدينة، وتقود حركة الهجرة هذه إلى انتشار أحياء الفقراء وفي مختلف العواصم العربية، التي يعيش فيها أشد الناس حرماناً وعوزاً.**

**ففي القاهرة مثلاً، تسود ظاهرة سكان المقابر، حيث يلجأ مئات الألوف من المشردين إلى مدينة الموتى، بعد اليأس من العثور على ملجأ يأويهم، ولهذا يواجه المهاجرون في أحوال كثيرة مشكلات تتعلق بالبطالة، وسوء التغذية ونقص الخدمات، وفي كل هذه الظروف، كثيراً ما يواجه المهاجرون من التفكك الاجتماعي والتحلل الشخصي، كما يتجه بعض أفراد أسرهم على الانحراف والجريمة، وقد يصابون ببعض الأمراض العقلية.**

**وهناك مشاكل الهجرة إلى البلدان الأجنبية، حيث يفتقر المهاجرون غالباً إلى معاملة مكافئة لمعاملة مواطني البلدان المستقلة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، والمساواة في المعاملة أمام القانون، كما إنهم يعانون من التمييز على أساس القومية، والدين، والعرة العرقية، وكراهية الأجانب(7).**

### 3-2 الأمن الاجتماعي

**كثيراً ما يضطر بعض اشخاص إلى ترك ديارهم لأسباب كثيرة، منها تدهور البيئة، واستنزاف الموارد بما في ذلك فقدان الأراضي الزراعية والمراعي، والكوارث الطبيعية، فيقصدون أماكن أخرى، من أجل المحافظة على حياتهم وحياة أسرهم، وبذلك تتعرض حياتهم إلى مخاطر كثيرة.**

**وتتعرض الكثير من الأسر في أرجاء الوطن العربي، وبخاصة في المدن الكبيرة إلى الضغط الشديد، بسبب العجز عن القيام بالوظائف الأساسية في الإنتاج والتكاثر والتنشئة الاجتماعية، وكذلك العجز عن إشباع الحاجات الأساسية في ميادين الصحة، والمأوى والعناية العاطفية، وكثير من هذه اسباب بسبب الهجرة والتحول عن مناطقهم الأصلية(8).**

**لذد أدت التطورات التكنولوجية في العصر الحديث، إلى تأثيرات كبيرة في حياة الإنسان، ففي الوقت الذي تبدو فيه هذه التطورات ذات فائدة واضحة، فنها تكون مثيرة للخوف والاضطراب في نفس الوقت.**

**فهناك الخوف من التلوث بالإشعاعات، والتحكم في الطاقة النووية وهناك قلقاً مماثلاً، ليس بأقل أهمية من تلوث للهواء والمياة والتربة، بالمواد الكيمياوية وغيرها من الملوثات.**

**إن تدمير أسباب الراحة والمتعة الطبيعية، وتعرية الأرض، والإسراف في استغلال الموارد الطبيعية المحدودة، لا تقلل من متعة الإنسان بالطبيعة فحسب بل تولد الرعب من أجل رفاهية الإنسان في الأجيال المستقبلية(9).**

**ومن الأحداث الخطيرة التي لها العلاقة بظاهرة التحول الاجتماعي، هي ظاهرة الانتحار، وقد تبين الهجرة وتغير محل الإقلمة، أحداث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الانتحار، كذلك فإن هذه الظاهرة، كثيراً ما ترتبط بالعزلة والبطالة. كما اتضح إن الحرمان الذي اسيء تدبيره، كان دائماً مسبباً لحدوث ظاهرة أو مرض الاكتئاب والاضطرابات البدنية والانتحار(10).**

**وتشير الدراسات الاجتماعية إلى إن هناك المزيد من العوامل التي تؤدي إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي يمكن التنبؤ بها، وخاصة في البلدان التي تعاني من الهجرة من الريف إلى المدينة، أو التي يسود فيها الروابط الأسرية المفككة.**

**حيث ثبت ارتفاع معدلات حدوث الجريمة، في المراكز الحضرية، بالمقارنة بالبيئات الريفية، كما وجد إن وجود الذكور الشبان الذين يعيشون ظروفاً اقتصادية واجتماعية متدنية في المناطق الحضرية، يؤدي إلى المزيد من الأفعال الإجرامية وبخاصة جرائم الأموال(11).**

**3-3 الأمن الاقتصادي**

**أ. الاقتصاد والبيئة والتلوث**

**في الوقت الذي تساعد فيه التكنولوجيا الحديثة كثيراً على النمو الاقتصادي، فإنها تنطوي في الوقت نفسه على ىثار سلبية على التطورات الاقتصادية، وذلك لأنها تفضي إلى اشكال جديدة من التلوث، وادخال أنواع جديدة من أشكال الحياة إلى الأرض، مما قد يؤدي إلى تغير سبل التطور فيه، ولقد أدت هذه التغيرات إلى تشابك الاقتصاد والبيئة، ففي الماضي كان اهتمام الإنسان بتأثيرات النمو الاقتصادي، ولكن تبين فيما بعد إن هناك تأثيرات للإجهاد البيئي مثل تدهور التربة، واختلال أنظمة المياه والغلاف الجوي، والغابات، على مستقبل الاقتصاد.**

**ويمكن أن يؤدي إفقار الموارد المحلية إلى إفقار مناطق أوسع، فمثلاً قيام مزارعي الأراضي المرتفعة بإزالة الإحراج، يسبب الفيضان في مزارع الأراضي المنخفضة كما إن التلوث الصناعي للمياه، يحرم صيادي الأسمـــاك المحليين من صيدهم، وتدهور الأراضي الجافة، يؤدي إلى هجرة الملايين من الناس إلى خارج بلادهم(12).**

**كما وتشير الدراسات إلى التكاليف الباهضة للأضرار البيئية والاقتصادية الناجمة عن تلوث الهواء، وتشير أيضا إلى تزايد هذه الأضرار بشكل متسارع، وهذا الكلام ينطبق بصورة أكبر على أشكال التلوث الجوي الذي ينتقل إلى مناطق بعيدة عن مصادره، ويتساقط على الأرض بشكل جسيمات جافة على بعد مئات أو ألوف من الكيلومترات، أو مخالطة الثلج والضباب، وهي تلحق نتيجة لذلك الأذى بالنبات، وتساهم في تلوث التربة والماء، وتآكل المباني والهياكل المعدنية، مما قد يسبب أضراراً، تبلغ مليارات الدولارات سنوياً.**

**وتقدر الدراسات تكاليف الأضرار بسبب فقدان الموارد والأسماك وحدها، (نتيجة مشاكل التلوث)، في حدود ثلاثة مليارات دولار سنوياً، في حين تقدر الأضرار التي تلحق بالمحاصيل والأحراج والصحة، بأكثر من عشرة مليارات دولار سنوياً، وفي اليابان تشير الدراسات المختبرية إلى أن تلوث الهواء والمطر الحامضي ويمكن أن يقللا من إنتاج محصول الحنطة بنسبة قد تصل إلى 30%(13).**

### ب. الأمن الاقتصادي في الوطن العربي

**بعد أن استعرضنا الانعكاسات الخطيرة لمشاكل البيئة على مستقبل التطور الاقتصادي، يتبين لنا الحاجة الملحة إلى اتباع السياسات المحافظة على البيئة وحمايتها في الوطن العربي.**

**وتزداد أهمية هذا الأمر، إذا عرفنا الواقع الاقتصادي المتدهور، الذي تعانيه الكثير من البلدان العربية، وما تعانيه من فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة والغنية، فهناك الكثير من الدول العربية التي تعاني من مشاكل اقتصادية مثل الفقر وانتشار البطالة وسوء التغذية.**

**والفقر يعتبر من أهم مصادر النزاع، وانعدام الأمن والطمأنينة في المجتمع وذلك إن انتشار الفقر يشجع على التنافس، وتفشي الخلافات والمنازعات.**

**وتواجه البلدان العربية عقبات تنموية كبيرة، إضافة إلى العقبات المتصلة باستمرار حالة الركود الاقتصادي واستمرار مشكلة الديون، والحاجة غلى المساعدات الخاجية، لذلك شهدت تراجعاً في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، يقدر بمعدل 2.5% سنوياً وارتفعت معدلات البطالة بخاصة في البلدان الفقيرة المزدحمة بالسكان، وقدرت نسبة العاطلين في البلاد العربية بنحو 15% وبمدى يتراوح بين 10-50%.**

**وتبين من دليل التنمية البشرية، الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة في عام 1992، حالة التفاوت الاقتصادي الكبير الذي تعانيه أقطار الوطن العربي، فبمقارنة البلدان العربية بنحو 174 دولة في العالم، يظهر إن هناك أربعة بلدان عربية هي البحرين وامارات وقطر والكويت واقعة في فئة التنمية البشرية المرتفعة، وعلى الطرف المضاد، توجد خمسة بلدان عربية هي: الصومال، جيبوتي، موريتانيا، السودان واليمن، تندرج في فئة التنمية البشرية المنخفضة، أما بقية البلدان العربية فتقع ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة(14).**

### 3-4 الأمن الصحي

**تكتسب الجوانب الصحية أهمية خاصة عند الحديث عن موضوع البيئة والتلوث وذلك لما لهذه العوامل من تأثيراً مباشراً على صحة الإنسان، بل تكاد معظم حالات المرض وتدهور الضصحة البشرية، ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتأثيرات البيئة التي يعيش فيها الإنسان سواءاً كانت بتأثيرات البيئة المادية أو بتأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية.**

**ولا يخفى ما يشكله عامل التدهور الصحي والخوف من الأمراض، من تأثيرات على استقرار المجتمع وشعور الأفراد بالراحة والطمأنينة، وشعور الأفراد بالراحة والطمأنينة، كما إن الحالة الصحية تتميز بتشابكها مع الجانب الاقتصادي، حيث إنها تؤثر على قدرة الأفراد على العمل والإنتاج، ويمكن أن يقال نفس التأثير عن العامل الاقتصادي على الحالة الصحية، وسنتناول في هذا المبحث جانبين من هذه التأثيرات، وهما مؤثرات البيئة المادية أو الطبيعية، وتأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية.**

### أ. الأمن الصحي ومشاكل البيئة المادية

**تمثل مشكلة السكن في معظم البلدان قضية مهمة، والسمتان الأكثر إثارة للاهتمام للإسكان الردئ هما الازدحام والافتقار إلى التدابير الأساسية المتعلقة بتعزيز الصحة، وكذلك تتسم التأثيرات الفسيولوجية للحرارة والإنارةو والبرودة والضوضاء بالأهمية، أما مشكلة التلوث البيئي، فتأتي على رأس المشاكل التي تستأثر بالاهتمام نتيجة تأثيراتها الخطيرة على الصحة.**

**وقد برزت مشكلة التلوث في المدينة العربية بأوجه متعددة، وشملت كافة أنواع التلوث، كتلوث الهواء، الماء، والفضلات الصلبة، والضوضاء، والتربة والتلوث البصري(15).**

**لقـــــــد أثبتــــت ثلاثة أحداث درامية شهدها القرن العشرينوادي ميز 1930، دونروا بولاية بنسلفانيــــا (1948)، ولندن (1952)، إن تلوث الهواء يمكن أن يؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة، وإلى تفشي أمراض خطيرة، وقد يسبب أيضاً تآكل المباني والمعادن، أو يترك أثراً مدمراً على الحياة النباتية.**

**ولقد ظهر أن التعرض المستمر إلى الضجيج قد يؤدي إلى آثار صحية سيئة، مثل الأرق وارتفاع الضغط والشكوى من الصداع، وفقدان الشهية، كما يسبب الصمم لتأثيره على الأذن الداخلية، كما يؤدي إلى اضطراب القلب، وشعور الإنسان بالقلق والاضطراب(16).**

**وينطوي تلوث التربة أيضاً على آثار صحية هامة، ويرتبط عادة بالسلوكيات الخاصة بالتخلص من الفضلات الصلبة، أو الكيمياويات أو مياه المجاري، أو نتيجة الأمطار الملوثة بسبب تساقط الجسيمات الملوثة من الهواء الجوي(17).**

### ب. الأمن الصحي ومشاكل البيئة الاجتماعية والاقتصادية

**تؤثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الإنسان ويكبر فيها، على صحته وعلى فرص استجابته لأنماط منحرفة من السلوك.**

**ويعتبر الفقر من أهم الأسباب المسببة للمرض، نتيجة حرمان الإنسان من احتياجاته الأساسية، وتعرضه لأحوال غير صحية، تتفشى فيها الأمراض المعدية التي تصيب الطبقات الأشد فقراً، كذلك في معدلات إصابتهم بأمراض معينة مثل السرطان كذلك في زيادة معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات.**

**وإضافة إلى المرض، فإن الفقر يسبب الضعف كما ينشأ عنه الشعور بالإحباط واليأس، وهذه الأحوال يمكن أن تؤدي ليس فقط إلى أمراض نفسه، وإنما أيضاً إلى الجريمة والعنف، وأنواع مختلفة من السلوك المنحرف التي يلجأ إليها الناس عندما يشعر باليأس والعزلة أو يشعرون إنهم منبوذون في المجتمع(18).**

**ويمكن القول إن مشاكل البيئة الاجتماعية والاقتصادية تحدث نتيجة جملة من الأسباب التي تؤدي إلى ضغوط بيئية وهي تشمل:**

1. **كثافة السكان.**
2. **الهجرة**
3. **التحول الاجتماعي**
4. **الضغوط الاقتصادية**
5. **ضغوط البيئة الحضرية**

**وتكون الزيادة السكانية في كثير من أجزاء العالم مشكلة اجتماعية واقتصادية وصحية كبرى، بسبب زيادة السكان عن عدد فرص العمل، مما يؤدي إلى تفشي البطالة، وخيبة التوقعات، ويزداد الفقر وما يتبعه من نتائج اجتماعية ونفسية.**

**ويؤدي أيضاً إلى إرتباك الخدمات وعجزها، فتصبح الأحوال البيئية أكثر تلوثاً، وغير صحية، ويزداد باستمرار ازدحام المنازل بالسكان.**

**والأثر المباشر على الصحة نتيجة هذه المتغيرات، هو الزيادة العالية في انتشار الأمراض المعدية وفي كثير من البلدان تكون الزيادة في حدوث الأمراض التناسلية والوفيات من حوادث السيارات تتناسب مع مضاعفات الازدحام.**

**وفي دراسة أجريت على بيان تأثير كثافة السكان على حدوث الاضطرابات النفسية، تم التعرف على ثلاثة أنماط متميزة من الأعراض ذات صلة وثيقة بالازدحام وهي : الصعوبات البدنية النفسية والانطواء والقلق والاندفاع نحو العنف.**

**وتعطي التجارب التي أجريت على الحيوانات دلائل أخرى عن تأثير شدة الازدحام على السلوك والصحة، فلقد وجد إن الجردان التي تعيش في أحوال مزدحمة تصبح أكثر اعتداءاً بعضها على البعض، كما تؤثر شدة الازدحام على القردة المفترسة فتجعلها شديدة الميل إلى الاعتداء، وينهار نظامها الاجتماعي(19).**

**وتعبر الهجرة والمشاكل الاقتصادية في كثير من الأحيان: هي من عواقب تردي الأحوال البيئية، نتيجة افتقار قاعدة الموارد، أو مشاكل في الزراعة أو المياه، أو بسبب مشاكل البيئة السكانية أو الخدمات.**

**وتزيد الهجرة من خطورة الصراعات الموجودة في المناطق المزدحمة، حيث التنافس في الحصول على السكن وفرص العمل، وغالباً ماتكون النتيجة، ميل مجموعات الأقلية العرقية إلى الازدحام في أماكن خاصة بهم، وبذلك تزداد الفوارق الطبقية والمادية، وتزداد مشاكل التمزق والإنحلال الاجتماعي.**

**ومن جهة نظر علم الاجتماع، فإن هناك بعض المزايا يفتقر إليها المجتمع الريفي يطلق عليها (المعززات الثانوية)، إلى جانب الحاجة إلى المعززات الأولية، الغذاء، الماء، النوم وبعض التسلية، والتنوع، وعنصر المفاجأة، متجسدة في المدينة، وهي تساعد جنباً إلى جنب مع الرغبة في إشباع الحاجات الأساسية على استمرار الهجرة(20).**

**وعلى هذا الأساس، فإنه ينبغي أن تتوفر مستلزمات معينة لسد الرغبة إلى الاحتياجات الثانوية، إلى جانب توفير الحاجات المادية الأساسية في برامج التنمية الريفية، إذا أردنا أن نجد من عملية الهجرة والتدفق المستمر وذلك لما تنطوي عليه هذه العملية من مشاكل اجتماعية واقتصادية كما سبق ذكرها وهي تساعد بشكل أو بآخر على إلحاق الضرر بالأمن والاستقرار في المجتمع.**

**3-5 الأمن الغذائي**

**أ. البيئة وتحديات الأمن الغذائي**

**غالباً ما تؤدي السياسات قصيرة النظر إلى تدهور الموارد والأراضي الزراعية في كل بقعة من بقاع العالم تقريباً، فهناك تعرية التربة في أمريكا الشمالية وتحمض التربة في أوربا، وزوال الأحراش والتصحر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وهدر المياه وتلوثها في كل مكان تقريباًن وفي غضون 40-70 عاماً، يمكن للتسخين الشمال أن بسبب انغمار مناطق إنتاج ساحلية هامة، وينبع بعض هذه التأثيرات من اتجاهات معينة في استخدام الطاقة والإنتاج الصناعي، كما ساهمت السياسات الزراعية التي تشدد على زيادة الإنتاج على حساب الاعتبارات البيئية، في قسط كبير من هذا التردي.**

**إن التعرية التي تحد من قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء وتستنزف ما فيها من مغذيات وتقلل العمق المتاح لترسخ الجذر، وتنخفض إنتاجية الأرض وتجرف التربة العليا إلى الأنهر والبحيرات وخزانات الماء، ويرجع السبب في تعرية التربة إلى استخدام أساليب الري الرديئة، وتشجع هذه المشكلة (بسبب تدهور قاعدة الموارد الزراعية) على الإفراط في استخدام الأراضي المتبقية والانتقال إلى الإحراج والمراعي(21).**

**وهناك عنصر المياه الذي يعتبر من المستلزمات الأساسية في الزراعة الذي يعاني من مشاكل عديدة، مثل التلوث والهدر، إضافة إلى محدودية مواردها، وأستخدام أساليب الري غير الفعالة، التي تؤثر في كفائة التربة وإنتاجية الأرض.**

**وتشير الدراسات إن ثلاثة أرباع اليابسة تعاني نقصاً في المياه الضرورية لإنتاج المحاصيل، وبالرغم من ذلك فقد وجد إن 60-80% من المياه تهدر في مناطق كثيرة، بسبب عدم وعي المزارعين وتدريبهم، وعدم إتباع أساليب الري الجيدة، أما بالنسبة للتبخر فإنه يصل أحياناً إلى 350سم في السنة، كما إن نسبة 40% من المياه ترشح أحياناً بسبب توصيلها عبر مجاري غير مبطنة(22).**

**لقد سبب معالم ظهور فساد التربة في أنحاء العالم، الانحراف والتملح والفساد الكيمياوي إلى خسارة الإنتاج، كما أدى التملح إلى التخلي عن مساحة من الأراضي.**

**لقــــــــــــد تأثرت الملوحة وتجمع نصف الأراضي المروية، في وادي الفرات في سوريا، و 30% في مصر، كما استمر تحول الأراضي إلى صحاري على نطاق واسع خلال السنوات الماضية، فقد تم تدمير وفساد 60.000كم2 من الأراضي سنوياً بسبب الجفاف الشديد(23).**

**وتعاني العديد من أقطار الوطن العربي من هذهالمشكلة حيث تتحول نسبة عالية من الأراضي في عدد من الأقطار العربية من التصحر بدرجات متفاوتة مثل: السودان، الأردن، اليمن، مصر والعراق(24).**

### ب. الأمن الغذائي في الوطن العربي

**يعني الأمن الغذائي قدرة نظام الأغذية في المجتمع على توفير كميات كافية من الموارد الغذائية على نحو يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو السكان، وفضلاً عن ذلك ينبغي توفير مخزون استراتيجي من الموارد الغذائية الأساسية، بحيث يمكن تجنب النقص الشديد في الأغذية، عند حصول كساد في المحاصيل الزراعية أو في حالة حدوث كوارث طبيعية أو حروب تقلل من إنتاج المواد الغذائية، أو حالة حصول ذلك البلد على الموارد الغذائية الضرورية عن طريق استيرادها من خارج البلاد.**

**وهناك عدة عوامل تسهم في زيادة الطلب على الغذاء في الوطن العربي، وهي النمو السكاني السريع، التحضر السريع الذي يعكس ميل الإنتاج الزراعي إلى الانخفاض، ونتيجة لذلك فقد استمر اعتماد الوطن العربي على المصادر الأجنبية للغذاء، والسبب إن الزيادة في مستوى الإنتاج لم يواكب االسكاني، وبذلك تم سد النقص، عن طريق استيراد الغذاء من البلدان المتقدمة، وتبعاً لذلك فقد زادت قيمة الواردات الإضافية (أي قيمة الواردات بعد استيعاب الصادرات) من 647 مليون دولار عام 1970 إلى 35.6 مليار دولار عام 1992.**

**وتضطر كثير من الدول العربية إلى طلب القروض الخارجية، لتغطية النقص في إنتاجها الغذائي المحلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة تبعيتها للدول الغربية وتهديد أمنها السياسي والاقتصادي.**

**ومما يزيد من تفاقم المشكلة العجز الغذائي، ركود الإنتاج الزراعي المحلي وعدم توفر الأموال لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، عن طريق الاستيراد الخارجي فتضطر إلى طلب المساعدة الغذائية التي غالباً ما تكون مشروطة، ويؤكد مسؤولون في هذا المجال إن الولايات المتحدة أو صندوق النقد الدولي مثلاً، يتبعون أفضل السبل في استخدام سلاح المعونة الاقتصادية لغرض مصالحهم وسياساتهم على الدول الأخرى.**

**لقد أصبحت كثير من الدول العربية عاجزة عن مواجهة تزايد أعباء الديون الخارجية، والتي أصبحت بمثابة قيود تكبل البنية الاقتصادية، لتجعلها غير قادرة على تحقيق مستوى مقبول من التنمية.**

**ولا يمكن الوصول إلى السلوك والمواقف الإيجابية بين المواطنين أو في أجهزة الدولة إلا إذا تطور سلوك الأفراد من نمط القلق وتوقع الخطر إلى نمط السلوك الأمن المطمئن، ذلك لأن الشعور بالأمن والطمأنينة من الحاجات الأساسية للإنسان في جميع مراحل حياته.**

#### 4- الأمن المائي

**أ. الأمن المائي في الوطن العربي**

**يشكل الحديث عن المياه في الوطن العربي أهمية بالغة في عالم اليوم، وذلك لما للمياه من اعتبارات فهي تعتبر مصدر الحياة للكائنات الحية، وهي شريان الحياة، قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي).**

**وتعد المياه سبباً مباشراً في إثارة النزاعات والتصادم والتصارع بين الدول المختلفة: (لا سيما الواقعة في البيئات الجغرافية الجافة وشبه الجافة، والتي تشهد تزايداً سكانياً ونمو حضارياً)، كالوطن العربي، في حين ساد الاعتقاد بأن المياه تعد عامل فصل وليس عامل وصل، يصاحب ذلك غياب حالة التفاهم فيما بين الدول المتقاسمة للمياه.**

**وتنظم الدول المجاورة للوطن العربي مثل تركيا وإسرائيل لموضوع المياه أم ضمن سياستها التوسعية باعتبارها جزءاً من أراضيها، أو إن المياه جزء من الموارد القومية للدولة، واقعة ضمن جذورها، وعليه يجب السيطرة والتصرف بها حسب مشيئتها.**

**ويرى الاقتصادي العربي( مصطفى السيد) وزير الاقتصاد المصري السابق، إن الماء سيفوق في أهميته النفط خلال السنوات القادمة، كما إن الأستاذ (إلياس سلامة) من مركز الدراسات والبحوث المائية في جامعة الأردن، يقول: (ستقرر المياه مستقبل الشرق الأوسط)، أما الدكتور بطرس غالي، فيقول: (إن الحرب القادمة في منطقتنا ستكون على المياه، لا على السياسة)(25).**

**ووفق هذه الاعتبارات تبين لنا أهمية الحفاظ على هذه الثروة، وضرورة تنسيق الجهود المحلية والقومية، من أجل الحفاظ على هذا المورد الاستراتيجي المهم، من الأخطار التي تهددها وعلى كافة الأصعدة، وخاصة إذا علمنا إن الموارد المائية في الوطن العربي، تعاني من جملة من المشاكل، منها ما هو جغرافي بسبب تذبذب كميات ومحدودية مواردها، ومنها ما يتعلق بطبيعة وجودها، حيث إن 62% من هذه الموارد تأتي من خارج الحدود العربية، وإن دول الجوار التي تأتي منها هذه المياه تفتقر إلى ما هو أساسي (مثل النفط)، وبذلك تشكل قلقاً مستمراً على مستقبل المياه في الوطن العربي، إضافة إلى كل ذلك، تعاني هذه المياه من عدد من المشاكل المحلية، مثل التلوث والافتقار إلى التوزيع المكاني بما يتلائم مع حجم السكان، والمساحات الزراعية في مختلف أقطار الوطن العربي.**

### ب. مشاكل البيئة المائية في الوطن العربي

**تختلف كمية الموارد المائية في الوطن العربي من دولة إلى أخرى، حيث يتصدر العراق قائمة الموارد المائية من حيث المجموع السنوي، أو من حيث نصيب الفرد حيث بلغ إيرادها السنوي، ما مجموعه (8100) مليون م3/سنة، في حين بلغت كمية الموارد المائية في كل من قطر والكويت وجيبوتي نسباً قلقة جداً.**

**وعند مقارنة نصيب الفرد العربي من مجموع الموارد المائيةالمتاحة في بلده نلاحظ إن هناك (7) أقطار عربية، واقعة تحت خط الفقر المائي(26). ويتوقع أن يكون نصيب الفرد العربي من المياه بين عامي (2000-2025) بنحو (30-50%)، وبذلك تزداد نسبة سكان الوطن العربي تحت خط الفقر لمائيليبلغ حوالي 90%.**

**كما يتميز موقع الوطن العربي الجغرافي (بقلة التساقط – الثلوج والأمطار- الرياح والتبخر الشديــــــد)، وتذكر الاحصائيات على سبيل المثال، إن سهل الجفارة في ليبيا تسقط عليه (3) مليار م3/سنة، ويتبخر منه 80% وفي العراق يضيع في مستنقعاته بفعل التبخر حوالي (33) مليار م3/سنة.**

**وتمتد مشاكل التلوث في المياه السطحية والجوفية، وتشير الدلائل إلى زيادة حجم مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي في المستقبل، تبعاً لزيادة الطلب على لمياه، ومن المتوقع أن تزداد كميات الميـــــــاه الثقيلة التي تضاعف إلى الماء من نحو (10) مليارات م3 إلى ما يقارب (50) مليار م3 في سنة (2025)، إضافة إلى التغيرات بسبب المواد الضارة في المياه السطحية والجوفية، نتيجة سوء استخدام المياه للأغراض الزراعية، واستخدام الكيمياويات والمبيدات والاستخدامات الصناعية.**

**وهناك العديد من المشاكل على الصعيد القطري مثل عدم وجود التكافؤ في التوزيع، والمعاناة من مياه البزل، وتراكمها ورداءة الصرف الصحي وسوء استخدام المياه والتفريط بكمياتها، وعدم وجود التقنين في الأغراض الزراعية، كما إن العديد من أقطار الوطن العربي تعاني مياهها الجوفية من مشاكل مثل وجود الصخور القاعدية، فمثلاً تغطي نحو (45%) من مساحة السودان، فضلاً عن انخفاض مناسيبها(27).**

### ج. تحديات الأمن المائي العربي

**على الرغم من المعاناة والمشاكل التي تعاني منها المياه في الوطن العربي فإن هناك مخاطر تشكل تهديداً للوضع المائي العربي، في الحاضر والمستقبل تتمثل في سياسة دول الجوار مع هذه الموارد المائية التي تنع من أراضيها.**

**وأكثر من هذه التحديات تبرز مع نهري (دجلة والفرات)، حيث تقوم سياسة تركيا المائية، على انجاز مجموعة كبيرة من السدود والخزانات والمشاريع الإروائية للاستئثار بأكبر حصة من مياه النهرين، دون مراعاة حقوق الدول التي تمر بها مياهها في أراضيها، مما يعرض مشاريع الري والطاقة الكهربائية في سوريا والعراق لأضرار بالغة ويعرضها إلى خطر الجفاف.**

**أهمية الأمن وحماية البيئة في الوطن العربي**

**والكوارث وبخاصة إن هناك سابقة خطيرة في عامي (1974-1975)، عندما بدأت تركيا متزامنة مع سوريا بملئ خزان كيبان في تركيا متزامنة مع سوريا بملئ خزان طيبان في تركيا والطبقة في سوريا.**

**وقدرت الأضرار التي لحقت بالزراعة والبساتين في العراق بنحو 7% وارتفعت أسعار المحاصيل وشكلت نسبة الهجرة من الريف إلى المدن 4%، وانعكست قلة المياه على تلف الثروة السمكية في بحيرتي الرزازة والحبانية، كما حصل تلوث المياه نتيجة انخفاض مبازل المياه السطحية والجوفية، وصعوبة تصفية مياه الشرب، وانتشار الأمراض وارتفاع الملوحة والتي أدت إلى خسارة 40% من الأراضي المروية في حوض الفرات.**

**ومن التحديات الأخرى لمصادر المياه العربية هي سياسة (إسرائيل) المائية تجاه أقطار الجوار العربية، والتي تتمثل في تنفيذها للمشاريع والخطط المائية التي تخدم مصلحتها الذاتية على حساب هذه الدول بسبب ما تعانيه (إسرائيل) من عجز مائي والذي يتوقع أن يصل مع بداية هذا القرن إلى (700) مليون م3.**

**وإزاء هذا الواقع المائي الذي تعانيه (إسرائيل) نتوقع أن تتجه أطماعها نحو استغلال نحو مصادر المياه العربية ومتمثلة بمياه الضفة الغربية ونهر اليرموك ومياه الجولان والجنوب اللبناني مياه نهر النيل(28).**

**وإضافة إلى ما سبق من التحديات الخارجية التي تمثل تهديداً مستمراً للأمن العربي ومبعثاً دائماً للقلق إزاء احتمالات نشوب الحروب والنزاعات بسبب السياسات المائية من هذه الدول وبخاصة مع تزايد الحاجة في المستقبل نتيجة استمرار النمو السكاني وتفاقم العجز المائي، فهناك تحديات محلية تتمثل في غياب التنسيق والتعاون بين الدول العربية في استثمار المياه ورسم السياسات المائية.**

#### 5- الاستنتاجات

**هناك علامة واضحة بين مظاهر البيئة (بصورة عامة)، وبين انعدام الأمن والطمأنينة في المجتمع، على الصعيد المحلي، وذلك بسبب ما تولد هذه المظاهر من ضغوط مادية ومعنوية مستمرة على مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية في المجتمع، مما يضيف ثقلاً إضافياً إلى مشاكل البيئة التي يعاني منها الوطن العربي، ويسبب بالتالي آثار سلبية على مختلف عوامل الأمن فيه، وذلك للأسباب التالية:**

* **إن ضغوط النمو السكاني السريع، وعدم توفر البيئة السكنية والصحية الملائمة، ومحدودية الموارد البيئية، والمشكلات البيئية الأخرى من قبل عمليات الاستنزاف والتعرية، وفقدان الأراضي الزراعية والمراعي تكون دافعاً مشجعاً على لتحول الاجتماعي والهجرة، وغالباً ما يقترن ذلك بمعاناة كبيرة للأفراد متمثلة في عوامل الفقر والبطالة والعجز عن القيام بالوظائف الأساسية، وغيرها ن العوامل التي تزيد من الدافع إلى ظواهر مخلة بالأمن مثل الانتحار والكحولية وانتشار الجرائم والاضطرابات في لمجتمع.**
* **يمكن أن تؤدي ألضرار البيئية والتلوث إلى تكاليف اقتصادية باهظة وهذه التبعية إلى جانب العقبات التنموية وتحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي إلى زيادة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الأجنبية وبالتالي غياب الأمن.**
* **يمكن أن تؤدي مشاكل البيئة (سواء كانت المادية والاجتماعية والاقتصادية) إلى المزيد من المشاكل الصحية (البدنية أو النفسية) وكثير ما تشكل الأمراض النفسية (إلى جانب العجز عن الإنتاج نتيجة الأمراض البدنية) دافعاً إلى السلوك المنحرف في المجتمع بسبب الشعور بالعزلة واليأس.**
* **هناك مخاوف وقلق من تزايد العجز المائي العربي للسكان في المستقبل إضافة إلى المخاوف الأمنية بسبب سياسات الدول المجاورة تجاه المياه فضلاً عن المشاكل المحلية المتعلقة بالتلوث، أو الوجود المائي أو تفاوت التوزيع وغياب التنسيق بين الدول العربية في مجال الاستثمارات المائية والزراعية.**

**6- خطوات الحفاظ على البيئة في الوطن العربي**

**بعد أن استعرضنا أهم المخاطر والمشاكل التي تكتنف البيئة في الوطن العربي وعلى مختلف المجالات، نورد هنا بعض الخطوات التي يمكن أن تكون بداية أو عملاً ممهداً وسياسات شاملة على المستوى القومي، من جل الحفاظ على البيئة العربية، وفيما يلي بعض هذه الخطوات:**

1. **ضرورة أن تحافظ الدول العربية على ثروتها النفطية والتعدينية والمائية من الاندثار ووقف أشكال الاستنفاذ لهذه الثروات، حيث نجد إن العديد من الدول المتقدمة تحافظ على مخزونها من الثروات لأجيالها القادمة بينما تقوم باستغلال ثروات الدول النامية.**
2. **يجب أن تضع الدول العربية في اعتبارها محدودية الطاقة لديها، وإن مصير هذه الثروة إلى الزوال مهما كان حجمها، ولذلك يجب أن توجه الصناعات والممارسات على كافة الأصعدة من أجل ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل ملوثات الهواء.**
3. **يجب المحافظة على كل قطرة ماء من التلوث ومن الضياع، ولقد اثبتت البحوث العلمية إن أساليب البحث العلمي والتكنولوجي الحديثة، مهما كانت تكاليفها فإنها تعجز عن إرجاع الماء إلى حالته الطبيعية.**
4. **يجب أن تفرض الدول العربية ضريبة تسمى ضريبة البيئة أو ضريبة الكربون على كل مصنع أو مكان يلوث البيئة، ويجب أن تكون قيمة هذه الضريبة تفوق قيمة الضرر البيئي الحادث وأن تستغل تنميتها لإصلاح البيئة.**
5. **توجيه التكنولوجيا، نحو استغلال الطاقة الشمسية المتوفرة في الوطن العربي، بحيث يمكن بأساليب بسيطة استخدامها في كثير من الأغراض مثل الطهي وتسخين المياه والأعمال المنزلية.**
6. **إعادة تدوير مصادر الثروة الأولية، من النفايات التي تعتبر من أغنى النفايات في العالم وذلك لإنتاج العلف وتوفير الطاقة وإنتاج الأسمدة العضوية وحديد التسليح والزجاج والأقمشة.**
7. **اتباع أساليب تحسين البيئة السكنية من حيث استخدام خطوط ومواد البناء التي تقلل من استهلاك الطاقة وتحسين طرق ووسائل التخلص من النفايات الصلبة والصرف الصحي، والتقليل من مشاكل التلوث والازدحام والمشاكل الاتماعية والاقتصادية في البيئة الحضرية.**

**ويمكن اعتبار الخطوات أعلاه هي بمثابة إجراءات محلية يمكن البدء بها على المستوى الفردي والجماعي وفي كل قطر من أقطار الوطن العربي، وذلك من أجل تمهيد الطريق نحو هدف أشمل والوصول إلى قاعدة أوسع تحكم توجيهاتنا البيئية، ويجب أن تكون هناك أسس استراتيجية شاملة، للتعامل مع البيئة على المستوى العربي، تنطلق من مفهوم يكون الإنسان هو غاية هذه الحياة وتكون مبنية على أساس الإمكانيات البيئية المتوفرة، وتأخذ في نظر الاعتبار التحديات التي تواجه هذه البيئة في إطار المتغيرات المستقبلية سواءاً ما يتعلق بالجوانب الطبيعية أو الاجتماعية أو التنمية التي يمر بها العالم بصورة عامة والمجتمع العربي بصورة خاصة ويتطلب قبل كل شيء تنمية الوعي العربي وتكاثف الجهود وتنسيقها لمواجهة التحديات والأخطار التي تهدد مستقبل الإنسان.**

#### الهوامش

1. **محاضرات بيئية حول قضايا محلية وعالمية، مؤسسة فريدريش، جمعية البيئة الأردنية، الأردن، 1993.**
2. **نفس المصدر السابق.**
3. **يونس حمادي علي، الأمن البشري في المجتمع العربي، مجلة الحكمة، عدد 2، 1998، ص11.**
4. **محمد كامل عارف، مترجم، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، (142)، الكويت، 1998، ص51.**
5. **يونس كامل عارف، مصدر سابق، ص11.**
6. **محمد كامل عارف، مصدر سابق، ص40، 149.**
7. **يونس حمادي علي، مصدر سابق ص20.**
8. **نفس المصدر، ص22.**
9. **تعزيز الصحة في البيئة البشرية، المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، مصر، 1980، ص35.**
10. **نفس المصدر، ص25.**
11. **أحمد مدحت إسلام، مترجم، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص237.**
12. **محمد كامل عارف، مصدر سابق، ص31.**
13. **نفس المصدر، ص263.**
14. **يونس حمادي علي، مصدر سابق، ص25.**
15. **هاشم عبود الموسوي، مشكلات التلوث وحماية البيئة في الوطن العربي، الأردن، 1993، ص20.**
16. **الدكتور حيدر عبد الرزاق كمونة، تلوث البيئة وتخطيط المدن، الموسوعة الصغيرة رقم 93، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1981، ص93.**
17. **محمد كامل عارف، مصدر سابق.**
18. **تعزيز الصحة في البيئة البشرية، مصدر سابق، ص29.**
19. **نفس المصدر، ص31.**
20. **أحمد مدحت إسلام، مصدر سابق، ص234.**
21. **محمد كامل عارف ، مصدر سابق، ص188-189.**
22. **المجلة العربية للعلوم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد3، تونس، 1983، ص44-45.**
23. **نفس المصدر، ص36.**
24. **محاضرات بيئية حول قضايا محلية وعالمية، مصدر سابق، ص150.**
25. **نصيف جاسم، الأمن المائي العربي، مجلة شؤون سياسية، العدد4، 1995.**
26. **يحدد خط الفقر المائي بنحو (1500) لتر/ فرد بالسنة.**
27. **نصيف جاسم، مصدر سابق.**
28. **نفس المصدر.**

مقومات صنع السياسة العامة في

النظام البريطاني

#### أ.م.د. رعد صالح الآلوسي

# **المقدمة**

**تحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤال مركزي هو: من يصنع السياسة العامة في بريطانيا؟ ولغرض الإجابة على هذا السؤال، فإن محاولتنا تنصرف ابتداءً إلى متابعة تلك المؤسسات التي يقع على عاتقها، العمل، على رسم سياسات عامة لحل مشاكل المجتمع في بريطانيا، ومن ثم وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ومتابعة التنفيذ للتأكد من مدى النجاح المتحقق لبلوغ الأهداف. وقد يكون من المناسب التعرف على طبيعة عمل المؤسسات الرسمية والتي يحق لها، بموجب الدستور البريطاني، تحديد إطار لرسم وتنفيذ السياسات العامة للحكومة. ذلك إن السياسة العامة ينظر لها كونها نشاط تباشره المؤسسات الحكومية، فأي سياسة لا يمكن أن تصبح سياسة عامة ما لم تتبناها وتنفذها الحكومة(1).**

**بعبارة أدق، إنها تكتسب من خلال مؤسسات الحكومة خاصيتها الأولى والمتمثلة بالشرعية أو القبول العام.**

**إن تأكيدنا على دراسة السياسة العامة ينطلق من كونها الأداة الموضوعية والعلمية لفهم حقيقة وقيمة العمل الحكومي. فدراسة السياسة العامة تعني ملاحقة ما تقوم أو تعتزم القيام به، الحكومة، في إطار المجتمع وصولاً إلى الكيفية التي يتم من خلالها مواجهة وحل المشاكل أو إنجاز الغايات. ومن المعروف إن الحكومة في المجتمع المعاصر هي المخطط والمنظم والمنسق والموجه والمراقب لحياة ونشاطات الأفراد والجماعات وسيلتها الأساسية في ذلك إقرار سياسات عامة تنظم بها كافة جوانب الحياة وتطبيقها على المجتمع(2).**

**ويعني ذلك إن رسم وتنفيذ السياسة العامة هي بالأساس نشاط تقوم به الحكومة حتى وإن اشترك فيه أفراد أو جماعات غير حكوميين.**

**وابتداءً، نسرع لتثبيت قيقة أساسية في دراسة السياسة العامة، هذه الحقيقة تتمثل في إن دراسة السياسة العامة، هــــــي محاولة تزاوج بين الوصف والتفسير. كما إنها تبلور فروضاً حول مصادر ونتائج السياسة العامة(3)، وربما يساعد ذلك في تلمس الكيفية التي يظهر فيها أداء النظام السياسي البريطاني.**

**غير إنه ينبغي التنويه ايضاً إلى أن محاولتنا هنا، إجرائية، بمعنى إنها تنصرف إلى التعرف على تلك الأجهزة التي تسهم في رسم وتنفيذ السياسة العامة، بصفة عامة، وليس سياسة عامة بعينها.**

**وما يلزم التنبيه عليه هو إن التاج مصدر السياسات العامة، غير إن الحقيقة المؤكدة هو إن الوزارة تتولى ذلك باسم التاج، وهنا ثمة تساؤلات تطرح: كيف نشأت الوزارة في بريطانيا؟ ما هي تشكيلة الوزارة البريطانية؟ ما هي حدود صلاحيات الوزراء في بريطانيا؟ ما هو مجلس الوزراء؟ كيف تصنع السياسة العامة في بريطانيا؟ هل ساهم النظام الحزبي في صياغة السياسة العامة؟ وفي إطار هذه التساؤلات تتوزع الدراسة وفقا للآتي:**

### نشأة الوزارة البريطانية

**يتصل تاريخ الوزارة في إنكلترا بتاريخ مجلس الملك الخاص الذي كان يستشيره الملوك ويستعينون به على القيام بأعمالهم وواجباتهم. وقد قوي هذا المجلس في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ولكن منذ القرن السابع عشر بدأت سلطة مجلس الملك الخاص بالإضمحلال حيث أخذ الملك يكتفي بإستشارة لجنة مكونة من عدد قليل من بين أعضاء المجلس الخاص. وشيئاً فشيئاً أصبحت هذه اللجنة أداة فعالة أطلق عليها فيما بعد اسم الوزارة، وبدأ مركز الوزارة يتطور تدريجياً(4). وبدأت السلطة الحقيقية للملكية في إنكلترا تسير في طريق الزوال بسبب القوانين التي قللت من امتيازاتها والتي تضمنت لائحة الحقوق أو قانون التسوية ومجيء ملوك ضعفاء ساهموا في نقل السلطة لا إلى البرلمان وإنما إلى مجلس الوزراء، وهذا ما حدث في عهد جورج الثالث.**

**هذا التطور كان حصيلة عاملين رئيسيين هما زيادة نفوذ البرلمان خصوصاً بعد ثورة عام 1688 من جهة وتحول مسؤولية الوزارة الجنائية أمام البرلمان إلى مسؤوليتها السياسية أمامه(6)، من جهة ثانية وقد تبدت المسؤولية السياسية للوزارة في أول الأمر في شكل مسؤولية جنائية، فقد كان من حق مجلس العموم مهاجمة الوزراء عن طريق الاتهام الجنائي، وكان من حق مجلس اللوردات أن يقوم بمحاكمتهم عما يوجه إليهم من اتهام، ولذلك كانت المسؤولية تقتصر على المسؤولية الفردية بشان الوزير المعني، أي إن المسؤولية لم تكن مسؤولية تضامنية للوزارة. ثم تطورت للتحول، من حيث طبيعتها، إلى مسؤولية ذات طابع مزدوج جنائي سياسي(7).**

**ذلك يعني إن مجلس العموم لم يعد يوجه التهم ذات الطبيعة الجنائية، وإنما يتعدى ذلك المسألة عن الأخطاء التي قد يرتكبها الوزراء أثناء القيام بعملهم السياسي. وهكذا ظهرت فكرة المسؤولية التضامنية للوزارة بجانب المسؤولية الفردية التي كانت مقررة أول الأمر (8). وبإختصار فإن سلطة رسم السياسة العامة انتقلت إلى الوزارة وبشكل تدريجي ينسجم مع التطور التاريخي.**

### تشكيل الوزارة البريطانية

**يعود تشكيل الوزارة في بريطانيا إلى مجموعة من الأعراف والتقاليد التي استقرت عبر التطور التاريخي البطيء لنظامها البرلماني. فما تزال الأعراف الدستورية تقضي بأن يقوم التاج باستدعاء رئيس حزب الأغلبية الفائز في مجلس العموم ويكلفه بتشكيل الوزارة من جهة، في حين يقوم الزعيم السياسي بإختيار وتقديم أسماء أعضاء الوزارة الجديد ليصادق عليها التاج،دون مناقشة، من جهة أخرى.**

**وما يلزم التنبيه عليه، إن هذه التشكيلة للوزارة الجديدة، غالباً ما تكون معدة سلفاً كونها تمثل وزارة أو حكومة الظل، كما يقتضي العرف الدستوري البريطاني، وفقاً لقاعدة النظام السياسي الذي يقوم عليه على وجود الحزبين الكبيرين المحافظين والعمال.**

**وربما يكون من المفيد الإشارة هنا، إلى إن تركيبة الوزارة البريطانية تتمتع ببعض الخصوصية من حيث التشكيل والعضوية. فمن حيث التشكيل نجد إن الوزارة تنبثق من مجلس العموم رئيساً ووزراء، بمعنى إن رئيس الوزراء هم أعضاء منتخبين من قبل الشعب كأعضاء في مجلس العموم(9).**

**ومن حيث العضوية، فإن الوزارة البريطانية تضم في عضويتها جميع الوزراء وعدداً من نواب الوزراء ووزراء الدولة ويصل عددهم أحياناً إلى المئة(10).**

**ويشترط في أعضاء الوزارة البريطانية، أن يكونوا أعضاء في أحد المجلسين، ولا يحق للوزير في إنكلترا، أن يدخل غير المجلس الذي هو عضو فيه(11). وإذا كان اختيار رئيس الوزراء والوزراء من حقوق الملك من الناحية القانونية، إلا إن اختيار وكلاء الوزارة البرلمانيين ليس من حق الملك وإنما هو من حقوق مجلس الوزراء وحده(12).**

**وطبقاً للعرف البريطاني، فإن الوزارة كلها تشكل من الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، غير إن هناك قيد قانوني يقضي أن يكون ثلاثة من الوزراء أعضاء في مجلس اللوردات(13).**

**وتضم تشكيلة الوزارة أيضاً، بعض وكلاء الوزراء البرلمانية واختصاصهم سياسي بحت ويبقون في مناصبهم طالما إن الوزارة في الحكم ويفقدونها بمجرد تخلي الوزارة عن الحكم(14).**

**بمعنى إن هؤلاء هم أشخاص يسهمون بدرجة معينة في وضع ملامح السياسة العامة للحزب صاحب الأغلبية في الوزارة، وهو الأمر الذي سنوضحه لاحقاً.**

### الوزراء

**ينقسم الوزراء في بريطانيا إلى فئتين، وزراء يرأسون وزارات، ووزراء بدون وزارات. غير إنهم جميعاً متساوون من حيث المعاملة بصفتهم وزراء، ويتمتعون بلقب وزير لوزارة معينة أو وزير بوزارة معينة أو وزير لدولة معينة أو وزير بغير حقيبة وزارية(15). وهؤلاء جميعاً يسهمون في صنع وتنفيذ السياسة العامة وبغض النظر عن طبيعة موقعهم الوظيفي لأنهم معنيون بملاحقة مشكلة معينة ووضعها ضمن أولويات وزاراتهم وتقديم المقترحات بشنها إلى مجلس الوزراء. ولعل الأسباب التي تدعو إلى تعيين هذه الكثرة بمرتبة وزير تدور حول التخفيف من أعباء رئيس الوزراء أو لأغراض دراسة مشكلات معينة أو الاستفادة بمركز بعض الأشخاص من الناحية الشعبية. وهناك رأي يذهب إلى انتقاد تعيين وزراء بلا وزارات على أساس إنه لا يكون لهم اختصاص محدد. فضلاً عن إنه لا تكون له مكانة أدبية داخل مجلس الوزراء مثل أقرانهم الوزراء الذين يترأسون الوزارات(16). لأن المجلس مقتصر فقط في عضويته على الوزراء الرئيسيين. وهناك أيضاً إضافة إلى هؤلاء سكرتيروا الدولة للوزارات المهمة ومعاونوا سكرتاري الدولة . غير إن الوزراء هم عادة نواب، فهم إذن مسؤولون عن أعمالهم أمام مجلس العموم، وعلى كل وزير أن يدافع عن نفسه بنفسه(17). وأن يقدم توضيحاً مقنعاً لما يقترحه من سياسات عامة تعرض على البرلمان لإقرارها والبدء بتنفيذها.**

### خصائص الوزارة البريطانية

**ثمة ملاحظة أولية على الوزارة البريطانية، تلك المتعلقة بطبيعة القواعد التي تحكمها، وواقع الحال إنها تقوم على قواعد دقيقة للغاية. ويرجع ذلك إلى خلفية تاريخية تمتد إلى قرنين ماضيين، حيث استقرت التقاليد والأعراف تدريجياً وبالتالي شكلت اساس للعلاقات القائمة اليوم بين رئيس الوزراء وزملائه وبين مجلس الوزراء والبرلمان. هذه العلاقة التي أضفت على النظام قوة حية، بل شكلت حالة من الثبات النسبي لنظام الحكم في بريطانيا(18).**

**وينبغي الإقرار، إن التقاليد الراسخة للوزارة البريطانية جعلها تتميز بجملة خصائص منها:**

**الوحدة والتضامن:**

**من الخصائص التي تتميز بها الوزارة البريطانية هي الوحدة، أي وحدة أعضائها، فهي جسم واحد لوزراء يعملون مجتمعين ويخلصون إلى قرار في صنع السياسة العامة وتصريف شؤون الحكم برئاسة أحدهم وهو رئيس الوزراء(19).**

**التجانس والانسجام**

**فالوزارة يسودها الانسجام لأن أعضائها ينتسبون إلى حزب واحد ويعتنقون مبادئ واحدة ويعملون على تنفيذها بشكل جماعي أو أحياناً فردي عندما يتعلق الأمر بسياسة عامة تخص وزارة معينة أو وزير معين.**

## **حالة الاستقرار**

**يكفي للنظام الانتخابي المعمول به في بريطانيا بوصول أحد الحزبين الكبيرين إلى التمتع بأكثرية في البرلمان الذي تكون الوزارة منبثقة عنه. وهذا، بطبيعة الحال، يوفر للوزارة حالة من الاستقرار التي تتطلبها الحياة السياسية مما يكون له كبير الأثر في رسم سياسة عامة مكفولة التأييد من قبل البرلمان.**

### مجلس الوزراء

**في العموم، ينظر إلى مجلس الوزراء كونه الجهاز المركزي للحكومة البريطانية، ويتألف مجلس الوزراء من عدد من الوزراء يتراوح بين (15-20) من أعضاء الوزارة الفعليين (20)، بضمنهم رئيس مجلس الوزراء، وهذا يعني إن مجلس الوزراء يتكون في حقيقته من الوزراء الأساسيين، مثل وزير المالية، الخارجية، الدفاع، الداخلية....الخ. وجميع أعضاء مجلس الوزراء ينتمون إلى حزب واحد، هو حزب الأكثرية ويشكلون بالتالي، من حيث المبدأ مجموعة متماسكة، ويسعون إلى تنفيذ السياسة العامة المتفق عليها والدفاع عنها، وهم مسؤولون عنها جماعياً أمام البرلمان والأمة(21).**

**يجتمع مجلس الوزراء مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع، ومناقشاته سرية، وللمجلس أمانة سر تهيء أعماله وتكملها عند الاقتضاء وهي مكلفة بقيادة رئيس الوزراء بتنسيق السياسة العامة وتهيئة الاجتماعات وتعميم الوثائق اللازمة، وذلك بواسطة لجان تضم وزراء ليسوا جزءاً من مجلس الوزراء. وأعظم هذه اللجان شأناً يرأسها رئيس الوزراء(22).**

**ويلاحظ إن رئيس مجلس الوزراء يتمتع بحق ضم أي وزير إلى عضويته حتى وإن كان يتولى منصباً وزارياً ليس على درجة كبيرة من الأهمية (23).**

**إن ما ينبغي علينا ملاحظته هو إن مجلس الوزراء يعد اليوم قلب الحكومة النابض ويتولى القيادة الرئيسة في الحكم وهو بمثابة الهيئة العليا في السلطة التنفيذية(24)، والتي تسهم في تحديد ملامح السياسة العامة للحكومة البريطانية بقيادة رئيس الوزراء.**

### النظام الحزبي وصنع السياسة العامة

**إذا كانت الأحزاب السياسية تتمتع بأهمية في بناء النظام السياسي عموماً، فإن النظام السياسي البريطاني يكشف عن تلك الأهمية البالغة للنظام الحزبي في تكوين النظام السياسي بل وتحديده. فالنظام الحزبي في بريطانيا يشكل عنصراً أساسياً في نظامها السياسي(25). فجوهر الحياة السياسية يقوم في بريطانيا على تناوب الحزبين على الحكم(26).**

**ويتخذ الصراع الحزبي في بريطانيا سمة خاصة، فهو أساساً صراع بين برامج سياسية يعدها هذا الحزب أو ذلك ويحاول ترجمتها إلى واقع ملموس. ومن الطبيعي أن تتناول هذه البرامج قضايا وأمور تتعلق بأهداف مجتمعية قد تكون آنية أو متوسطة المدى، مع الإقرار بوجود غايات وأهداف عليا وأساسية لا تشكل نقاط اختراق لكلا الحزبين كالاتفاق على ضرورة النظام وطبيعته، والاتفاق على ضرورة الديمقراطية واحترامها.**

**ويظهر التمحيص في تأثير الأحزاب في النظام السياسي وبالتالي في مجمل الحياة السياسية في دائرتين أساسية، دائرة التأثير خارج السلطة ودائرة التأثير ضمن السلطة ذاتها. والمقصود بالدائرة الأولى مجموعة الوظائف السياسية التي تؤديها الأحزاب خارج الحكم، أو قبل أن تصل إليه. أما الدائرة الثانية فيقصد بها الأدوار التي تقوم بها الأحزاب لتكوين السلطة أو لتحديد بنيتها أو لتحديد مسار ممارستها(27). وفي مجمل حركة الحزب تبرز أهمية هذه الوظيفة من خلال البرامج التي يبلورها الحزب. فالأحزاب لا تقف عند حد بلورة المسائل الأساسية، بل تتجاوزها إلى تحديد أولوياتها، ولهذا التحديد أهمية في تقديم هذه المسألة وتأخير تلك، وفي إثارة الرأي العام حول المسألة الأولى دون الثانية وإقناعه بتبني الموقف الذي يتخذه الحزب حيالها(28).**

**إن التوصيف السابق يطرح مسألة علاقة النظام الحزبي بالسياسة العامة، ويعني ذلك التداخل الذي يقوم به الحزب والنظام السياسي وانعكاساته على بلورة القرارات الحكومية وهو الأمر الذي نحاول توضيحه لاحقاً.**

### رئيس الوزراء

**يعد منصب رئيس الوزراء في بريطانيا، من أعظم المناصب لما يتمتع به رئيس الوزراء من صلاحيات كبيرة وواسعة جعلته أكبر الشخصيات شأناً في السياسة البريطانية.**

**ويدل ذلك على دور رئيس الوزراء واختصاصاته كبيرة، وبه يرتبط إلى حدٍ بعيد توجيه سياسة الحكومة العامة.**

**ولقد سبب التراجع النسبي، لدور الملك إلى تعاظم دور رئيس الوزراء في الحياة العامة. إن العرف الدجستوري يقضي بأن اختيار رئيس الوزراء هو من اختصاص الملك، إلا إن هذا الاختيار محدد وليس مطلق. فهو في جانبه العملي يختلف، فهذا الاختيار مرهون بضابط محدد جرى عليه العرف. فالملك ملزم، بموجب ذلك إلى إسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى زعيم حزب الأغلبية الفائز في مجلس العموم. فرئيس الوزراء هو، من حيث المبدأ ، أكثر من يمثل حزبه ما دامت مجموعة هذا الحزب البرلمانية قد أولته ثقتها عندما انتخبته زعيماً، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن رئيس الوزراء هو زعيم حزب الأكثرية في مجلس العموم، غير إنه لا يقوم اليوم بهذه المهمة وينيب عنه، في هذا الدور، عضواً آخر من حزبه(\*).**

**والجانب المهم في منصب رئيس الوزراء، يتضح في الدور المؤثر والواسع الذي يمارسه رئيس الوزراء عن طريق صلاحياته الدستورية وغير الدستورية. فهو يملك صلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم بغير استشارة البرلمان أو موافقته. وله حل البرلمان، وهو الذي يؤلف مجلس الوزراء الأقدمين أو المصغر، فقد جرت العادة في بريطانيا على إقامة (مجلس) داخل (مجلس الوزراء) في أيام الأزمات والحروب ويكون عدد أعضائه محدود جداً إذ يضم الوزراء الرئيسيين. وقد تشكل هذا المجلس خلال الحرب العالمية الأولى من خمسة أعضاء ومن خمسة إلى ثمانية أعضاء خلال الحرب العالمية الثانية (29).**

**ويمارس رئيس الوزراء سلاح الرعاية أو الاحتضان الذي يهب به المناصب الوزرية والألقاب السياسيـــــــة، كما إنه يصوغ السياسات العامة ويتخذ القرارات ويمارس السيطرة والإشراف على أجهزة الحزب(30).**

**وينظر البعض إلى رئيس الوزراء، كونه الرئيس الفعلي للدولة، وذلك بفضل صفته التمثيلية والتي أعطته الهيمنة على مجمل حركة الحكومة. فهو يعمل على توحيد وتنسيق الجهود بين الوزراء ويتولى رئاسة المجلس المصغر والوزراء وهو صاحب الكلمة العليا في مجلس الوزراء(31).**

**وربما يمكن القول، إن صلاحية رئيس الوزراء في تعيين الوزراء وإقالتهم هي الأساس في أعلوية مركزة على مركز زملائه الوزراء(\*).**

**وفيما يتعلق بالجانب العملي، نجد إن رئيس الوزراء هو الذي يقرر جداول أعمال الاجتماعات الوزارية وهو الذي يقبل أن يرفض جميع مشاريع القوانين التي تتطلب موافقته عليها كي يمكن فيما بعد عرضها على البرلمان. كما يمكن لرئيس الوزراء أن يحل البرلمان وأن يتخذ القرارات الهامة في حالة الاستعجال بدون استشارة مجلس الوزراء(32).**

**وتكشف طبيعة هذه الصلاحيات عن تلك الأهمية الاستثنائية لسلطات رئيس الوزراء، وربما يفسر ذلك رأي البعض حين يؤكدون إن الانتخابات العامة هي في الواقع انتخابات رئيس الوزراء، بل إن سلطة رئيس الوزراء في بريطانيا تشكل ديكتاتورية على حد تعبير همفري بيركلي، النائب المحافظ في كتابه (سلطة رئيس الوزراء)(33).**

**يبقى أن نشير هنا إلى إن هذه السلطات الواسعة والصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء في بريطانيا، مردها، قوة الحزب الذي يسانده، فوجود أكثرية برلمانية مؤيدة لسياسة السلطة التنفيذية، يجعل من الأخيرة قوة قائدة وموجه في ميدان السياسة العامة والتي نرى، إنها في حقيقتها، سياسات الحزب العامة والمعبرة عن برنامجه السياسي والتي هيأها قبل وصوله إلى السلطة ويسعى إلى وضعها على أرض الواقع بعد تربعه على عرش السلطة.**

### من يصنع السياسة العامة؟

**هنالك حقيقة ساسية، تتمثل بإجماع كل المواطنين البريطانيين على إن الملكة ليست لها أية سلطة، مع ذلك، يقع المراقب في حيرة عندما يبحث الأجهزة المختلفة والشخصيات المتعددة في الحكومة البريطانية. فمن يصنع السياسة العامة إذن؟.**

**يقول البعض إنه رئيس الوزراء، ويقول آخرون إنه مجلس الوزراء. ويضيف البعض إنه المؤسسة المكونة من هؤلاء الأشخاص الفائقوا النفوذ الذي لا ينتخبهم أحد بل لا يعرفهم أحد والذين يحققون استمرارية المؤسسات(34). ورغم ما قد يبدو من تساؤلات حول من يصنع السياسة، إلا إن الواقع يشير إلى إن مجلس الوزراء هو الذي يصنع السياسة العامة في اجتماعاته، والوزراء جميعاً، من كان منهم عضواً في المجلس ومن لم يكن، يقومون بتنفيذ هذه السياسة العامة ويلزمون بقرارات المجلس والدفاع عنها(35).**

**ونعود لنتساءل ، من هم الوزراء؟ وما هو واقعهم؟ وما هو دور الحزب؟. كنا قد ألمحنا إلى إن بريطانيا تعيش نظام الحزبية الثنائية. وهذا يعني وجود حزبين كبيرين يتبادلان الموقع في السلطة وفي المعارضة، والحزب الذي يكون في السلطة يسعى من خلال هيمنته على الحكومة والبرلمان إلى تبني سياسات عامة محددة ويطبقها على المجتمع.**

**ولقد هيأ النظام الحزبي المعمول به في بريطانيا نوعاً من التقاليد التي أصبحت تتمتع بنوع من الثبات، أو لنقل الاستمرارية للمجتمع، وإذا ما حاولنا النظر إلى هذه التقاليد، والتي ترسخت عبر فترة طويلة من الزمن، نجد أن هناك نوعاً من القناعة لدى المواطن البريطاني بأهمية السياسات التي يطرحها الحزب سواء قبل توليه السلطة أو بعد وصوله إليها، والتي تعكس إجمالاً حركة المجتمع في تطلعاته لبلوغ أهدافه، وربما يفسر ذلك بداية التماسنا للإجابة على تساؤلنا السابق.**

**إن الحقيقة المؤكدة هي إن الوزراء، هم أعضاء الحزب نفسه والذين فازوا بثقة البرلمان المتمتع بالأكثرية. ولنقل بتعبير أدق إن الوزراء هم حصراً من الحزب الفائز بالانتخابات، وعليه يصبح من الطبيعي أن يجسد هؤلاء واقع الحزب الذي يمثلونه، وبالتالي فإنهم ملزمين بتبني سياسات وبرامج الحزب العامة.**

**إن التوصيف السابق يطرح مسألة علاقة النظام الحزبي بالسياسة العامة، وبعبارة أخرى، أثر النظام الحزبي في رسم السياسة العامة في بريطانيا، فصحيح إن النظام السياسي يقوم على أساس التوازن بين السلطات، غير إننا نجد نوع من التناغم بين السلطات نفسها والتي يغلب عليها طابع التمثيل الحزبي ون كانت الصورة تبدو غير ذلك، وما يعنينا هنا، هو دور الحزب بعد وصوله إلى السلطة، فهذا الدور هو الذي سوف يعمل على تحديد سياسة عامة بعينها أو إبراز ملامحها السياسية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن برامج الحزب وهو في السلطة سوف تنتقل إلى مرحلة جديدة من خلال تبنيها كسياسات عامة تتخذ بشأنها قرارات حكومية. فالحزب ومن خلال أغلبيته التي يتمتع بها في البرلمان ومن خلال أعضائه الذين هم في موقع المسؤولية الحكومية أي الوزراء بعد أن فازوا بالانتخابات سوف يعملون على ترجمة تلك البرامج إلى واقع ملموس.**

**وليس ثمة شك في إن السياسة الحزبية هنا كمخرج للنظام السياسي، وفقاً لنظرية النظم يمكن عدها سياسات عامة بوصفها مخرجات أو استجابات النظام السياسي للمدخلات(36)، الصادرة إليه من الحزب، ومن شأن ذلك أن يفضي إلى اتخاذ قرارات حكومية ملزمة. بمعنى إن برنامج الحزب السياسي قد انعكس بشكل سياسة عامة تخص جانب أو جوانب محددة للمجتمع وتنشد غايات يريدها المجتمع بعد أن تم تحديدها كمشكلة عامة ينزع إلى إيجاد الحلول لها.**

**غير إنه ينبغي التنبيه إلى أن تأثير النظام الحزبي في طبيعة النظام السياسي واتجاهاته العامة لا يمكن أن يكون مطلقاً، وإلا تعرض الاستقرار السياسي والاجتماعي إلى نوع من الخلخلة، وهي مسألة بعيدة عن واقع حال النظام السياسي البريطاني. وتبقى الإشارة إلى أن تناوب الحزبان على الحكم يعني بوجه عام حلول أحدهما محل الآخر أكثر مما يعني تغيير الاتجاه(37).**

**وربما يمكن أن نضيف، إن السياسة العامة في بريطانيا، هي تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية، وهذا التوازن يتحدد بالنفوذ النسبي للجماعات ويؤدي تغيير هذا النفوذ إلى تغير في السياسة العامة، إذ تصبح أكثر تعبيراً عن إرادة الجماعات التي يزداد نفوذها وأقل تعبيراً عن الجماعات التـــي يتقلــــص نفوذها(38).**

**وهكذا يمكن الدخول إلى مسألة العلاقة بين السمات البنائية لنظام الحكم البريطاني وسياساته العامة في مختلف الميادين، ويتجلى ذلك في إن الحكومة، هي محرك الحياة السياسية وإن الحـــــزب الحاكم هو الذي يتقدم بمشاريع القوانين وعملياً تقتصر هذه العملية على الحكومة(39).**

**ومشاريع القوانين هذه تعرض على البرلمان بعد أن تقوم الحكومة بإعدادها كونها تمثل برنامجها السياسي العام والذي هو برنامج الحزب أصلاً. وتكتسب هذه البرامج السياسة العامة أهميتها في مجلس العموم من خلال كونها موضوعاً للنقاش البرلماني وليس وليدة عنه(40). فأعضاء الحزب في الحكومة، أي الوزراء، هم الذين تقع عليهم مسؤولية إعداد السياسة العامة وعرضها على البرلمان الذي غالباً ما يوافق على برنامج الحكومة وسياساتها العامة، وذلك بعد أن تخضع لسلسلة من النقاشات المتعددة الجوانب، وموافقة البرلمان عليها تعني دعم الحكومة لبرنامج الحزب. ومن هنا يبدو التناغم واضحاً بين البرلمان والحكومة المنبثقة منه.**

**ورغم ما قد يطفو على السطح من خلافات ظاهرية نتيجة لوجود عدد من أعضاء البرلمان الذين قد يثيرون بعض المخاوف أو الشكوك حول إمكانية تنفيذ السياسة العامة، إلا إن الواقع يشير إلى تجاوب البرلمان مع تلك السياسة العامة التي تضعها الحكومة كونهم ينتمون إلى حزب واحد.**

### الخلاصـــــة

**إن عملية صنع السياسة العامة في بريطانيا، تجمع بين مجموعة من المتغيرات والمحددات، التي قد تبدو غامضة في بعض جوانبها، إلا إن الواقع يشير إلى تلك المؤسسة المتمثلة في مجلس الوزراء ورئيس الوزراء الذي تقع عليه تحديد مسارات العمل الحكومي في اتجاهات السياسة العامة والتي هي في الأساس برامج وغايات الحزب الذي يتزعمه.**

**مع ذلك يمكن الإشارة أيضاً إلى إن مجمل السياسات العامة للحكومة تتأثر بقدر معين بمتطلبات استراتيجية الأمن القومي للدولة، وهذا الأمر قد يفضي، في كثير من الأحيان، إلى الركون إلى سياسات طويلة الأمد مما قد يؤثر على برنامج الحزب الذي أعلنه زمن الانتخابات وربما يقود ذلك إلى حالة التضارب بين ما يريده الحزب وما يفرضه الواقع، وهذا ما قد يفتح الباب على مصراعيه أمام الحزب المعارض أو حكومة الظل لطرح سياسات عامة بديلة تتيح له دخول الحياة السياسية من جديد وصولاً إلى قمة النظام السياسي.**

**وينبغي الإشارة إلى تلك المشكلات الجديدة التي تثار أثناء قيام الحكومة بمهامها والتي تتطلب على الدوام متابعتها ووضع الحلول المناسبة لها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها، كما هو الحال مثلاً مع مشكلة مرض الحمى القلاعية الذي أثار الرعب في عموم بريطانيا خلال الأشهر الأولى من عام 2001.**

**وإذن، فمدخلات النظام السياسي تبقى بالعمل ولا يمكن لها أن تتوقف وقد تبلغ البعض منها من القوة بحيث تهدد الحكومة ككل وتضعها أمام مفترق طريقين، أما الأستجابة السريعة واتخاذ الإجراءات والقرارات التي تفضي إلى سياسة عامة بشأنها، أو أن تضع الحكومة نفسها في مأزق النقد والتجريح، وهو الأمر الذي لا ترتضيه الحكومة لنفسها.**

### المصادر والهوامش

1. **د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 1987، ص285-286.**
2. **د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، السنة 1989، ص14.**
3. **د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص285-286.**
4. **د. شمران حمادي، النظم السياسية، دار الحرية للطباعة، بغداد، الطبعة الثالثة، السنة 1973، ص233-234.**
5. **د. عبد الوهاب عباس القيسي و د. طارق نافع الحمداني، تاريخ إنكلترا الحديث والمعاصر، بغداد، 1985، ص64.**
6. **د. شمران حمادي، المصدر السابق، ص234.**
7. **د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية (الدول والحكومات)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص250.**
8. **المصدر نفسه، ص251.**
9. **د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص76.**
10. **المصدر نفسه، ص76.**
11. **د. شمران حمادي، المصدر السابق، ص234.**
12. **المصدر نفسه، ص235.**
13. **د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص207.**
14. **د. إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، الجزء الأول، ص144.**
15. **د. يحيى الجمل، المصدر السابق، ص206.**
16. **عقيل محمد عبد، النظام السياسي البريطاني، العلاقة بين الحكومة والمعارضة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ص25.**
17. **كلود غير، النظام السياسي في بريطانيا، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الأولى، 1983، ص32.**
18. **وليام، أ ، روبنسون، نظام الحكم في بريطانيا العظمى، ترجمة محمد عوض بك، مطبعة المعارف، القاهرة، ص28.**
19. **محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، بغداد، 1991، ص126.**
20. **د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني، المصدر السابق، ص76.**
21. **كلود غيو، المصدر السابق، ص30.**
22. **المصدر نفسه، ص30-31.**
23. **عقيل محمد عبد، المصدر السابق، ص26.**
24. **المصدر نفسه والصفحة نفسها.**

**(\*) هذه التجربة ترجع إلى الحرب العالمية الثانية، حيث يبدو إن كثرة الأعباء التي تقع على عاتق رئيس الوزراء، من ناحية، والانضباط الحزبي، من ناحية ثانية، كانت وراء تخليه عن رئاسة مجلس العموم، للتفصيل أنظر كلود غيو، المصدر السابق، ص27-28.**

1. **عقيل محمد عبد، المصدر السابق، ص52.**
2. **كلود غيو، المصدر السابق، ص17.**
3. **د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني، المصدر السابق، ص117.**
4. **المصدر نفسه، ص118.**
5. **د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني، المصدر السابق، ص140.**
6. **المصدر نفسه والصفحة نفسها.**
7. **عقيل محمد عبد، المصدر السابق، ص24-25.**

**(\*) ففي الوقت الذي لا يمكن الإطاحة برئيس الوزراء عن طريق مؤامرة ضده في الحزب، يمكن أن يقال أي وزير بسرعة ليس بسبب عدم كفاءته أو إهماله لواجباته أو سلوكه وإنما بسبب نزوة من عينه. للمزيد ينظر د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني، المصدر السابق، ص140-141.**

1. **كلود غيو، المصدر السابق، ص28.**
2. **نقلاً عن د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العانيـ، المصدر السابق، ص142.**
3. **كلود غيو، المصدر السابق، ص37-38.**
4. **د. يحيى الجمل، المصدر السابق، ص207.**
5. **د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، المصدر السابق، ص288.**
6. **كلود غيو، المصدر السابق، ص17-18.**
7. **د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص287-288.**
8. **د. فوزي أبو ذياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص131.**
9. **روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1966، ص85.**

1. \* رئيس قسم السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين. [↑](#footnote-ref-2)
2. \* مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا – جامعة بغداد. [↑](#footnote-ref-3)